

الطريق نحو النصر

The Path To Triumph

10

السم الزعاف والمال الخاص

خلال العقد الأول من القرن السادس عشر تم نقل كمية ضخمة من الذهب والفضة عبر المحيط الأطلسي من العالم الجديد إلى إسبانيا^(*). وحسب أحد المصادر، فإنَّ كامل المخزون الأوروبي من الذهب والفضة عند نهاية القرن كان يبلغ خمسة أضعاف المخزون سنة 1492⁽¹⁾. كانت الكمية كبيرة بحيث وصل عدد السفن في القوافل البحرية المسلَّحة، التي نقلت الكنز إلى أوروبا، إلى ما يقارب الستين سفينة، وفي بعض الأحيان، كانت تلك القوافل

(*) تختلف التقديرات إلى حد كبير بشأن إنتاج المعدنين الشمينين والكميات التي تم شحنها. هناك معلومات لا بأس بها عن الكميات التي قطعت المحيط بشكل فعلي، وتدور النقاشات المتعلقة باختلاف التقديرات بشكل رئيسي حول كمية الذهب والفضة التي جرى تهريبها خارج المسارات الرسمية. ويكفي أن نقول هنا أن الكمية كانت كبيرة بالنسبة لكمية مخزون الذهب والفضة في أوروبا في أواخر القرن الخامس عشر. ومعظم الدراسات تعتمد كتاب إيرل هاملتون Earl Hamilton (انظر هاملتون، 1943)، المفصل والشامل، أو أنها تعتبره نقطة انطلاق لها، وقد تم فيما بعد تحديث الكتاب من قبل مورينو 1985، واتمان 1962. يتعين على القراء الذين يرغبون بمتابعة هذا الموضوع بالتفصيل الاطلاع على الكتب المذكورة.

تضم مائة سفينة . كل واحدة تشحن ما يزيد على مائتي طن من الحمولة في أوائل القرن السادس عشر، وما يقارب أربعمائة طن في السفن الأكبر حجماً في أوائل القرن السابع عشر⁽²⁾. وفي سنة 1564 وحده، وصلت إلى إشبيلية 154 سفينة لإفراغ حمولتها من تلك الكنوز⁽³⁾. وفي نهاية القرن السادس عشر، كان المعدنان الثمينان يشكّلان القسم الأكبر من قيمة كل ما تمّ شحنه من أمريكا إلى إسبانيا.

ونحن عندما نتتبّع تأثير كل ذلك الذهب على الاقتصاد الأوروبي خلال القرن السادس عشر، نجد أن هذه القصة قد تطورت إلى مفارقة ساخرة في نهاية الأمر. فخلال معظم مراحل التاريخ، كان على الذهب مواجهة الفضة بشكل غريم له. ولكن كان هناك غريم لكلا المعدنين قد بدأ بالظهور لدى نهاية القرن السادس عشر - وهو تلك الأشكال من الثّقْد الورقي المستعملة كمستندات للديون والصادرة عن جهات خاصة لا عن حكومات. لقد كانت كل مشاعر الإثارة التي رافقت الذهب في أوائل القرن السادس عشر، من حيث جواهرها، لا تعدو أن تكون تمجيداً للماضي. كان المستقبل قد بدأ يشق طريقه دون أن يلاحظ أحد ذلك.



لقد أظهرت الحكومة الإسبانية فعالية وكفاءة استثنائيتين في تنفيذ تلك المهمة المعقّدة، وهي نقل الكنز عبر بحر عدائي محضوف بالمخاطر. كان يتم شحن الذهب والفضة في السفن في فيرا كروز بالمكسيك، وتروجيللو في هندوراس، ونومبرود ديوز على الساحل المواجه للأطلسي في بنما، وكارتاجينا في كولومبيا. لقد أصبحت منطقة البحر الكاريبي المحاطة بتلك الموانئ تعرف باسم البر الإسباني Spanish Main، وهو اسم علق في رومانسيّات المغامرات في ذلك الوقت. من هناك، كانت تنطلق السفن إلى المياه الكوبية لتتجمع

بشكل قوافل، أو ما يسمى Flotas، لتبحر في رحلة طويلة إلى موطنها الأصلي في ميناء إشبيلية. كان يرافق تلك القوافل سفن حربية ضخمة، يتراوح عددها ما بين سفينتين إلى ثماني سفن، وذلك لحمايتها من القراصنة والمغامرين الذين كانوا يجوبون البحار ويتحينون الفرص للانقضاض على السفن المحملة بالكنوز(*) . وكانت القوافل أيضاً توفر الأمل بالنجاة، للحمولة على الأقل، عندما تهدد العواصف الضخمة بإغراق سفينة أو أكثر من تلك السفن الحربية.

وعندما كانت السفن تُجبر، بفعل العواصف أو الخوف من الهجوم، على الرسو في ميناء آخر غير إشبيلية، كان الركاب ممنوعين من مغادرتها إلى اليابسة أو من تقديم أي عروض للمتاجرة بالكنز. وبمجرد وصول الشحنة إلى إشبيلية، كان يتم نقل كل شيء، تحت حراسة مشددة، إلى دار التجارة، حيث يتم وزن الشحنة ومن ثم تودع في صناديق خاصة في غرفة الخزينة، كان لكل من الصناديق والغرفة قفل ثلاثي، وكان كل من المفاتيح الثلاثة بحوزة شخص مختلف من المسؤولين عن الدار. وهناك يجري صهر المعدن وتنقيته من الشوائب. ثم يجري سكّ بعضه، أمّا القسم الأكبر من السبائك فكان يُسلم إلى دائي العرش، الذين يقطن معظمهم في بلاد أخرى.

إن ما يثير الخيال فعلاً، هو التفكير بالمهارة اللازمة لتجميع كل تلك السفن المبحرة وتنظيمها والتحكم بها واستمرار الاتصال بها، وذلك عبر رحلة تصل إلى أكثر من ثلاثة آلاف ميل في محيط بلا حدود، في غياب أية وسائل اتصالات ملائمة كأنظمة اللاسلكي أو الرادار التي كانت تُستخدم في القوافل المُرسلة بعد ذلك بأربعمئة سنة من أمريكا إلى بريطانيا أثناء الحرب العالمية

(*) كان يحق لتلك السفن الحربية نقل حمولات أيضاً. وفي إحدى المرات، تم شحن إحدى السفن الحربية بحمولة ثقيلة بحيث أصبحت الفتحات السفلى لمدافعها تحت مستوى الماء. (باري Parry، 1967، ص 202).

الثانية(*) . ويبدو، بالمقارنة معها، تسيير ألف جمل في قفار الصحراء الكبرى، أمراً في غاية السهولة. وهناك فرق كبير آخر، بين قوافل القرن السادس عشر وقوافل أوائل أربعينات القرن العشرين. فأتناء الحرب العالمية الثانية، كانت السفن تنقل الذهب الأسود - النفط - إضافة للغذاء والأسلحة بهدف دحر النازية، أمّا في أوائل القرن السادس عشر، فلم تكن الشحنة سوى كتلة معدنية برّاقة لا فائدة منها. كان الناس يدركون ماذا سيفعلون بتلك الشحنات الثمينة التي جاءت عبر شمال المحيط الأطلسي الذي تملأ الغواصات مياحه، لكن الإسبان كان لديهم مجموعة أكبر من الخيارات التي تُعرف نتائجها وذلك فيما يتعلق بالمعدنين الثمينين. وغالباً ما كانت القرارات المتخذة قرارات خاطئة.

رغم أن الخسائر التي كانت تتكبّدها القوافل الإسبانية بسبب القراصنة كانت أقل بكثير من الخسائر الناجمة عن العواصف البحرية - أو عن الغواصات الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية - إلا أن خطر الهجوم كان همّاً لا ينتهي. وقد كانت هناك إشاعة تدور في إسبانيا بأن الملك شارل الخامس كان يبكي من الفرح في كل مرة تصل فيها أخبار عن وصول قافلة بأمان⁽⁴⁾. وهنا يجب أن نذكّر القارئ أن شارل الخامس كان الملك شارل الأول ملك إسبانيا عن طريق والدته، ابنة فرديناند وإيزابيلا، وكان أيضاً شارل الخامس، إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة (شارلمان هو شارل الأول بين من تقلّدوا هذا المنصب) وكان يُعرف عموماً في ذلك الوقت باسم شارل الخماسي. ويشار إليه حالياً في أغلب الأحيان باسم شارل الخامس، وهو الاسم الذي أستخدمه أنا في هذا الكتاب. وفي الصفحات الأخيرة من هذا الفصل سيكون لشارل دور فعال.

وكما وصف المؤرّخ كينيث أندروز ذلك العصر، ارتقت القرصنة إلى

(*) من أجل دراسة مفصلة وموثقة للأسطول الإسباني ولكامل عملية إبحار الإسبان من العالم الجديد، بدءاً بالتصنيع وحتى الشروع في الرحلة، انظر فيليبس 1986 Phillips.

درجة اعتبارها أحد الفروع المفضلة من السياسة، وذلك من قِبَل بريطانيا وفرنسا وهولندا، وكانت كل من هذه الدول تسعى للحصول على حصّة مما كان يحدث في أمريكا والذي استأثر به الإسبان والبرتغاليون. كما أن إسبانيا كانت من حين لآخر تجد نفسها في حالة حرب مع كل من الدول المذكورة خلال القرن السادس عشر، وخلال الفترة ما بين 1570 - 1577، وحدها، أرسلت ثلاث عشرة حملة إنكليزية مننظمة إلى البحر الكاريبي، عدا الكثير من الحملات التي قام بها أفراد من المرتزقة⁽⁵⁾. ورغم كل تلك الروائية التي غلفت قصص القراصنة ونجاحاتهم المثيرة من حين لآخر، إلا أن سجلات دار التجارة تحوي الكثير من الروايات عن حالات هجوم فاشلة ورحلات نجحت في بلوغ هدفها⁽⁶⁾. ولم يحدث سوى ثلاث مرّات أن تم اعتراض أسطول كامل وإيقاع الهزيمة به، منها مرّتان من قِبَل الإنكليز ومرّة من قبل الأميرال الهولندي الأسطوري بييت هيبن وذلك في سنة 1628⁽⁷⁾. وفي معظم الأحيان، كانت السفن التائهة تواجه بعض الصعوبات. ففي آذار من سنة 1569، مثلاً، تمّ إحضار 22 سفينة برتغالية وإسبانية إلى ميناء بليموث، حيث قام الإنكليز بكل سرور بتحرير تلك السفن من أعبائها النفيسة⁽⁸⁾.

أمّا التهديد الأكثر خطراً واستمرارية الذي كانت تواجهه السفن الإسبانية، فقد جاء من قبل السير فرانسيس دريك، الذي تحوّل إلى خبير في كيفية نهب الذهب من كاثوليك شبه جزيرة أيبيريا. وقد أدت جهوده في هذا المضمار إلى إثراء طاقم بحارته، هذا عدا الثروة التي احتفظ بها لنفسه والمبالغ الكبرى التي قدمها للعرش الإنكليزي. كانت كراهيته للإسبان متبادلة: فقد دعا الإسبان «اللس الرئيسي للعالم المجهول»⁽⁹⁾.

استمر دريك في تأدية مهامه، بشكل متقطع، لمدة 25 سنة. وحتى أنّه رسى بسفنه في بنما سنة 1572، بقصد الاستيلاء على الجزء المواجه للأطلسي من ميناء نومبر دو ديوز هادفاً بذلك إلى قطع طريق الذهب الإسباني المتجه من

الشمال إلى الجنوب. وقد أجبره جرح أصيب به في ساقه على التخلي عن ذلك المشروع، لكنه نجح مع رجاله في الاستيلاء على الذهب الذي كانت تحمله قافلة من الرجال والدواب في طريقها إلى نومبر دو ديوز من مدينة بنما على المحيط الهادي، كانت قيمة العملات التي استولوا عليها تبلغ 200,000 باوند إسترليني.

وفي رحلته الشهيرة على متن سفينة غولدين هيند، خلال الفترة ما بين 1577 - 1579، استطاع دريك الاستيلاء على أكثر من عشرة أطنان من الذهب والفضة والجواهر من السفن الإسبانية، في المحيط الأطلسي في البداية، وفيما بعد، وبعد عبور مضائق ماجلان، في المحيط الهادي⁽¹⁰⁾، أبحر دريك على طول ساحل كاليفورنيا قبل عبور المحيط الهادي وألقى مراسيه في بوينت ريس على شاطئ مارين كاونتي في خليج سان فرانسيسكو وادّعى ملكية المنطقة باسم الملكة اليزابيث، ملكة بريطانيا. وفي سنة 1586، ذكر سفير البندقية في مدريد أن دريك قد رسا أيضاً في سانتو دومينغو وبورتوريكو وكوبا وأنه «عاد إلى بريطانيا بثمان وثلاثين سفينة محملة بالكثير من الغنائم»⁽¹¹⁾. وفي سنة 1595، أرسلت الملكة دريك مرة أخرى إلى بنما للاستيلاء على نومبر دو ديوز ومدينة بنما والاحتفاظ بهما لقاء دفع فدية. نجح هذه المرة بالاستيلاء على نومبر دو ديوز، لكن إصابة قاتلة بمرض الزحار قضت عليه، وعلى العديد من بحارته، ودُفن في البحر.



قد يعتقد المرء أن إسبانيا لا بد وأنها كانت، في أواسط القرن السادس عشر، أغنى أمة في أوروبا إلى حد كبير. لم تكن كذلك. لقد كان تأثير هذه الإضافات الكبيرة والمفاجئة إلى الثروة المالية ملموساً في بقية أنحاء أوروبا وحتى أنه وصل إلى الشرق الأقصى، أمّا في إسبانيا، فلم تستقر فيها أية أرباح

دائمة ناتجة عن المآثر الباهرة للغزاة وعن حمامات الدم الذي سال من الرجال البيض ومن الهنود. لقد دخل الذهب من أحد الطرفين ليخرج من الطرف الآخر مثل جرعة من الأملاح المُسهَّلة.

كيف حدث أن استطاع الإسبان إساءة تدبير أكبر كسب مفاجيء في التاريخ؟ . . . ولماذا انتهت معظم ثمار أول فورة ذهب في التاريخ، بالسقوط في أيدي الآخرين؟ . . . إن قسماً من الإجابة عن هذين السؤالين يعود لأسباب محلية، تشكل جزءاً من شخصية إسبانيا القرن السادس عشر. والقسم الآخر، وقد يكون القسم الأكبر، جاء نتيجة ديناميكية ذلك العصر وبيئته المتقلبة، وهي أمور لم يكن المجتمع الإسباني بتركيبته الصارمة مؤهلاً للانخراط فيها.

عندما بدأ الذهب يرد إلى إسبانيا بكميات كبيرة، أظهر الإسبان براعة في الإنفاق أكثر مما أظهره في مجال الإنتاج. فقد حركت تلك الواردات الكبيرة من الذهب والفضة مهارات الإنفاق في نفس الوقت الذي أعاقته فيه المبادرة للإنتاج في إسبانيا. لقد تصرف إسبانيا كالفقر الذي أصاب مبلغاً ضخماً مفاجئاً على طاولة القمار لكنه، بدل الاعتقاد أن ما حصل هو حادث لن يتكرر، أخذ يتصور أن المال هو قدره. وبالفعل، كان ما حصل حادثاً لن يتكرر: فرغم غزارة شحنات الذهب إلى إسبانيا خلال العقد الأول من القرن السادس عشر، إلا أنها بلغت ذروتها في منتصف القرن لتهبط بشكل حاد بعد سنة 1610، أما شحنات الفضة فقد بلغت الذروة في بداية القرن السابع عشر لتهبط بشكل حاد بعد سنة 1630^{(12)(*)}.

(*) بما أن أفضل التقديرات تعتمد فقط على المعلومات الرسمية، فإن هناك اختلافاً في الآراء فيما يتعلق بالمقدار الدقيق الذي هبطت به واردات القرن السابع عشر بالنسبة للشحنات الواردة في أوائل القرن السادس عشر. وبحلول سنة 1600، كان النمو المتزايد قد توقف. (انظر كيندلبرغر، 1989، ص (29)).

خلال القرن السادس عشر، كان خمس أسداس الحمولات الخارجة من إسبانيا إلى المستعمرات بشكل رئيسي، تتألف من بضائع تمت زراعتها أو صناعتها في دول أخرى⁽¹³⁾. وفي وقت لاحق من ذلك القرن، أعلن البرلمان «كلما ازداد [الذهب] الوارد إلى المملكة، قلّ ما لديها منه. . . . ورغم أن مملكتنا كان ينبغي لها أن تكون الأغنى في العالم. . . إلا أنها الأفقر، لأنها ليست سوى جسر يعبر عليه [الذهب والفضة] في طريقهما إلى ممالك الأعداء». وفي سنة 1608، كتب مراقب إسباني آخر، وهو بيدرو دي فالانسيا، يقول: «إن الكثير من الفضة والمال. . . كان دائماً سماً زعافاً للجمهوريات وللمدن. هم يعتقدون أن المال سيعيلهم وهذا وهم: فالحقول المحروثة والمراعي وأحواض صيد السمك هي ما يوفر الرزق». واشتكى آخر قائلاً: «لقد ألقت الزراعة بالمحراث جانباً، والتفت بالحرير، وتحولت اليدان اللتان قرّحهما العمل إلى يدين ناعمتين. أمّا الحرّف فقد اتخذت سيماء النبالة. . . وخرجت لتدزع الشوارع جيئةً وذهاباً»⁽¹⁴⁾. وعوضاً عن أن يقوم الإسبان بتحويل الذهب والفضة إلى ثروة منتجة جديدة، دفعوا هذين المعدنين الثمينين للدول الأخرى وأخذوا ينفقون بكثرة لدرجة أن ديونهم للغرباء وصلت إلى مبالغ هائلة. وما إن حلّ العقد الخامس من القرن السادس عشر، حتى شاع قول مأثور بأن «إسبانيا هي جزر الهند الغربية بالنسبة للأجانب». وذلك لأن الكثير من المال الإسباني كان يدفع للغرباء لقاء «أشياء صيدانية» - أساور تافهة ومصنوعات زجاجية رخيصة وورق اللعب⁽¹⁵⁾.

وبالإضافة لما سبق، ارتكبت إسبانيا خطأً اقتصادياً فادحاً كلّفها الكثير وذلك في سنة 1492، أي السنة التي ذهب فيه كولومبس في رحلته، رغم أن القرار كان قد خلق شعوراً بالبهجة والكبرياء لدى اتخاذها. فقد تم طرد اليهود والمسلمين في سنة 1492. ظل بعض اليهود في إسبانيا عن طريق إعتناق المسيحية، لكن تلك المجموعة المثقفة النابضة بالحياة التي كانت قد أسهمت

بالكثير في تاريخ إسبانيا لمئات السنين سرعان ما تبدد شملها. كان معظم الإسبان المسيحيين في ذلك الوقت إمّا فلاحين أو جنوداً، وكانوا أميين ولا يمتلكون أدنى معرفة بأبسط قواعد الحساب. أمّا النبلاء فكانوا يعيشون حياة بطالة أو حياة المحاربين الرومانسيين.

أمّا اليهود والمسلمون فقد كانوا على العكس من ذلك، أصحاب ثقافة رفيعة، ورواداً في مجال الرياضيات والتطورات العلمية، كما كانوا محصّنين ضد انتقاد المسيحية للرّبا. وكانوا مهرة في مجال الإدارة الحكومية ورجال أعمال ممتازين. كما كان لدى المسلمين على وجه الخصوص إرث قديم في مجال التجارة والاستيراد والتصدير. وبخروجهم من إسبانيا، خسرت هذه معظم طبقة التجار المحليين تقريباً، وهي الطبقة التي كان بقاؤها يعتبر جوهرياً في زمن التطور الاقتصادي الديناميكي في كل أرجاء أوروبا. وعوضاً عن هؤلاء امتلأ ميناء أكاديز وإشبيلية، المركزين الاقتصاديين الرئيسيين في إسبانيا في القرن السادس عشر، بالأجانب - تجاراً ومصرفيين جنوبيين، ومرابين ألمان ومصنّعين هولنديين، ومتعهدي كل أنواع السلع والخدمات والموارد المالية في كل أنحاء أوروبا. وحتى من مقاطعة بريتاني ومن منطقة بحر الشمال⁽¹⁶⁾. وقد تم تمويل معظم القروض الإسبانية الكبيرة في القرن السادس عشر، من قبل الأجانب.

لقد شكّل خروج اليهود والمسلمين خسارة من جهة أخرى أيضاً. فبالنظر لمركزها الجغرافي، فإن إسبانيا لا تقع على طريق يقطعه التجار والمسافرون أثناء انتقالهم من مكان إلى آخر. أمّا مجموعة الدول اعتباراً من فرنسا وبتجاه الشرق، إضافة لامتداد إيطاليا واليونان داخل البحر الأبيض المتوسط، فقد كانت تقع على تقاطع الطرق بين الشرق والغرب الذي كان ممراً للسفر والتجارة عبر أوروبا. لم يكن هناك حاجة للمرور بإسبانيا، إلا في حال قدوم المرء من أفريقيا، وحتى في هذه الحالة، لا تعتبر إسبانيا الإمكانية الوحيدة المتاحة. وكانت النتيجة، أن إسبانيا غلب عليها الطابع الريفي والإنطوائي أكثر من باقي

الدول الواقعة إلى الشمال والشرق، ولم يكن هناك من يرتبط بعلاقات مهمة مع أوروبا سوى موانئ إشبيلية وبرشلونة وبيلبوا. أمّا الصبغة الشمولية فكانت نتيجة وجود اليهود والمسلمين، الذين كانت لديهم صلات عديدة في بلاد أخرى، ترجع لعدة قرون خلت. وقد قطع خروجهم تلك الرابطة بالعالم الخارجي وترك إسبانيا بوضع اضطرت فيه للاعتماد على الأجانب الذين كان ولاؤهم يتبع أماكن أخرى.

وقد لخصت إحدى الدراسات الموثوقة وضع إسبانيا على أنه مفارقة مفرقة:

لم يتعد الأمر أن اكتسب الذهب والفضة وضعهما العالمي في إسبانيا، دون أن يرتبطا بأي شكل من الأشكال بالاقتصاد الإسباني... كان هناك وفرة في المعدنين دون أي تطور إنتاجي، وارتفاع في الأسعار دون أية تعديلات نقدية. وباختصار، اتّسمت إسبانيا القرن السادس عشر بالفصل بين المال والسلع⁽¹⁷⁾.

إن أفدح الخسائر التي نتجت عن الذهب الإسباني لم تكن المحلي الرخيصة أو فقدان التطور التجاري والمالي بل كانت أحلام المجد التي داعبت مخيلة الملوك الإسبان. لقد ارتبط الذهب دائماً بالقوة. وبمجرد أن أدرك ملوك إسبانيا مقدار الثروة الجديدة التي ستجلبها لهم اكتشافات الذهب في المستعمرات الأمريكية، أقنعوا أنفسهم بأن ثروتهم بلغت حداً يضع العالم تحت مشيئتهم، وبخاصة فيما يتعلق بتلك القضية المتفجرة الخاصة بعداء الكاثوليكية للبروتستانتية. وفي منتصف ذلك القرن، كانت نصف صفقات العمل في إسبانيا، تُعقد لحساب الملك⁽¹⁸⁾.

كان شارل الخامس، الذي اعتلى العرش سنة 1516 بعد وفاة جدّه فيرديناند، مصمماً على أن يجعل من إسبانيا القوة المهيمنة في أوروبا. لكن

السلطة في إسبانيا لم تكن تكفي شارل. لقد أراد أن يتبع خطى جده وأن يصبح إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة. ولم يكن ذلك المنصب مما ينتقل بالوراثة، فليس بإمكان أحد أن يصبح إمبراطوراً إلا عن طريق انتخابه من قبل مجموعة من الأمراء الألمان يعينهم البابا ويدعون «بالمقترعين» Electors. كان لدى فرانسيس الأول ملك فرنسا طموح مماثل. اندلعت حرب مزايدات طاحنة لشراء أصوات المقترعين، وجرت منافسة لا يحدها شيء على تقديم الرشاوى، كان المصرفيون الجنوبيون يدعمون فرانسيس، بينما كان آل فاغر، وهم عائلة مصرفية كبيرة من أوغسبرغ، يدعمون شارل. ربح شارل المعركة، ولكن الأمر كلفه 850,000 فلورين، مما جعله يغرق في الديون. بدأ حرباً استمرت 27 سنة مع فرانسيس الأول، تخللتها فترات هدنة كان يجري خرقها باستمرار، ووصلت في إحدى المراحل إلى حد كاد معه أن يشتبك الملكان في مبارزة شخصية. ثم قام شارل بالمطالبة بمنطقة الأراضي المنخفضة Netherlands كجزء من إمبراطوريته، وترك لابنه فيليب الثاني، أن يتكفل بأمر ذلك الصراع العقيم الذي استمر ثمانين سنة، في سبيل إخضاع الهولنديين والبلجيكيين، وخلال هذا الصراع كان معظم المحاربين في الجانب الإسباني من المرتزقة الذين لا يُقدّمون على القتال إلا لقاء «نقد جيد» - أي ذهب أو فضة. أمّا فيليب فقد كان بدوره جسوراً إلى حد محاولته الإطاحة بالملكة اليزابيث ملكة بريطانيا سنة 1588، وذلك عن طريق مغامرته الفاشلة المعروفة باسم الأرمادا الإسبانية، هذا عدا حملاته المتقطعة ضد الأتراك، الذين كانوا قد شرعوا في تحركاتهم العدائية في البلقان وفي شرق المتوسط.

كان لا بد من تمويل كل تلك المغامرات. لقد تجاوز مبلغ الدين الخارجي، الذي تراكم خلال السنوات الأربعين التي حكم فيها شارل الخامس، والبالغ 37 مليون دوقية، تجاوز بمقدار مليوني دوقية كامل قيمة الكمية المخصصة للعرش من المعدنين الثمينين التي وصلت إلى إشبيلية من أمريكا

خلال تلك السنوات⁽¹⁹⁾. وفي سنة 1572، بلغ معدل الكلفة السنوية للحرب الدائرة في منطقة الأراضي الواطئة 4,14 مليون فلورين، لكن الإسبان لم يستطيعوا تأمين أكثر من 7,2 مليون فلورين، خلال العامين 1572 - 1573. وفي شهر تموز من سنة 1576، كان الملك فيليب مديناً لجنوده بمبلغ 17,5 مليون فلورين. ولدى نضوب موارد فيليب أمر بوقف الدفع للدائنين، وصادر شحنات من الفضة كان مديناً بها لهم، ثم أجبر دائنيه على تحويل معظم ديونه إلى قروض طويلة الأجل - مما كاد يؤدي لدمار مؤسسة فاغر المصرفية. أدى إفلاس فيليب إلى تبدد جيشه المؤلف من المرتزقة بسبب حركات العصيان والفرار. ويقال إنه جاء وقت لم يكن فيه لدى القائد العام ما يكفي من المال لتأمين عشائه⁽²⁰⁾. وبذلك أدخل فيليب على العالم الغربي تلك الظاهرة النادرة نسبياً لكن المدمرة وهي تخلف ملك عن الوفاء بديونه، أو بالتعبير المعاصر، تخلف السلطة الحاكمة. وعادت إسبانيا لتمر بسلسلة من الأزمات المالية في السنوات 1596، 1607، 1627، 1647⁽²¹⁾.



وفي تلك الأثناء، كانت تجري أحداث كثيرة في كل أنحاء أوروبا، لا في إسبانيا فحسب. فبالرغم من كل أعمال السلب الناجمة عن الحروب والاضطرابات الدينية، إلا أن تلك التطورات البغيضة كانت تجري على خلفية ذروة عصر النهضة، أي عندما بلغت الإنجازات الفنية والعلمية مستويات رفيعة. ففي بدايات القرن السادس عشر، كان ليوناردو وتنتوريتو ورفاييل وبالاديو وسيليني ومايكل أنجلو وتيتيان ودورير وسرفانتس والغريكو في أوج عطائهم. كانت كاتدرائية القديس بطرس الضخمة تشمخ على ضفة نهر التير، والذهب يكسو داخلها. كان كوبرنيكوس وغاليليو يقومان باستكشاف النظام الشمسي، بينما خطا رجال الأعمال ولأول مرة خطوة جبارة وهي استخدام طريقة مسك

الدفاتر بنظام القيد المزدوج⁽²²⁾. كانت تلك فترة جرت فيها الاستعاضة عن اللغة اللاتينية باللغات المحلية الدارجة، مما سهل إمكانية التواصل بين أعداد كبيرة من الأشخاص، بما في ذلك الأثرياء، الذين لم يسبق لهم أن ذهبوا إلى الجامعات أو التحقوا بسلك الرهبنة.

وقد جاء أهم أحداث ذلك القرن في سنة 1517 عندما قام مارتن لوثر بوضع فرضياته الخمس والتسعين على باب الكنيسة في ويتينبيرغ. اخترقت حركة الإصلاح الديني أوروبا كقضيبي محمّي وأدّت إلى تغيير المعتقدات وبثّ روح الثورة في الأساليب الفنية، كما قامت في الوقت نفسه باختراق العلاقات السياسية والعلاقات الخاصة بالعائلات الحاكمة. لقد كانت حركة الإصلاح الديني في بعض الحالات سبباً في إشعال الحروب، لكن الحرب، على أية حال، كانت في أوائل القرن السادس عشر أسلوباً في الحياة لا يكاد يتغيّر.

ظلت بريطانيا في حالة حرب لمدة امتدت إلى أربع عشرة سنة. في سنة 1545، كانت تحارب فرانسيس الأول وفي الوقت نفسه كانت تعاني خطر الغزو من إسكتلندا، كان لدى هنري الثامن 120,000 رجل تحت السلاح - يتلقون رواتبهم من خزينته. اضطر هنري لاقتراض المال بمعدل فائدة وصل إلى 16 بالمائة بل إنه قام بمصادرة كل الرصاص الموجود في المملكة ليصار إلى تصديره. وفي خطة شاملة للخصخصة، تشبه إلى حد ما الخطط التي نفّذتها كثير من الدول خلال تسعينات القرن العشرين، قام هنري ببيع ممتلكات نفيسة كان قد استولى عليها من الأديرة والكنائس عندما تحول إلى المذهب البروتستانتي بعد طلاقه سنة 1533⁽²³⁾. أمّا الخطوة النهائية فكانت لجوء هنري لتخفيض قيمة عملته.

بالرغم من كل ما أدّت إليه الحروب من آلام وتكاليف، فإن الوقت الذي أضاعه الإنكليز في الحرب كان أقصر من الوقت الذي قضاه فيها الإسبان والفرنسيون، وقد يفسر ذلك سبب التطور الاقتصادي السريع نسبياً في بريطانيا

في عهد آل تيودور. لقد تحارب الإسبان والفرنسيون لما يقارب الثلاثين سنة. وكان الصراع الأكبر حول من سيطر على إيطاليا، ولكن يضاف إلى هذا النزاع حملة الأرمادا الإسبانية المنكودة الحظ ضد بريطانيا وحملة الإسبان الوحشية لإخضاع منطقة الأراضي الواطئة. كما كانت تجري بين الدول أيضاً حروب دينية، وقد استمر شن بعض هذه الحروب دون هوادة حتى فترة متأخرة من القرن السابع عشر. وكانت النتيجة، تكرر حوادث رفض الديون والامتناع عن دفعها من قبل كل من الإسبان والفرنسيين.

لم يحارب الأوروبيون بعضهم بعضاً فحسب. فقد بدأ الأتراك في شرق البحر الأبيض المتوسط، بشن سلسلة من الحملات ضد أوروبا استمرت ما يزيد على مائة سنة تخللتها فترات انقطاع قصيرة. وفي سنة 1529، وصل الأتراك ولأول مرة إلى أبواب فيينا. وكانوا قد اجتاحوا إيطاليا وصقلية في ثلاثينات القرن السادس عشر، وقضوا الفترة ما بين 1537 - 1540 في الحرب مع البندقية، إضافة للفترة ما بين 1545 - 1564، لكنهم لقوا هزيمة بحرية ساحقة في ليبانتو في المياه اليونانية سنة 1571.

نتج معظم النشاط العسكري في أوروبا عن طموح العائلات المالكة الكبيرة في ذلك العصر - شارل الخامس في إسبانيا وفرنسيس الأول في فرنسا. كما أن هنري الثامن (1509 - 1547)، الذي كان يتوق لترسيخ شرعية أسرته في بريطانيا والحفاظ على هذه الشرعية، كان يقوم بدور الناصح، والمشارك أحياناً، في الصراعات الدائرة بين شارل وفرنسيس، كما كان باستمرار يحرض أحدهما على الآخر. في السنوات الأولى، كانت خيارات هنري محدودة إلى حد ما، بما أن شارل كان ابن أخت زوجته الأولى، كاترين من مملكة أراغون، لكن هنري كان يلعب على وتر إبرام تحالف مع فرنسيس.

لم تكن فرنسا من بين الدول المحظوظة التي اكتشفت الذهب في العالم الجديد، لكنها استطاعت الحصول على الذهب من التجارة ومن نهب السفن

الحربية الإسبانية المُبحِرة من أمريكا في طريقها إلى إشبيليا. كان فرانسيس الأول (1494 - 1547) شديد الاعتقاد بالتقليد القائل بأن الذهب كان ضرورياً للعلاقات العامة وللعرض والتباهي وللإعلان عن القوة. ولم تكن هناك أية غرابة في ميوله في عصر كانت فيه المطرقات الفلمنكية والبورغندية مُثْقَلَة بخيوط الذهب وكان الذهب قد بدأ يكسو الزخارف داخل الكنائس، وكانت مراتب النبلاء تتميز بحسب وزن السلاسل الذهبية التي يطوقون بها أعناقهم (كان لدى هنري الثامن «سلسلة ذهبية» يبلغ وزنها 98 أونصة)، كما كان الفرسان يخوضون المعارك وهم يرتدون سترات مرصعة بالذهب والجواهر⁽²⁴⁾.

كان فرانسيس راعياً متحمساً للفنون، وعندما دبر أمر إطلاق سراح بينفيناتو سيليني من سجن روماني وجاء به ليعمل في البلاط الفرنسي، قال له: «سأخنتك بالذهب»⁽²⁵⁾. صنع سيليني مملحة زخرفها بالذهب والمجوهرات بشكل فخم جعل فرانسيس يصرخ دهشة عندما رآها⁽²⁶⁾. كان فرانسيس يهوى ما هو أكثر من الأعمال الفنية: فقد كان معروفاً بعلاقاته الغرامية، وكان يقول: «إن بلاطاً دون نساء هو عالم دون ربيع، وربيع دون ورود»⁽²⁷⁾. وفي سنة 1515، اقتفى فرنسيس خطى شارلمان وحارب اللومبارديين: استولى على شمال إيطاليا، وتم تكريمه من قبل البابا.

أخذ فرانسيس يعتبر نفسه أقوى ملوك أوروبا. ورغم ذلك، وفي سبيل حماية نفسه من تهديدات شارل الخامس المتزايدة بالاستيلاء على إيطاليا لصالح الإمبراطورية الرومانية المقدسة، قرر إبرام تحالف مع هنري الثامن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن شارل نجح في مسعاه بإخراج فرنسا من إيطاليا. فقد كانت معركة بافيا سنة 1525 هزيمة ساحقة لفرانسيس الذي وقع في أسر شارل، وكانت تلك هي المرة الثانية التي يقع فيها ملك فرنسا أسير حرب. لكن شارل لم يكن نموذجاً للشهامة الفروسية، مثلما كان إدوارد الثالث عندما أسر جان الثاني: فقد ترك فرانسيس يذوي في زنزانه شديدة الرطوبة، حيث كان يقضي

وقته في تأليف الأغاني والقصائد. ثم تابع شارل القتال للاستيلاء على كامل إيطاليا وسَمَحَ لجنوده بنهب روما بعنف يتسم بالوحشية حتى ضمن مفاهيم ذلك العصر. كانت السيطرة على إيطاليا تعني أيضاً السيطرة على البابوية، وهذا ما جعل البابا كليمانت السابع يجد نفسه عاجزاً عن إقرار طلاق هنري من الملكة كاترين، خالة شارل. وقد كان لهنري كل الحق في الشعور بالصدمة إزاء رفض البابا: فقد كان البابا، في وقت سابق، قد أسبغ عليه لقب «حامي العقيدة» وذلك لقاء حماس هنري في إدانة مارتن لوثر بوصفه العدو اللدود لكل المسيحيين الصالحين.

التقى هنري وفرانسيس وجهاً لوجه سنة 1520 في غاينيس، قرب كاليه، في اجتماع قَمَّة لم يتحقق فيه سوى أقل من الحد الأدنى الذي يتحقق في معظم اجتماعات القمة. لم يكن فرانسيس على علم بأن شارل الخامس كان قد ذهب إلى لندن لعقد اجتماع سري مع هنري قبل مجيء هذا الأخير إلى فرنسا مباشرة، وهو أحد الأسباب التي جعلت من اجتماع غاينيس مناسبة لاستعراض الأبهة أكثر منه حَدَثاً، وقد حُجبت تلك الغشاوة الباذخة من الاحتفالات والاستعراضات عقم الاجتماعات المتعلقة بالقضايا ذات الأهمية.

عَبَّرَ هنري القنال على متن سفينته هنري غريس دو ديو، أكبر سفينة في الأسطول الملكي، وكانت ترافقه سفن أصغر بعدد كاف لنقل حاشيته المؤلفة من 4500 شخص، وحاشية أخرى لزوجته كاترين، تتألف من 1200 شخص، عدا ثلاثة آلاف جواد وأنواع عديدة من المعدات اللازمة. ولدى وصول هنري إلى كاليه، امتطى مستشاره الكاردينال وولسي، بغلاً ذا ركاب ذهبي وقصد المعسكر الفرنسي ليعلن وصول الإنكليز.

إنَّ الاجتماع بين الملكين، الذي تكلف فيه كل منهما اتخاذ وضعية خاصة، عُرِفَ فيما بعد باسم اجتماع حقل بساط الذهب. وهو اسم مناسب. لم تكن الأرض «حرفياً» مغطاة ببساط ذهبي، لكن المشاركين في الاجتماع

كانوا قد أغرقوا ثيابهم بالذهب، كما أن الخيام التي بلغ عددها 2800 خيمة، والتي أعدها فرانسيس لتلك المناسبة كانت أيضاً مغطاة بالكثير من القماش الذهبي الذي كان يتألق تحت أشعة الشمس حتى ليحسب الناظر نفسه سابحاً في بحر من الذهب⁽²⁸⁾.

بعد خمسة أيام من وصول هنري، وفي اللحظة التي كان فيها المدفع يطلق طلقة تحية بدأ الملكان وحاشيتاهما الباذختان بالتحرك باتجاه بعضهما البعض ليلتقيا في المكان المحدد في غاينيس. كان الرماة الفرنسيون يمتطون الجياد وقد غطى الذهب أسلحتهم، يتبعهم قواد فرنسا وقد ارتدوا ثياباً نسجت من الذهب المتألق. وجاء بعدهم مائتان من النبلاء ببزاتهم الرسمية المصنوعة من الذهب والقماش القرمزي. أمّا فرانسيس نفسه فقد كان يرتدي ثوباً من قماش ذهبي، بينما كان جواده مكسواً بزركشة ذهبية.

ولم يكن الإنكليز ليعتركوا أحداً يتفوق عليهم في ذلك الاستعراض المبهرج للذهب. رافق وولسي في موكبهم خمسون من العمالقة الذين كانوا يحملون قضباناً ذهبية تحمل في أعلاها كتلاً بحجم رأس رجل⁽²⁹⁾. وقد وصف شكسبير، في مسرحيته التي يتحدث فيها عن هنري الثامن، تعاقب الأحداث على هذا النحو:

كان الفرنسيون اليوم يلمعون وهم مكسوون جميعاً بالذهب كالآلة الوثنية،
لقد كسفوا بريق الإنكليز، وفي اليوم التالي بدا البريطانيون كالهند، وكان
كل رجل مثل منجم ذهبي. (الفصل الأول، المشهد الثاني، 18 - 22).

إنَّ الإشارة إلى الهند هنا يُقصد بها جزر الهند الغربية، التي كانت في ذلك الوقت تشير إلى العالم الجديد بأكمله. وإنَّ مغالاة شكسبير بالقول بأن كل رجل «كان يبدو كمنجم» يوحي بأن الإنكليز كانوا غارقين في الذهب حتى أنَّهم بدوا كمنجم للذهب⁽³⁰⁾. كان الذهب يملأ تفكير الجميع بحيث أن أحد أفراد

حاشية هنري علّق على اللحية، التي كان هنري قد أطلقها خصيصاً لهذه المناسبة، بأنها «تبدو كالذهب»⁽³¹⁾.

كانت تحيط بالمكان الرايات الخفّاقة والأبنية الشبيهة بالقصور، وأقيمت نافورتان كان النيذ الأحمر يتدفق منهما طوال الوقت (يروى أن سنة 1520 كان سنة خير). وصل الأمر بهنري أن اقترح إجراء مباراة مصارعة عفوية مع فرانسيس، وكان صراعاً سجّالاً انتهى بسقوط هنري على العشب، وقد احمر وجهه غضباً. ومر الوقت بين مثاقفات بالسيوف على ظهور الجياد تميزت بالإتقان ومباريات بالرماية تخللتها وجبات قُدمت فيها (أفراخ الطيور من بجع ولحوم الغزلان وأسماك الكراكي ومالك الحزين وفطائر الإجاص والكستر والفواكه ولحم الجدي وسمك الحفش ولحم الطواويس وطيور السمان وطيور التدرج وطيور البلشون)⁽³²⁾. لا عجب إذاً أن يكون اسم الطاهي ميريما (الرّجل المَرخ).

ورغم كل هذا، اشتبك هنري وفرانسيس في حرب مع بعضهما البعض بعد ثلاث سنوات فقط. هل أعماههما كل ذلك الذهب، المعروف ببذخ خلال لقائهما، عن رؤية الحقيقة؟. لقد تعين عليهما الآن استخدام ذهبهما لأغراض أكثر مقتاً.



وبينما كان كل ذلك يحدث، أو بالأحرى، لأن كل ذلك كان يحدث، بدأت تغيرات اقتصادية عميقة بالظهور في أوروبا، وبطريقة غير مباشرة، في آسيا أيضاً. فقد تغير مسلك الأسعار والطلب على المال في أوروبا بشكل دراماتيكي في أوائل القرن السادس عشر، وبلغ هذا التغيير حداً جعل الاقتصاديين يشيرون إلى هذه الفترة على أنّها ثورة الأسعار في القرن السادس عشر. لقد أدّت ثورة الأسعار والحروب التي لم تنقطع والنمو السريع في

التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية المتنامية مع شركاء تجاريين على بعد آلاف الأميال في الشرق الأقصى، أدى كل ذلك إلى تجديد أساليب القيام بالأعمال وتغيير طبيعة الصفقات المالية. وبغض النظر عن المصاعب التي يمكن أن يكون المملوك قد عانوها فيما يخص شؤونهم المالية، خلال القرن السادس عشر، ارتقت الأمور في القطاع الخاص إلى مستويات أكثر دقة وتعقيداً من أي وقت مضى.

لقد تركت ثورة الأسعار طابعها على القرن بكامله. كانت ملاحظة أول شكل من أشكال ارتفاع الأسعار في إيطاليا وألمانيا. وذلك سنة 1470، الذي شكل نقطة الحضيض في حركة انخفاض الأسعار التي تلت الموت الأسود سنة 1349. وبدأ التضخم، مثل أي وباء آخر، يجتاح أوروبا على مراحل متعاقبة. ولقد أرسى قواعده في إنكلترا وفرنسا خلال ثمانينات القرن الخامس عشر، ثم امتد ليشمل شبه جزيرة أيبيريا في العقد الذي تلاه، وفي أوائل القرن السادس عشر، ظهر في شرق أوروبا. ورغم أن الأسعار لم تكن ترتفع كل سنة، لأن أسعار المواد الزراعية بشكل خاص تتقلب على الدوام حسب تقلبات الطقس، إلا أن نقطة الحضيض التي كانت تصل إليها الأسعار عند كل انخفاض لها كانت أعلى من النقطة السابقة، كما أن كل نقطة ذروة وصل إليها ارتفاع الأسعار كانت تفوق ما سُجل سابقاً باتجاه الزيادة⁽³³⁾.

إن أي شخص عاش فترة تضخم للأسعار بإمكانه التأكيد بأن التضخم يؤدي للشعور بعدم الاستقرار لأنه يحجب المستقبل بغيوم القلق، لكن صدمة التضخم المستمر كانت مدمرة بالنسبة لشعوب أوروبا في القرن السادس عشر. فلم تكن لديهم أية خبرة سابقة بالتضخم، ولا أية نظرية اقتصادية صالحة لتفسيره، ولا حتى أية قواعد راسخة للتصرف أو أية سياسة لمعالجته. لقد حدثت في السابق فترات قصيرة من التضخم نتيجة شح المحاصيل، لكن ثورة الأسعار في القرن السادس عشر استمرت أكثر من مائة سنة قبل أن تبدأ

بالانحسار تدريجياً في نهاية المطاف . لم يحدث أن كان هناك تضخم في التاريخ أكثر استعصاء .

كانت زيادات الأسعار أكثر تسارعاً في مجال المواد الخام، وبخاصة الغذائية منها . ففي إنكلترا، ارتفعت أسعار الحطب والمواشي والحبوب من خمسة إلى سبعة أضعاف خلال الفترة ما بين 1480 - 1650، بينما لم ترتفع أسعار السلع المصنّعة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف⁽³⁴⁾ . إنَّ زيادة تصل إلى 700 بالمائة على امتداد 170 سنة تعني زيادة لا تتجاوز 1,2 بالمائة في السنة، لكن ضمن وضع كانت فيه الأجور تزيد بسرعة أبطأ من نصف سرعة زيادة أسعار المواد الضرورية، كان ما عصف بمشاعر الناس هو عناد واستمرار ضغوط التضخم . تدهورت القوة الشرائية للنقد ولمداخيل العمّال بمعدل، بدا في ذلك الوقت، وكأنَّه ينذر بالخطر .

ما الذي أدّى لهذا التدهور؟ . . لقد تراكم الكثير مما كُتب بهذا الشأن ليسجّل ما جرى من جدال حول هذا الموضوع . والفكرة الرئيسية في تلك المناظرات هي أنَّه ليس هناك من سبب وحيد يمكن اعتباره مسؤولاً عن طول استمرار ثورة الأسعار . ويصف المؤرخ الاقتصادي غلين ديفيز هذه الثورة بأنها: «غريبة وعميقة»⁽³⁵⁾ . لقد أنشغل المراقبون المعاصرون في القرن السادس عشر في الكثير من الجدل . وتضمنت بعض الأسباب التي ذُكرت في أدبيات ذلك العصر أموراً من نوع ضعف النشاط الزراعي والضرائب الباهظة وتناقص عدد السكان والتلاعب بالأسواق والكلفة العالية للعمالة والتشرد والبذخ ومكائد رجال أعمال من أمثال الجنوبيين⁽³⁶⁾ .

وهناك بعض الجهات المعاصرة ممن تعتقد أن التزايد المتسارع في عدد السكان، مضافاً إليه معدل أبطأ في زيادة الكميات المتوفّرة من المواد الغذائية، هو ما أدّى لإشعال فتيل التضخم . فقد بدأ عدد السكان في أوروبا بالتخلّص من آثار الموت الأسود وحرب المائة سنة في أوائل القرن الخامس عشر . وكانت

الزيادة الأكبر هي من 45 مليوناً في سنة 1400 إلى ستين مليوناً في سنة 1450، وظلّ عدد السكان يتزايد بمعدل تسعة إلى عشرة ملايين نسمة كل خمسين سنةً وذلك حتى سنة 1600، وفي النهاية تجاوز عدد سكان أوروبا 73 مليون نسمة وهو الرقم الذي كان مسجلاً سنة 1300، أي قبيل كارثة الموت الأسود⁽³⁷⁾.

أمّا كميات المواد الغذائية، التي كانت كافية حتى بدايات القرن الخامس عشر، فلم يعد بإمكانها مجارة الزيادة في عدد الأفواه التي يجب إطعامها. إنّ الإنتاج الزراعي لا بد له، في أي حال من الأحوال، أن يتخلف عن النمو السكاني، لكنّ هناك سببين آخرين أدّى إلى حدوث عجز في كميات المواد الغذائية. السبب الأول: هو التحوّل، وبخاصة في إنكلترا، من زراعة الأراضي إلى تربية المواشي، نظراً لأن ربح تربية الأغنام فاق ربح زراعة المواد الغذائية، والسبب الثاني: هو استمرار هجرة العمالة إلى المدن. وفي سنة 1538، علّق أحد الكتّاب الألمان قائلاً «هناك عدد كبير من الناس حيث توجهت، لا يستطيع أحد أن يتحرك»⁽³⁸⁾. ويبدو أنّه كان قد قام مؤخراً بزيارة فلورنسا، حيث كان متوسط عدد أفراد الأسرة يبلغ 7,8 شخصاً سنة 1561، أي ضعف ما كان عليه قبل 120 سنة مضت⁽³⁹⁾.

إنّ التضخم يحدث دائماً خلال أوقات الحرب، عندما يزيد الإنفاق ويتراجع إنتاج السلع والخدمات الخاصة بأوقات السلم. لقد قال تاسيستوس في إحدى كتاباته بأن المال هو عصب الحرب⁽⁴⁰⁾، ولم تكن قد مرّت على القارة الأوروبية سنة واحدة عمّ فيها السّلام وذلك خلال السنوات المائة ما بين 1551 - 1651. وقد أدّت طبيعة أنظمة الضرائب في القرن السادس عشر إلى تفاقم المشاكل المالية الناجمة عن تمويل تلك الحروب، لأن تلك الأنظمة وضعت كامل العبء تقريباً على كاهل الطبقات الدنيا. وبما أن الطبقات الدنيا هي الأكثر تضرراً بسبب التضخم، فقد تراجعت العائدات الحكومية في الوقت الذي كان فيه التضخم والحروب يؤديان باستمرار إلى زيادة النفقات الحكومية. كانت

النتائج الحتمية حالات عجز مالي ضخمة وزيادة لا حد لها في الدين الحكومي . ونتج عن ذلك ابتكاران ماليان وهما Asientos في إسبانيا و Parti Grand في فرنسا، وكلاهما عبارة عن شكل من أشكال الاقتراض في أسواق الرأسمال - الاصطلاح العصري - شكل يكمل الطريقة التقليدية في الحصول على الديون التي يجري التفاوض عليها مع جهات خاصة والتي تتراكم في حسابات المصرفيين في إيطاليا وألمانيا وهولندا .

كانت هناك طريقة أخرى لتأمين الموارد المالية الملكية، لكنها كانت قد أصبحت خدعة قديمة: زيادة الكمية المطروحة من النقد عن طريق تخفيض قيمة العملة . ففي سنة 1523، حث البرلمان الإسباني شارل الخامس على تخفيض محتوى الذهب في العملات الإسبانية وذلك للحد من التدفق المأساوي لقطع النقد الثمينة إلى دول أخرى . وبهذه الطريقة، سيصبح بالإمكان ضرب عدد أكبر من القطع النقدية بنفس كمية الذهب . انتظر شارل حتى سنة 1537 ليقوم باتخاذ هذه الخطوة، ويتبدى حجم احتياجاته واضحاً من خلال قراره بالقيام بذلك الإجراء حتى بعد أن قدّم له البرلمان وبيزارو ما بدا وقتها وكأنه بئر لا قرار له من السبائك الذهبية . وحذا حذوه حكام آخرون . كانت سياسة هنري الثامن خلال الفترة ما بين 1542 - 1547 لافطة للنظر بحيث أصبحت تُعرف بالتخفيض الكبير . وقد جاء التخفيض الذي أجراه هنري نتيجة مباشرة لحربه ضد فرنسا في أربعينات القرن السادس عشر، وذلك عندما، قام «بتشغيل دار السكّ بكل ما لها من طاقة»⁽⁴¹⁾ . كما قال أحد المؤرخين .

وضمن بيئة كهذه، لم يكن الملوك وحدهم من يقوم بإنفاق المال بهذا الشكل المستمر . فالتضخم يخلق حاجاته الملحة المستمرة الخاصة به . فيما أن السلع أصبحت بالنسبة للناس أعلى قيمة من المال، أدى التضخم إلى تشجيع الناس، وبخاصة رجال الأعمال والمزارعين، على التخزين . وبتعبير أدق، يأخذ التخزين شكل المضاربة، أي أن الناس يشترون السلع قبل أن يحتاجوها

أو أنهم يحاولون احتكار السوق، إما لاستباق ارتفاع الأسعار أو لبيع السلع بأسعار أعلى فيما بعد. كل ذلك أدى إلى تقوية الضغوط التي تدفع بالأسعار إلى الأعلى ومن ثم تشجع على المزيد من التخزين والمضاربة.



ولكن ماذا عن تأثير الكنز الأمريكي على ثروة الأسعار؟... إنَّ آدم سميث لا يساوره أي شك بهذا الشأن: «يبدو أن اكتشاف المناجم في أمريكا كان هو السبب الوحيد... فلم يكن هناك أي جدل بشأن تلك الحقيقة أو بشأن السبب»⁽⁴²⁾. يبدو واضحاً للوهلة الأولى أن تدفق النقد الجديد المضروب من كنز العالم الجديد، لا بد وأن يكون هو القوَّة المحرِّكة التي دعمت التضخم طوال تلك المدة. ربما يكون عدد السكان قد تجاوز كمية الغذاء المتوفرة، لكن الأطفال عادة لا يأتون إلى هذا العالم وفي أفواههم ملاعق فضية. فلو كان تضخم عدد السكان هو السبب الذي يؤدي ألياً للتضخم، لكانت دول مثل الهند وبنغلاديش هي الرائدة في مجال التضخم في العالم، بينما كانت الدول ذات العدد السكاني ذي النمو البطيء قد حافظت على أسعار ثابتة أو متناقصة. إنَّ الوقائع بعيدة جداً عن الانطباق على هذه الفرضية. ففي بعض الحالات، قد يؤدي النمو السكاني، بشكل يفوق المواد الغذائية المتوفرة، قد يؤدي بالضرورة إلى حدوث التضخم، ولكن لا يمكن اعتبار ذلك دليلاً كافياً. فمن أين يحصل عدد السكان الزائد على ما يمكنهم به دفع الأسعار المرتفعة؟...

إنَّ السؤال يوحى بالجواب: يجب أن تزداد مقادير النقد المتوفرة. وهذا المنطق يدعم استنتاج آدم سميث، ذا الطابع الوعظي، بأن كثرة المناجم في أمريكا هي المسؤولة عن تضخم الأسعار. ويستند رأي سميث إلى بحث اقتصادي ممتاز أعدّه أحد المراقبين الفرنسيين، ويدعى جان بودين، سنة 1568، وقد عاد بودين إلى التاريخ القديم ليثبت أن الكميات المتزايدة من الذهب

والفضة كانت ترتبط بارتفاع الأسعار. وأشار إلى أن التدفق الهائل للمعدنين الثمينين من أمريكا حطَّ رحاله في إسبانيا وأن الأسعار هناك أعلى منها في فرنسا وإيطاليا: «إنَّ إسبانيا ثرية ومتكبرة ومتراخية... إن وفرة الذهب والفضة هي السبب جزئياً، في غلاء السلع»⁽⁴³⁾.

يعتبر بودين، الأب الروحي للنظرية «المالية» Monetarism، وهي فرع مهم من النظرية الاقتصادية التي شرحها ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل، بأفضل طريقة، وقد أكَّد فريدمان أن التضخم هو، على الدوام وفي كل مكان، ظاهرة مالية. فعندما ترتفع الأسعار بشكل عام، يتعين على المشتري أن يدفع مبلغاً أكبر من المال لشراء نفس المجموعة من السلع والخدمات. أي أن التضخم ليس بإمكانه الاستمرار ما لم يجر تمويله بطريقة ما. ففي حال لم يتمكن الشَّارُون من إيجاد المال الإضافي الذي يحتاجون إليه للمحافظة على نفس مستوى الشراء، يتعين عليهم إنقاص مشترياتهم وهم بذلك يحدّون من إمكانية البائعين على الاستمرار بفرض أسعار مرتفعة. ولذلك يؤكد القائلون بهذه النظرية أن ثورة الأسعار في القرن السادس عشر لم يكن يقدر لها أن تستمر تلك الفترة الطويلة من الزمن لولا أنها كانت تُرَفَّد بمبالغ متزايدة من المال الناتج عن سبائك الفضة والذهب الآتية من العالم الجديد.

ورغم ذلك، يبدو أن جعل الوقائع تناسب النظرية التي ينادي بها القائلون بالنظرية «المالية» ليس بالسهولة التي يصوّرها بودين. فلم تبق كل الثروة في أوروبا بشكل نقد. لقد أدَّى التخزين، كما يؤدي دائماً، إلى إبقاء قسم من هذه الثروة خارج مجال التداول. وأخذت الزخارف البديعة في الكنائس حصّتها منّا. وكما سنرى في الفصل التالي، تم شحن جزء كبير منها إلى آسيا، وكانت رحلة لا عودة منها.

وإضافة لما سبق، ورغم أن الأسعار بدأت بالارتفاع بحدود سنة 1470 واستمرت بالارتفاع في كل أنحاء أوروبا حتى بداية القرن السادس عشر، إلا أن

الذهب الأمريكي لم يبدأ في الوصول إلى إسبانيا بكميات كبيرة حتى سنة 1520، وقد جاءت الاكتشافات في البيرو بعد سنة 1530، أما الاكتشافات الكبرى للفضة فلم تُؤت ثمارها إلا بعد عشرين سنة من ذلك التاريخ. وبعد سنة 1600، استمرت العلاقات ملتبسة. فبحُدود سنة 1590، بدت واردات الذهب والفضة إلى إشبيلية وكأنها وصلت إلى ذروتها، ثم حافظت على ارتفاع مستواها لما يقارب ثلاثين سنة أخرى، ثم بدأت حوالي سنة 1620 بالانحدار بشكل حاد حتى نهاية القرن. بالرغم من ذلك ظلت الأسعار ترتفع بمعدلات بدت وكأن لا علاقة لها بوصول كميات جديدة من المعدنين الثمينين. ففي إنكلترا، على سبيل المثال، تضاعفت الأسعار خلال الفترة ما بين 1600 - 1650⁽⁴⁴⁾.

لكن معطيات إشبيلية ليست بمنأى عن التساؤل، لأن كميات متزايدة كان يتم تفرغها في كاديّز ولشبونة وهي في الطريق، كما تزايدت حالات الانحراف عن المسارات الرسمية. فتهرب الذهب هو أمر من السهولة بمكان بحيث يجعل الإحصاءات الرسمية غير موثوقة. وإن تحليل المعلومات غير الرسمية يفيد بأن تدفق المعدنين الثمينين إلى إسبانيا ازداد فعلياً بعد سنة 1600⁽⁴⁵⁾. بدأ شحن الذهب من المناجم الكبرى في البرازيل إلى البرتغال بعد سنة 1700، لكن ثورة الأسعار كانت عندها قد استهلكت نفسها. وقد وصفت أنا شوارتز، وهي مرجع بارز في النظرية «المالية» وإحدى زميلات فريدمان المهمات، وصفت تجربة ثورة الأسعار بأنها «تناقض الفرضية الأساسية» للنظرية⁽⁴⁶⁾.

وهناك اقتصاديون آخرون، ممّن تناولوا تلك النظرية بالبحث، يركّزون على متغير اقتصادي واحد، وهم يفضلون قلب مسار الجدل رأساً على عقب. وبذلك لا تعتبر ثورة الأسعار في القرن السادس عشر، إذا ما أخذت من وجهة النظر هذه التي تسبغ عليها الأفضلية، نتيجة لتزايد كميات النقد المتوفرة بشكل معادن ثمينة، بل إن مستوى الأسعار المتزايدة يوضّح وجود طلب على النقد، الأمر الذي دفع الإسبان لمضاعفة جهودهم الرامية لإحضار الذهب والفضة من

أمريكا. ومن هذا المنظور تصبح كميات النقد المتزايدة هي نتيجة للتضخم وليست السبب في حدوثه.



ومهما كان السبب وراء ثورة الأسعار، فلا بد أن يكون تدفق تلك الثروة قد أسهم في استمرارها. وهناك مثال دراماتيكي لهذه الظاهرة يتبدى خلال مسار الصراع الطويل بين فرانسيس الأول وشارل الخامس.

بعد أن قام شارل بأسر فرانسيس في بافيا وبسجنه في مدريد، أجبره على توقيع معاهدة، كانت ضمانتها أخذ الأبنين الأكبرين لفرانسوا، وكانا في السابعة والثامنة من العمر، رهينتين. وداعاً، إذًا، لأحلام فرنسا بضم لمبارديا. ظل الطفلان في الأسر لمدة أربع سنين، حتى تم اقتداؤهما بوعده قطع فرانسيس بأن يدفع مليوني كروان ذهبي مقابل تحريرهما. كانت الدفعة الأولى مبلغ 1,2 مليون كروان تم إرسالها في قارب عبر النهر عند الحدود الفرنسية الإسبانية في نفس اللحظة التي كان فيها القارب الذي يحمل الأميرين يبحر في الاتجاه المعاكس. لكن عملية التبادل تأجلت (كما ذكرنا في الفصل السادس) لمدة أربعة أشهر جرى فيها عد قطع النقد⁽⁴⁷⁾.

وقد أدى انتقال هذه الكمية الكبيرة من الذهب إلى إحكام الخناق في فرنسا على النبلاء ورجال الدين ودافعي الضرائب، في الوقت الذي حركت فيه هذه الكمية موجة من الإنفاق في الاقتصاد الإسباني. وكانت النتيجة أن الأسعار سرعان ما ارتفعت في إسبانيا لتصبح أعلى من مثيلاتها في فرنسا. وأدى هذا الفرق في الأسعار إلى تدفق الصادرات الفرنسية إلى إسبانيا - صادرات من كل الأنواع من القمح والمشروبات وحتى الأراجيح والشموع وأقمشة الأشرطة والخيام - وسرعان ما أخذت حركة الذهب والفضة تسير في الاتجاه المعاكس، وذلك عندما عادت النقود إلى الجانب الفرنسي من الحدود⁽⁴⁸⁾.

وأكثر ما يثير الاستغراب في تعاقب الأحداث هذا هو ما حصل لقيمة الذهب نفسه، ولقيمة الفضة أيضاً. فلم يكن هذان المعدنان الثمينان، مثل أي شيء آخر، بمنأى عن التأثيرات التي لا ترحم لقانون العرض والطلب. فقد أخذت كميات الذهب الواردة إلى أوروبا في القرن السادس عشر بالازدياد بسرعة، نظراً لطوفان الواردات من الذهب من أمريكا إضافة لكميات الذهب الكبيرة الآتية من المناجم الجديدة والناجمة عن تطوير تقنية التعدين في شرق أوروبا وبخاصة في هنغاريا.

وكانت النتيجة أنه بالرغم من ارتفاع سعر الذهب ككل شيء آخر خلال ثورة الأسعار، فإن التغيرات في سعر الذهب أخضعت للقيود أكثر من غيرها. فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر الذهب في إنكلترا من أربعين شلناً للأونصة إلى ستين شلناً، وذلك خلال الفترة ما بين 1492 - 1547، أي زيادة بنسبة 50 بالمائة، ثم ثبت عند هذا الحد خلال السنوات الخمسين التالية، ارتفع بعدها ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 74 شلناً بحلول سنة 1611⁽⁴⁹⁾. وكان مجموع الزيادة هو 85 بالمائة - أي أقل بكثير من الزيادات الحاصلة في الأجور أو أسعار الثياب أو المواد الغذائية. ورغم أن الإنكليز لم يكن لديهم مصادر ذهب خاصة بهم في الأمريكيتين، أو في أي مكان آخر، يستطيعون الاعتماد عليها، إلا أن هناك أسباباً تدفعنا للاعتقاد بأن كمية الذهب في إنكلترا كانت تزداد بسرعة، وذلك بفضل الكنوز الضخمة التي كان يجري الاستيلاء عليها عن طريق القرصنة والحروب⁽⁵⁰⁾.

ويقدم لنا آدم سميث أفكاراً معمقة ذكية بشأن هذه الظاهرة. فهو يؤكد بأن كمية أي سلعة تقوم بتنظيم نفسها بحسب طلب أولئك الذين يرغبون بدفع مبالغ كافية لجلب هذه السلعة إلى السوق. وليس هناك من سلعة بإمكانها تنظيم نفسها «بسهولة أكبر أو بدقة أكبر» مثل الذهب أو الفضة، لأن القيمة العالية التي يتمتعان بها إضافة للحجم الصغير يجعل من السهل نقلهما من أي مكان ترُخص

فيه قيمتهما إلى حيث يحرزان سعراً أعلى . وهذه العلاقة الفيزيائية تفسر كون أسعار الذهب أكثر ثباتاً من أسعار السلع (التي يمنعها حجمها من تغيير وضعها). وبالتالي، فإنه عندما تتجاوز كمية الذهب والفضة، الواردة إلى بلد ما، الطلب الفعلي، فإن كل الاحتياطات التي تتخذها الحكومة لا تستطيع منع تصدير المعدنين. إن كل القوانين الصارمة في إسبانيا والبرتغال لا تستطيع إبقاء ذهبها وفضتها داخل البلاد. فاستمرار الواردات من البيرو والبرازيل تجعل أسعار هذين المعدنين تنخفض إلى ما دون الأسعار في البلدان المجاورة»⁽⁵¹⁾. وبعد ذلك مباشرة، يقوم سميث بعرض فكرة إضافية تتعلق بعجز الإسبان عن الاستمرار بالاحتفاظ بذهبهم الثمين.

كانت ثورة الأسعار واكتشاف موارد الذهب الوفيرة في أمريكا بمثابة تحولات مفاجئة عن الماضي، ولكن كانت هناك تجديدات اقتصادية إضافية ذات أهمية قد بدأت بالتأثير خلال القرن السادس عشر. فقد بدأت الأسواق التجارية الموسمية، وهي مؤسسة تقليدية، تلعب دوراً أكثر أهمية في المشهد الاقتصادي، مُحدِثةً بذلك تحولاً هاماً في دور الذهب، وهو تحول استمر حتى وقتنا هذا. إن انتشار هذه المؤسسة لهو أمر جدير بالملاحظة نظراً لطبيعتها المتمدنة، المناقضة إلى حد كبير للحروب والنزاعات الدينية ولأعمال السلب والنهب التي استمرت طوال تلك القرون.



بدأت تلك الأسواق خلال العصور الوسطى، وتطورت لتصبح مؤسسة رئيسية للقيام بالأعمال - كعرض البضائع وشرائها وبيعها في عالم كانت معظم المدن فيه مجرد مواقع صغيرة، لا وجود فيها لمصرف على زاوية كل شارع ولا لمراكز تسوق ضخمة لا تبعد عن المنزل إلاً خمس دقائق بالسيارة. كان عالماً خلواً من الهاتف، ومن شركة فيديرال إكسبريس، ومن الإنترنت، ومن

الخدمات الإخبارية التي بإمكانها إيراد أسعار البضائع والمستندات المالية والقطع الأجنبي أو الإعلان عن تلك الأسعار. وبدون أماكن تجمع مركزية، لم يكن بإمكان التجار تأمين ما يحتاجونه أو أنهم كانوا يضطرون للاقتصار على مركز أو مركزين محليين، كما لم يكن بإمكان الجمهور العريض من المستهلكين معرفة موقع السلعة التي يحتاجها - وأحياناً كثيرة معرفة المصرفيين الذين يحتاجهم، أما تعددية التقد ومستندات الائتمان فلم يعد بالامكان تنظيمها بحيث تصلح لدفع الالتزامات التي تراكمت عبر آلاف الصفقات. وفي عالم اليوم يُعتبر معرض فرانكفورت للكتاب، والمعارض البهيجة في لاس فيغاس للصناعات التقنية العالية ومعرض لايبزيغ العريق للآلات الصناعية، تعتبر كلها ظلالاً باهتة لتلك المؤسسة الحيوية والهامة في العصور القديمة. وبالإضافة لذلك، فإن معظم المعارض العصرية تُقام بشكل سنوي، أما الأسواق التي تعيننا هنا فقد كانت تنعقد مرتين في السنة على الأقل، وكانت ليون، وهي إحدى أهم المواقع، تقيم السوق الخاصة بها أربع مرات في السنة.

وبعكس ما كان يجري على الساحات المحلية، حيث يتبادل التجار البضائع مع جيرانهم، كانت الصفقات التي تجري في الأسواق الموسمية تتيح للتاجر أن يشتري دون أن يكون لديه بالضرورة شيء يبيعه، أو بالعكس. وعمليات الشراء من جانب واحد غالباً ما تتطلب مالا، لأن المشتري لا يبيع شيئاً بالمقابل. وهكذا أخذت بنية هذه الأسواق تزداد دقة وتعقيداً، وخلال القرن السادس عشر، أصبحت عملية تمويل الصفقات في هذه الأسواق لا تقل أهمية عن السلعة بحد ذاتها. وفي كثير من الأحيان، كانت الصفقات تأخذ طابعاً مالياً بغض النظر عن حركة البضائع⁽⁵²⁾. ورغم أن تلك الأسواق كانت تقام في العديد من المراكز في أوروبا، إلا أن العامِلين الجغرافي والسياسي كانا يحدّدان أماكن المدن المهمة التي يلتقي فيها اللاعبون الرئيسيون حيث كان الملوك يوفّرون الحماية والتسهيلات الخاصة للأجانب، في ليون، كانت النسبة

الأكبر من الأجانب تأتي من فلورنسا وميلانو ولوكا وجنوى⁽⁵³⁾. وفي الأسواق الكبيرة، كان الدور الرئيسي منوطاً بالتجارة ورجال المال، بينما كان ممثلو المؤسسات البلدية أو المملكية يقومون بدور ثانوي. وقد تأرجحت شعبية الأسواق صعوداً وهبوطاً مع تغير أنماط التجارة والسيطرة السياسية بمرور الوقت - منطقة شامباني، أنتويرب في القرن الخامس عشر، ثم جنيف، ومنها انتقلت السوق إلى ليون نتيجة جهود ملك فرنسي، ثم إلى مدينة بيزانسون في شرق فرنسا وأخيراً في بياسينزا. وفي بياسينزا، كانت كانت الأسواق تُعرف باسم بيسينزون، وهو تحريف إيطالي لاسم بيزانسون.

كان صرّافو العملة يشغلون العديد من أكشاك تلك الأسواق، ففي سوق ميدينا ديل كامبو في إسبانيا، كانت الفعالية الوحيدة هي المتاجرة بالكمبيالات المحررة بعملات مختلف الدول، وكانت تُدعى بالحوالات. ولاشك بأن الصرافين لم تكن لتسنع لهم فرصة للراحة. ويعدّد أحد المصادر 48 نوعاً مختلفاً من الثّقَد الذهبية كانت قيد التداول في أوروبا في القرن السادس عشر، ويشمل ذلك 11 نوعاً جاء من المدن الإيطالية، تسعة أنواع من الأراضي الواطئة، ستة أنواع من إنكلترا، وأعداداً أقل من إسبانيا وفرنسا والبرتغال وهنغاريا⁽⁵⁴⁾.

أصبح التجّار الذين كانوا يبذلون قصارى جهدهم للتعامل بكل تلك الأنواع من القطع الثّقديّة هدفاً للنوادر الشعبية الشائعة. ففي «حكاية البحار» Shipman's Tale لتشوسر، نرى تاجراً غارقاً في العمل على طاولة الحسابات يُصدر أوامره بعدم إزعاجه مهما كان الأمر. وينتهز قسيس شاب الفرصة ليتحرش بزوجة التاجر، وتقوم هذه بقرع الباب على زوجها وهي تبكي قائلة:

كم ستمضي من الوقت في العمل في أموالك ودفاترك وأشياك لقد
قاسمك الشيطان كل ما تملك⁽⁵⁵⁾.

ورغم ذلك، لم يكن ما يشغل بال صرّافي العملة، التطورات الحاصلة في سكّ التّقد، بل الاتجاه المتنامي لاستخدام المستندات المالية الورقية كبديل وذلك بسبب منغصات وتعقيدات استخدام قطع التّقد المعدنية. كانت الوسيلة الرئيسية لتلك الأنواع من المدفوعات، هي الحوالة، وهي مستند كان قد طوره الإيطاليون في القرن الثالث عشر، أو قبل ذلك. وتعتبر ابتكاراً مالياً رائعاً يصلح للعديد من أنواع الاستخدام ويتخذ أشكالاً عدة⁽⁵⁶⁾.

ونورد فيما يلي مثلاً بسيطاً عن كيفية عمل الحوالة^(*). تجري صفقتان: يشتري فرانكو من إيطاليا صوفاً من بيرتولد في الفلاندرز، بينما يشتري ديفيد في الفلاندرز مشروباً من كارلو في إيطاليا. فرانكو لا يدفع لبيرتولد مباشرة، وديفيد لا يدفع لكارلو مباشرة. عوضاً عن ذلك، يقوم كارلو «بتحرير» حوالة على ديفيد، وهي صفحة من الورق تؤكّد أن ديفيد مدين له بمبلغ معين من العملة الإيطالية لقاء المشروب. كارلو يبيع حوالته إلى فرانكو، وهذا يعني أن شراء فرانكو للحوالة قد سدد لكارلو نقوده. ومن أجل أن يدفع فرانكو ثمن الصوف لبيرتولد، يقوم الآن بإرسال الحوالة إلى بيرتولد، ليعود هذا ويبيعها لديفيد، وهذا يعني أن شراء ديفيد للحوالة قد سدد لبيرتولد نقوده. وهكذا جرى الدفع لكل من بيرتولد وكارلو، اللّذين قاما بإرسال البضائع، ولكن من قِبَل زبون الطرف الآخر لا من قِبَل زبون كل منهما: فقد دفع فرانكو لكارلو عوضاً عن بيرتولد، بينما دفع ديفيد لبيرتولد عوضاً عن كارلو. لقد انتقل الصوف والحوالة التي حررها كارلو على ديفيد عبر الحدود، ولكن لم تخرج أية نقود من إيطاليا إلى الفلاندرز، أو بالعكس.

كان ذلك مثلاً شديداً التبسيط، لكنه يشرح جوهر العملية. فمن حيث الواقع، ليس هناك من سبب يدعونا للاعتقاد بأن كل صفقة ستكون مساوية

(*) وهو نسخة مبسّطة عن المثال الموجود في كيندلبرغر، 1993، ص 41.

بصورة دقيقة للصفقة الأخرى، أو حتى أن فرانكو وكارلو أو بيرتولد ودافيد سيجدون بعضهم بعضاً بهذه السرعة. وتسوية هذه الاختلافات، نشأت سوق ناشطة للمتاجرة بالحوالات. وفي سنة 1585، على سبيل المثال، كانت الحوالات المحررة على تجّار ومصرفيين في أمستردام، تجري المتاجرة بها في أنتويرب وكولون ودانزيغ وهامبورغ ولشبونة ولوبيك وروان وإشبيلية⁽⁵⁷⁾.

وفي تلك الأسواق كان التجار، لا أصحاب العلاقة الأصليون، هم الذين يقومون بشراء الحوالات، ومن ثم تسوية الحسابات بين بعضهم البعض، وكثيراً ما كان التجار يلعبون دور المصرفيين وذلك بتقديم سلف لموردي السلع ومن ثم استيفاء حقهم لاحقاً من مُشتري السلع. وعن طريق تسوية الاختلافات عوضاً عن تسديد مبالغ ضخمة، وعن طريق جعل مجال الأعمال ميداناً يسهم فيه عدد كبير من التجار، قلّت أسواق الحوالات، إلى حد كبير، الحاجة إلى القطع التقديري لتسوية الاختلافات الثنائية. وفي إحدى المناسبات تم انتقال مليون ليقرة من شخص إلى آخر بدون دفع بنس واحد⁽⁵⁸⁾. ولم يكن لتلك العملية بكاملها أن تقوم بدورها لولا الأسواق التجارية الموسمية، حيث كان التجار وصرافو العملة يلتقون ويبيعون ويشترون الحوالات، ويُجرون مدفوعاتهم بالقطع الأجنبي، وكان الإيطاليون يقومون بتسوية حساباتهم مع التجار الفلمنكيين، ويقوم هؤلاء بتسوية حساباتهم مع التجار الإنكليز وهكذا.

ونتيجة لتلك التدابير حدثت تغييرات مهمة. فلم يعد التجار يضطرون للسفر من أجل تسوية حساباتهم، وحتى عندما كانوا يسافرون، فإنهم كانوا يذهبون إلى مراكز تضم مكاتب تجارية يمكن فيها إبرام الصفقات بشكل أكثر فعالية. وكانت النتيجة أن تلك العمليات المركزية في الأسواق جذبت عدداً متزايداً من الصفقات المالية. وتنوعت لذلك الشركات التجارية وبمرور الوقت تحولت إلى شركات عائلية كبيرة نمت وكبرت في ذلك العصر، مثل آل فاغر

في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وآل ميديتشي في فلورنسا، وفيما بعد آل روتشيلد والأخوين بيرنغ.

طراً تحوّل على مفهوم النقد بكامله. فالتقد التقليدي العام، الخاص بالأمر، الذي كان يأخذ شكل قطع نقدية تحمل دمغة تدل على أنها إصدار حكومي رسمي، صار يجري تداوله جنباً إلى جنب مع المال الخاص، بشكل مستندات ائتمانية تقوم بدور وسيلة الدفع في الصفقات التي تضم كلاً من التجار والمصرفيين. وعندما يقوم شخص ما في عالمنا المعاصر، بتصريف شؤون أعماله حسب الشكل السائد، أي تحرير شيكات عوضاً عن دفع نقد ورقي، فإن ذلك يعني أن المال الخاص يؤدي عمله. وقد تطور هذا التدبير في بادئ الأمر خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر مع الاستخدام المتزايد للحوالة وضمن الأسواق الموسمية حيث كان يجري إبرام وتسوية الصفقات وحيث أصبحت التجارة بالقطع الأجنبي هي الفعالية الرئيسية⁽⁵⁹⁾.

وكان لا بدّ للمال الخاص أن يجد تعبيراً له بشكل وحدات نقدية ما، تماماً كما يقوم الناس حالياً بأدخار أموالهم بشكل إيداعات مصرفية أو بتحرير الشيكات بوحدات كالدولار أو الإسترليني أو اليورو. فلا أحد يقوم بتحرير شيك بوحدات مقسمة إلى عدد معين من العملات الذهبية أو بسبيكة ذهبية ذات وزن معين، تماماً كما أن شخصاً في القرن السادس عشر، يحرّر حوالة، لم يكن يقسمها إلى عدد من القطع النقدية أو إلى وزن سبيكة. فالتقود في المجال الخاص، كان يجب التعبير عنها بلغة وحدة حسابية تعتبر قيمة مناسبة لتحديد حجم الصفقة، كالدولار أو اليورو، وعلى أساس التقد المحلي المستخدم من قبل الطرفين لتسوية الحساب. وتعتبر وحدة الحساب هذه مفهوماً مجرداً - فأنّت لا تستطيع رؤية الدولارات التي يقوم الشيك بتحويلها، ولا تستطيع لمسها أو معاينتها أو وزنها. وقد كان الأمر الوحيد الذي يهم صاحب المال الخاص هو

قيام الأمير بتنظيم الكميات المتوفرة من المال العام بحيث تبقى سلامة وحدة الحساب ثابتة لا أن تذوي تحت وطأة التضخم.



إذا قمنا باستقراء تلك التطورات عبر القرون، لرأينا أنها تحدد معظم التاريخ اللاحق للذهب كنقد في أوروبا والولايات المتحدة. وبمرور الوقت، قلّ تداول التقد الذهبي ولم يعد للسبيكة الذهبية من دور سوى تسوية الصفقات الضخمة، أو تأمين التغطية للميزان التجاري الخاسر بين أوروبا والشرق الأقصى. ولا يعني هذا أن الذهب توقف عن أن يكون موضوعاً للولع أو أن قيمته قد تراجعت - وما علينا إلا أن نفكر فقط بالأحداث العنيفة التي جرت أثناء فورات الذهب في القرن التاسع عشر لفهم هذه النقطة - بل أنه يعني أن دور الذهب في النظام قد بدأ يتغير.

وبالإضافة لذلك، كانت نظرة الهند ودول المحيط الهادي إلى الذهب تختلف تماماً عن نظرة الناس إليه في الغرب. لا شك بأن إلقاء نظرة من الصين واليابان والهند هو أمر يثير الاهتمام بحد ذاته، ولكن، وكما سنرى في الفصل التالي، أدت مواقف تلك الدول إلى طرح أسئلة مهمة تتعلق بطبيعة المال وبدور الثروة.

11

المقبرة الآسيوية وابتكار هيين تسونغ غير المقصود

بعد وصول كل ذلك الذهب والفضة، اللذين جلبتهما إلى أوروبا، قوافل السفن وأعمال القرصنة والسلب من العالم الجديد، لم يستقر معظم تلك الكمية الضخمة من المعدنين الثمينين حيث أراد الأوروبيون لهما. فقد تلکاً كل ذلك الدَّفَقَ لمدة قصيرة فقط في أوروبا ليتابع المسيرة باتجاه الشرق نحو آسيا. بل إن هناك بعض الأدلة على أن كمية الذهب والفضة التي تدفقت على الشرق الأقصى يمكن أن تكون قد تجاوزت كامل الكمية الواردة من أمريكا خلال الفترة ما بين 1600 - 1730⁽¹⁾. فخلال السنوات الخمس والعشرين الأولى، التي تلت تأسيس شركة الهند الشرقية سنة 1600، كانت السبائك تشكل 75 بالمائة من مجموع حمولات السفن الذاهبة إلى الشرق.

لقد تبين أن آسيا كانت كالإسفنجة فيما يتعلق بالذهب والفضة. فلم تعد إلى أوروبا إلا كمية ضئيلة فقط من المعدنين. إن أسباب هذه الحركة الذاهبة في اتجاه واحد غير واضحة، وهنا قد يميل المرء للاتفاق مع كيبلنغ بأن الشرق شرق والغرب غرب، ويُنهى الموضوع. لكن ما حدث فعلاً لم يكن بهذه التفاهة.

ربما تذرّ الأوروبيون من خسارة ذهبهم وفضتهم الغاليين لصالح الشرق، لكن رغبتهم بالتوابل والشاي والحريز، ووسائل الترف الأخرى القادمة من آسيا، لم تكن لتعرف الارتواء، وبالتالي لم يكن أمامهم من خيار آخر. ولا شك بأن أهل آسيا كانوا يرغبون الذهب والفضة أكثر من رغبتهم بالقصدير والرصاص والزئبق والملابس الصوفية والفراء التي كان الأوروبيون يعرضونها للبيع. وإن مجرد استمرار حركة التجارة في اتجاه واحد طوال تلك المدة يمكن اعتباره دليلاً كافياً على مدى رضى الآسيويين عنها، ولكن يبرز أمامنا دليل آخر ربما كشف لنا المزيد: إن أسعار السلع في الصين واليابان والهند لم تكن تختلف كثيراً بالنسبة للمعدنين الثمينين⁽²⁾. ولو لم تأخذ تلك العملية شكلاً مستقراً، لرفض الآسيويون الاستمرار في بيع منتجاتهم إلى أوروبا، أو لكانوا طلبوا كميات أكبر من الذهب والفضة تتناسب والحجم المادي للشاي والأقمشة الحريزية والتوابل التي يجري شحنها.

وإذا خطر لك أن للآسيويين أولوياتهم الغربية، فإنه يتعين عليك التسليم بأن أولويات الأوروبيين لا تقل غرابة. فالأوروبيون أيضاً يسبغون قيمة كبرى على المعدنين الثمينين. وما من شك في أنهم كانوا اللام يعتبرون أنفسهم أكثر ثراء لو أنهم استطاعوا استبقاء الذهب والفضة وشحن المواد المفيدة كالحديد والقصدير والفراء. وقد وقع أحد المراقبين في هذا الفخ، وهو الفيلسوف والمؤرخ الإسكتلندي ديفيد هيوم، بالرغم من كل حكمته، وذلك عندما كتب سنة 1752 قائلاً: «إن مهارة أوروبا وبراعتها تفوق عموماً مهارة الصين وبراعتها، وذلك فيما يتعلق بالصناعات والفنون اليدوية، ورغم كل ذلك، فنحن لا نستطيع على الإطلاق المتاجرة مع تلك البلاد دونما خسارة كبيرة»⁽³⁾.

وقبل هيوم بأكثر من مائة سنة، كان توماس مان، وهو ابن ضارب نقد وتاجر بارع وأحد كبار المدراء في شركة الهند الشرقية، يمتلك إدراكاً أكثر دقة لحقيقة تلك التجارة: «لو أن تلك الدول التي ترسل نقودها إلى خارج بلادها

تفعل ذلك لأن لديها القليل فقط من السلع الخاصة بها، فكيف إذا توفرت لديها كل تلك الثروة... وردّي هو: عن طريق المتاجرة حتى بنقدها، وإلا فبأية وسيلة أخرى أمكن لها الحصول على تلك النقود، وهي لا تمتلك مناجم ذهب أو فضة⁽⁴⁾؟... وكان مان يرد على انتقاد وُجّه إلى شركة الهند الشرقية لقيامها بشحن كمية كبيرة من المعدنين الثمينين إلى الشرق، ولكن ما ثبت فعلاً هو أن تلك الصفقات كانت مربحة جداً بالنسبة للأوروبيين. وقد سبق أن لاحظنا بأن سعر الذهب في أوروبا، خلافاً لآسيا، كان يهبط حسب أسعار بقية السلع. ومن هنا، فإن الاعتقاد بأن الأوروبيين كانوا مغبونين في هذه الصفقة، هو ضرب من الخيال. ولدى تقديم الآسيويين تلك الخدمة الجليلة وهي قبول الذهب والفضة، فإن اكتشاف أمريكا مكن الأوروبيين من إرضاء ولعهم القديم بالمنتجات الآسيوية، ولكن إلى حد يفوق كثيراً ما كان في السابق. فالتوابل لا يمكن لها أن تُزرع في أي مكان آخر غير آسيا، لأنها تعتمد في نموها على الأمطار الموسمية، كما أن دودة القز وشجيرات الشاي تتطلب أيضاً نوعية مناخية خاصة. صحيح أن الأوروبيين تعلّموا كيف يحولون ترابهم إلى قطع خزفية بيضاء اللون، رائعة، تزيّن بها الرسوم الجميلة، ولكن منتجات الشرق الأقصى كانت لا تزال تتمتع بمكانة خاصة نظراً لما تحمله من دلالة على المكانة ولفكرة المغامرة الكامنة في اقتنائها.

وحتى الأوروبيون الذين كانوا يعيشون بعيداً في المستعمرات الأمريكية، أصيبوا بعدوى الاستيراد. فمدينة الفضة البيروفية بوتوسي ومدينة ليما التي تضم مرفأً، كانتا تشتهران بمعروضاتهما من الحرير والخزف الصيني والأواني المطلية بالورنيش المصقول، والأحجار الكريمة واللآلئ القادمة من الصين، بينما كان المكسيكيون يتبخترون مرتدين الملابس القطنية الآتية من الفيليبين، والأقمشة الحريرية الآتية من الصين والمنسوجات القطنية الهندية⁽⁵⁾.

ومع تدفق كل تلك الكميات من الذهب والفضة من العالم الجديد، كان

الأوروبيون يتصرفون تماماً وفق توقعات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية . كانت الإسفنجة الآسيوية هي من تحدى تلك النظرية . لقد جرى توضيح أشكال الاستجابات المتوقعة لكميات جديدة وكبيرة من النقد بشكل منهجي لأول مرة، على يد القدامى من الاقتصاديين، من أمثال توماس مان وويليام بيتي، وذلك في النصف الأول من القرن السابع عشر . وفي سنة 1752، قام ديفيد هيوم بتطوير النظرية بشكل أكثر اكتمالاً، في مقالة بعنوان: «حول الميزان التجاري» . ووفقاً لهيوم، فإن حركة المال من منطقة إلى أخرى، من حيث طبيعتها، لا يمكن الحفاظ عليها ومن المقدّر لها أن تعكس اتجاهها بنفسها . فالنقود التي تتراكم في جيوب مواطني الدولة الرابعة، ستشجعهم على الخروج وشراء الحاجيات، بينما تؤدي خسارة القوة الشرائية في الدولة الخاسرة بمواطني هذه الدولة إلى شد الأحزمة وابتياح سلع أقل، ترتفع الأسعار في الدولة الرابعة وتنخفض في الدولة الخاسرة . وبمرور الوقت سيؤدي هذا التحول في الطلب إلى عكس تدفق المال ليعود إلى البلد الذي كان يعاني في الأصل من تدفق المال إلى الخارج، والنتيجة، كما يحاول هيوم أن يبرهن: «لا يمكن تجميع النقد، شأنه شأن أي سائل آخر، إلى أكثر من مستواه الملائم»⁽⁶⁾ .

إن تعاقب الأحداث المتعلقة بافتداء إيني الملك فرانسيس الأول، يعتبر مثلاً كاملاً على نظرية هيوم - فقد انتقل الذهب من فرنسا إلى إسبانيا لدفع الفدية، وأدّت هذه العملية إلى تضيق الخناق على المواطنين الفرنسيين، لكنها، في الوقت نفسه، شجعت الإسبانيين على إنفاق المزيد من المال خارج بلادهم . لا عجب إذ أن استطاعت ثروة إسبانيا الجديدة أن تجد سبيل العودة إلى فرنسا .

لقد استخدم هيوم هذه النظرية لشرح سبب فشل كل من إسبانيا والبرتغال في الحفاظ على كميات الذهب والفضة المستوردة من مستعمراتهما فيما وراء البحار . ويتساءل هيوم، بأسلوبه المميز الذي يشدّد على بعض الكلمات: «هل

يمكن لأحد أن يتخيل، أنه كان باستطاعة أية قوانين، أو حتى أي فرع من فروع الصناعة، أن يحتفظ بكل المال في إسبانيا، ذلك المال الذي كانت السفن قد جلبته من جزر الهند الغربية؟ . . . أو أن كل تلك السلع ستباع في فرنسا بعُشر السعر الذي تُباع به في الجانب الآخر من جبال البيرينييه، دون أن تجد سبيلها إلى هناك وتستنزف ذلك الكنز الوفير⁽⁷⁾؟ . . . كما أن نظرية هيوم تشرح سبب قيام الدول التي كدّست الذهب عن طريق التصدير إلى إسبانيا بُدّي بدورها نهماً للواردات من الشرق (إنها لم تكن ملزمة بأي شكل بالاستيراد من إسبانيا)، وبخاصة في الوقت الذي كان فيه الأوروبيون قادرين باستمرار على سد النقص في الكميات المتوفرة لديهم من المعدين الثمينين بعد سنة 1500، سواء من مصادر العالم الجديد أو من الإنتاج المحلي المتزايد. وهكذا، كان الأوروبيون يلعبون وفق قواعد هيوم.

أما في آسيا، فلم يكن الأمر على هذا المنوال. فعلى عكس فرضية هيوم، «تجمّع» المعدنان الثمينان في الصين والهند واليابان. قد يكون هيوم على حق بأنه لا يمكن للسائل أن يتراكم إلى ما فوق مستواه الملائم ولكن حيث يمكن احتواء ذلك السائل، وماذا عن السائل الذي يتدفق إلى وعاء شديد الاتساع بحيث يبدو الدفق الذي يصب فيه خلواً من أي مغزى؟ . . . لقد أبدى تاجر إنكليزي، من القرن السابع عشر، ملاحظة مناسبة وهو يردد استعارة جاءت في سفر الجامعة، وذلك عندما طفق يندب قائلاً: «إن الكثير من الجداول تجري إلى هناك (الهند)، كما تجري كل الأنهار إلى البحر لتستقر فيه»⁽⁸⁾. كما أشار المؤرخ الاقتصادي إيرل هاملتون إلى أن «الشرق (كان) مقبرة للكنوز الأوروبية، حتى في أيام الرومان»⁽⁹⁾. وتعتبر الهند حالياً أكبر مشترٍ للذهب في العالم، فالذهب لا يزال يعتبر هناك الشكل الأكثر شعبية للثروة المنقولة، وينفق الهنود على الذهب أكثر من مجموع ما ينفقونه على السيارات ووسائل النقل ذات العجلتين والبرادات وأجهزة التلفزيون الملونة⁽¹⁰⁾.

وقد تكررت هذه الظاهرة بشكل مشابه تماماً في عصرنا الحالي . فخلال الفترة ما بين 1986 - 1998 كانت صادرات اليابان من السلع أعلى بنسبة 60 بالمائة من وارداتها، وفي سنة 1998 وحده، بلغ الفائض نسبة 70 بالمائة تقريباً. ورغم أن اليابانيين أنفقوا على الخدمات الأجنبية أكثر مما أنفق الأجانب على الخدمات اليابانية، ورغم قيام اليابانيين باستثمارات رئيسية في الخارج، إلا أن موجودات اليابان من القطع الأجنبي - أي ما يعادل الذهب الذي تم الحصول عليه خلال القرن السابع عشر - «تجمعت»، من أقل من 30 بليون دولار سنة 1986 إلى حوالي 200 بليون في نهاية 1998. مما جعل احتياطات اليابان من القطع الأجنبي، تفوق مجموع الاحتياطات من القطع الأجنبي في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا في أواخر سنة 1998. واليابانيون، مثلما كان شأن الآسيويين في سنة الذي سبق، يفضلون توفير نقودهم وتكديس ثرواتهم على الخروج وإنفاقه على واردات خارجية .

لنتخيل ماذا كان سيحدث في أوروبا لو أن آسيا لم تكن تشعر بتلك السعادة إزاء تكديسها للمعدنين الثمينين لقاء بيع توابلها وأقمشتها الحريرية، ثم لتتخيل ماذا يمكن أن يحدث في عصرنا الحالي في أمريكا لو أن اليابانيين قرّروا فجأة بأن إضافة المزيد إلى ثروتهم من الدولارات لم تعد تعني شيئاً بالنسبة لهم. في كلا الحالتين، لن تعود السلع الآسيوية متوفرة في الغرب - لا أقمشة حريرية ولا توابل ولا سيارات تويوتا ولا أجهزة سوني - إلا إذا غيّر الآسيويون عاداتهم وقرروا أنهم قد يرغبون في الحصول على سلع وخدمات من الغرب غير الموجودات المالية. إن خياراً من هذا النوع من شأنه أن يكون حاسماً في القرون الماضية كما هو حاسم حالياً: فبدون شحن الذهب والفضة إلى خارج بلادهم، لن يحصل الأوروبيون على الفلفل والكاربي وعلى المنسوجات الفاخرة وعلى صحون الخزف البديعة التي تحمل لهم قيمة كبرى .

لماذا كانت كل تلك الكميات من الذهب والفضة، التي سُحنت إلى

الصين واليابان والهند تتكدس عوضاً عن أن تخلق حركة معاكسة للطلب على السلع من أوروبا؟ . . . هل كان لدى سكان آسيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر نزعة طبيعية نحو الأخلاقيات البروتستانتية، بتركيزها على فضائل الادّخار، وهي مجموعة معتقدات، لم يكن معظمهم قد سمع بها في تلك الأيام البعيدة؟ . . . هل كان الآسيويون بتلك السذاجة، أم أن وسواساً كان يمتلئهم، فيما يتعلق بالذهب والفضة بحيث أن مجرد متعة امتلاكهما كانت كافية لجعلهم يستمرون في استيراد معدنين ثمينين لا فائدة منهما لقاء سلع ذات قيمة كان بإمكانهم هم أنفسهم أكلها أو ارتداؤها؟ . . . أو أن هناك مجموعة من القوى المختلفة مارست تأثيرها على المشهد الآسيوي؟ . . .



هناك شيء وحيد أكيد هو أنّ امتلاك الآسيويين للذهب يبعث السعادة في نفوسهم. وخواصه الطبيعية، من حيث الطوعية والمقاومة للتلف وجماله الباهر، تروق للبشر في جميع أصقاع الأرض. وقد كان الحكام الآسيويون على قناعة بأنّ الذهب يبعث إحساساً بالسطوة وإحساساً بالجمال الساحر، مثلهم في ذلك مثل حتشبسوت وكرويسوس وجستنيان والأب شوجار وأتاهوالبا وفرانسيس الأول.

ويُعتبر ماركو بولو مرجعاً يقدم الدليل على وجهة النظر هذه. ففي سنة 1271، سافر من البندقية إلى الصين، وبقي في تلك المنطقة عشرين سنة. ورغم أنه لم يصل إلى اليابان، إلّا أنه حصل على وصف لها من مصادر صينية. وحتى لو تغاضينا عن المبالغة الواضحة في حكايات ماركو بولو العديدة النابضة بالحياة، إلّا أننا نلاحظ أن مدى تكرار إشارته للذهب يلفت الأنظار. إن فهرس الطبعة التي بحوزتي من كتاب رحلاته يحتوي على 26 بنداً منفصلاً يتكلم فيها عن الذهب، ونفس العدد تقريباً من البنود يتكلم فيه عن الفضة. إن الحيز الذي

يُفرده ماركو بولو للذهب والفضة سوية يفوق إلى حد كبير الاهتمام الذي يوليه لأي من المنتجات الآسيوية الأخرى المطلوبة بكثرة في أوروبا، كالتوابل والحرير.

قضى ماركو بولو معظم وقته في خدمة قائد المغول العظيم كوبلاي خان، الرجل الذي كان يرسل مبعوثيه كل سنتين إلى مناطق التتر ليختاروا له عدداً يتراوح ما بين أربعمئة وخمسمئة فتاة من أجمل الفتيات، لضمهن إلى العدد الكبير من المحظيات اللواتي كان يقتنيهن في الأصل، كان الخان العظيم يرضى بالاكْتفاء بثلاثين أو أربعين فتاة يختارهن من بين المجموعة التي تَفدُ كل سنتين. وكانت تلك الفتيات يقمن بخدمة الخان بشكل مجموعات متناوبة، تتألف المجموعة من ست فتيات «في غرفته وفي فراشه ويعملن على تلبية كل احتياجاته»⁽¹¹⁾. وكانت هؤلاء النسوة موجودات إضافة لزوجاته الرسميات الأربع، اللواتي كان لكل منهن ثلاثمئة وصيفة، كما أن كل زوجة - حسب رواية ماركو بولو - «كان يوجد في قصرها عشرة آلاف شخص»⁽¹²⁾. قد يكون في ذلك بهرجة زائدة للحقيقة، لكنه بلا شك يعطينا فكرة عن الأنماط التي تبعث على الحيرة في التجارة الخارجية الآسيوية.

إن رجالاً يعول أسرة كأسرة كوبلاي خان، ليس بالتأكيد شخصاً مقترأً ممن يؤمنون بمبادئ الأخلاقيات البروتستانتية. بل على العكس، إن وصف ماركو بولو لقصور الخان يبهر الأنفاس. فهو يؤكد أن القصر الموجود في العاصمة كاثاي هو أكبر قصر بني على الإطلاق، حيث «لا يرى هناك سوى الذهب والصور في كل مكان»⁽¹³⁾. كما أن ماركو بولو يصف عظمة حاكم آخر، بني برجا في محيط قصره وغطاه بالذهب بسماكة عرض إصبع كامل، وكان البرج مغطى تماماً بحيث أنه كان يبدو وكأنه مصنوع كلياً من الذهب.

أما أكثر استعمالات الذهب طرافة فقد وُجدت في مقاطعة زاردانان

وكانت تحت حكم كوبلاي خان. ففي عاصمة هذه المقاطعة فوتشان، كان الرجال - لا النساء - يصنعون قوالب لأسنانهم ويستخدمون تلك القوالب لتغطية كل أسنانهم العليا والسفلى بالذهب. في فوتشان، كان المال هو الذي يتكلم.

وعن اليابان، قال ماركو بولو «إنها جزيرة كبيرة جداً حيث ترى بشرة السكان فيها فاتحة، وهم جذابو المظهر ومهذبو الأخلاق». الذهب موجود هناك «بكميات لا حصر لها» وأحد أسباب امتلاكهم هذا الكم الوفير منه هو أنه «ليس هناك تاجر، أو أي شخص آخر، يذهب إلى هناك من البر الأصلي». ثم يبدأ ماركو بولو بوصف أحد قصور حاكم الجزيرة: «لا شك بأنه أعجوبة حقيقية. فكما نضع نحن سقوفاً مصنوعة من الرصاص لمنازلنا ومعابدنا، وُضع لهذا القصر سقف من ذهب. إن قيمة هذا الذهب لتستعصي على الحساب. وفوق ذلك، فإن جميع غرف القصر، الكبيرة العدد، مرصوفة بالذهب الخالص بسماكة تزيد على عرض إصبعين. كما أن القاعات والنوافذ ونصف أجزاء القصر مزينة بالذهب»⁽¹⁴⁾. وتبرز هنا ظلال تابوت العهد الذي طلبه الله من موسى على جبل سيناء. كان ذلك هو المقطع من كتاب رحلات ماركو بولو الذي استحث عزيمة كولومبوس عندما وصل إلى كوبا وظن نفسه في سيبانغو (اليابان).

ويبدو أن الذهب كان في كل مكان زاره ماركو بولو. ففي فوتشان، مدينة الأسنان الجميلة، كان الذهب متوفراً بحيث أن أونصة منه كانت تجري مبادلتها بخمس أونصات من الفضة، في وقت كانت فيه أونصة الذهب في أوروبا تساوي عشر أونصات من الفضة وكان معدل الذهب / الفضة يقارب 1 : 14، وذلك بعد أن أدت مناجم الفضة الأمريكية الكبيرة إلى خلق زيادة كبيرة في كميات الفضة المتوفرة في أوروبا بالمقارنة مع الذهب⁽¹⁵⁾. أما في التبت حيث كان السكان يستخدمون الملح كنقد إضافة لكونهم «متواضعي اللباس. يرتدون

جلود الحيوانات والأقمشة الخشنة والمنسوجات الغليظة . . . كانت هناك أنهر وبحيرات وجبال يوجد فيها تبر الذهب بكميات كبيرة . . . إن المقاطعة تنتج الكثير من . . . النسيج الذهبي»⁽¹⁶⁾. كما تحدّث ماركو بولو عن الذهب في الهند، حيث ادّعى أن الذهب كان وفيراً هناك بحيث كانت تجري مبادلتة بمعدل 1 : 6 من الفضة⁽¹⁷⁾. وبالإضافة للكميات المحلية المتواضعة من الذهب، كانت الهند تستورد كميات كبيرة من كل من الذهب والفضة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وذلك لقاء القطن، وكان يأتي معظمه عبر المرفأ التجاري الرئيسي ملقا في ماليزيا⁽¹⁸⁾.



إن كل ما مر معنا الآن يوضح أن الآسيويين لم تكن فكرتهم عن الذهب بشكل نقد مشابهة لفكرة الأوروبيين عن ذلك. فحتى قبل عصر كروسيوس، كان الناس في أوروبا والشرق الأوسط يستخدمون الذهب كنقد، بشكل سبائك في أول الأمر، ثم بشكل قطع نقدية. وخلال الألفي سنة، تقريباً، التي سبقت اكتشاف كولومبوس لأمريكا، كان الأوروبيون يعتبرون قطع النقد الذهبية التعبير الأسمى عن الحنكة والقوة المالية. إن ضرب الذهب بشكل نقد قد أضفى عليه صبغة شعبية، لأن ذلك أدى إلى تداوله بين أيدي العامة. أما الحكام الآسيويون، فلم تكن لديهم أفكار من هذا النوع. صحيح أنهم كانوا يشتركون مع الغربيين في شعورهم بالبهجة إزاء جمال الذهب وما يمثله فيما يتعلق بالسلطة، لكنهم كانوا يعتبرونه أهم من أن يستعمل كنقد لينتقل من يد وضعية قدرة إلى أخرى. كما أن إطلاق الذهب للتداول العام سيؤدي إلى إضعاف سلطة الدولة.

وكانت النتيجة، أن معظم النقود الصينية عبر القرون كانت تُصنع من مواد

ذات قيمة وضيعة^(*). بعد القرن السادس عشر، جرى ضرب كمية ضئيلة من قطع النقد الذهبي، لكن تلك القطع كانت تستخدم بشكل رئيسي لأغراض رسمية، كأن تُرمى أحياناً للأساتذة لدى إعجاب الطلاب بمحاضراتهم⁽¹⁹⁾. ولم تقم الصين بإصدار قطع نقدية مصنوعة من معدن ثمين بكميات معقولة قبل سنة 1890، وقد ضربت تلك القطع من الفضة، رغم أن البيزو المكسيكي - من بين سائر العملات - كان يجري تداوله بكميات لا بأس بها في الصين خلال الفترة ما بين 1700 - 1826⁽²⁰⁾.

إن هذا المفهوم للنظام النقدي يعود إلى تقليد قديم في الصين. ففي سنة 255 قبل الميلاد، وبعد أن تم توحيد الولايات الصينية الإقطاعية على يد جنرال عظيم يدعى شين شو هوانغ دي، لتصبح كياناً سياسياً واحداً، أعلن شين نفسه إمبراطوراً وبنى السور العظيم لحماية مناطق حكمه (كلمة شن هي أصل كلمة تشاينا «الصين»). وقبر هذا الإمبراطور هو الضريح الذي يحرسه الجيش المشهور المصنوع من الطين الذي اكتشفه علماء الآثار في كسيان سنة 1974. وفي ذلك الوقت، كان نظام النقد الصيني المعروف منذ القديم - الذي بدأ على الأغلب قبل بدء استعمال القطع النقدية في الغرب - يتألف من قطع قبيحة من البرونز المصبوب بشكل المعزقة أو السكين أو أصداف كوري. استبدل شن بتلك الأشكال قطعاً مستديرة من البرونز المصبوب يتوسطها ثقب مربع. وصارت تلك القطع الصغيرة من النقد المصنوعة من معدن خسيس تُعرف باسم كاش، وهي كلمة بلغة تاميل تعني النقود أصبحت في وقتنا الحالي التعبير الشائع الاستعمال للإشارة إلى المال الجاهز بشكل نقد. ورغم أن الفئات النقدية لتلك القطع وأوزانها قد تغيرت بمرور القرون، إلا أن التصميم المعروف

(*) خلال سنوات الستينات المليئة بالحركة، كانت بعض الديون المقدّمة من تجمعات ذات

نفوذ كبير يشار إليها، على سبيل المزاح، «بالنقود الصينية».

الخاص بالقطع النقديّة الصّينيّة المستديرة ذات الثقب المربع، ظلّ على حاله لأكثر من ثمانمائة سنة⁽²¹⁾.

إن الثقوب التي تتوسط القطع النقديّة جعلت بالإمكان نظم عدد كبير منها في خيط، من أجل حملها أو من أجل التجارة: فقد كانت تلك النقود مصنوعة من مادة ذات قيمة زهيدة بحيث أن التاجر، أو الزبون، كان عليه أن يتعامل بالعديد منها، حتى في الصفقات المتوسطة الحجم. ولو أن بعض تلك القطع النقديّة كانت قد ضربت من معادن أكثر قيمة - على الأقل في عيني الرائي - بحيث تغطي الصفقات الأكبر حجماً، لتطلب الأمر قطع نقد أقل، كان حملها سيشكل عبئاً أخف. وعندها سيصبح بالإمكان، كما هو الحال في الغرب، وضع القطع النقديّة في الجيوب أو في كيس الدراهم.

هناك أمور لا يمكن للمرء أن يتعلمها، كما تذكّر بذلك عملية عدّ النقود المجنونة التي جرت عند افتداء ريتشارد الأول وولدي فرانسيس الأول. وتبيّن القصة التالية حول النقود الصّينيّة في الحرب العالميّة الثانية، أن الناس، حتى في وقتنا المعاصر، لم يستطيعوا بعد أن يتفهّموا المبادئ البسيطة المتعلقة بكيفية تقسيم وسيلة الدفع، مهما كان نوعها، إلى فئات.

كان مقر حكومة تشيانغ كاي تشيك، التي انتهت للمعركة في الحرب العالميّة الثانية، في تشونغ كينغ (وكانت تُلفظ تشانغ كينغ في الأربعينات)، كان ذلك المقر قائماً في عمق الأراضي الصّينيّة دون منفذ إلى البحر من أي اتجاه كان. وكان الأمر يتطلب نقل كل المساعدات الآتية من الحلفاء، من الطعام وحتى الدبّابات، جواً لمسافات طويلة، وغالباً ما كانت هذه المساعدات تتعرّض لنييران اليابانيين المضادة للطائرات أو تواجه الطائرات المقاتلة اليابانية. وبما أنه لم يكن في تشانغ كينغ منشآت لطبع النقود، فقد كان يجري طبع كل النقود الورقيّة الصّينيّة في الولايات المتحدة، مما كان يعني أن مستلزمات القتال الضرورية كان ينبغي عليها أن تُفسح مكاناً للعملة في طائرة الشحن. وكانت

الصَّين في ذلك الوقت تعاني من دوامة قاسية من التضخم سببها النقص الشديد في ضروريات الحياة والمبالغ الكبيرة التي كانت تُدفع للجنود والعمال. ومع ارتفاع الأسعار بسرعة، أخذت أكداس التقد تشغل مكاناً أكبر فأكبر من الحيز الثمين المخصص للشحن.

قام المستشارون الاقتصاديون الأمريكيون لتشيانغ بِحُثِّه على أن يأمر بطبع أوراق عملة ذات فئات أكبر، لأن ما كان ثمنه دولاراً واحداً في السابق، أصبح الآن ثمنه 10 دولارات أو أكثر. ولم يعد من المقبول الاستمرار بشحن أوراق نقدية من فئة الدولار بعد أن أصبحت الورقة النقدية من فئة العشرة دولارات تشتري ما كانت تشتريه الورقة النقدية من فئة دولار، كما أن الأوراق النقدية من فئة العشرة دولارات ستشغل عُشر المكان في الحيز المخصص للشحن - وبمرور الوقت حلت الورقة النقدية من فئة المائة دولار محل الأوراق من فئة العشرة دولارات. ورغم ذلك لم تتمكن طلبات طبع التقد من مجارة التضخم. واستمر حشو الطائرات حتى التخمة بكميات زائدة من أوراق التقد ذات الفئات الصغيرة التي شغلت حيزاً كان ضرورياً لدرجة كبيرة من أجل الطعام والنفط والسلاح والذخيرة. ويمكن لقصر النظر هذا، الذي يؤدي إلى عدم تعديل الفئات النقدية حسب ارتفاع الأسعار، أن يفسر تلك القصص التي تروى عن أشخاص يركضون من مكان لآخر وهم يدفعون أمامهم عربات يد صغيرة مملآة بالنقود خلال التضخم الكبير الذي ضرب ألمانيا في عشرينات القرن العشرين.

بعد ألف سنة من عصر شين، وخلال حكم هيين تسونغ، (806 - 821)، اضطر الإمبراطور، بسبب نقص حاد في مادة النحاس، لاستخدام صفائح من الورق لصنع التقد بدلاً عن العملات البرونزية. وكانت حجة الإمبراطور هي أنه إذا لم يكن هناك معنى من استخدام مادة مفيدة للدفع، فلماذا إذاً لا نكمل الدرب حتى النهاية ونستخدم الورق؟. . . وتبدو هذه الفكرة المُبتدعة صدفه تاريخية أكثر منها شطحة فذة لعبقرية مالية، ولكن إذا نظرنا إليها بالمنظور

التاريخي المتأني لرأينا أن ابتكار هيين تسونغ غير المقصود يجب أن يوضع في مصاف الطباعة والبارود والبوصلة من بين أكثر إسهامات الصّين ديمومة في مدنية العالم. ولم يقتصر الأمر على أن هيين تسونغ قد ورّث اختراعه إلى الأجيال اللاحقة، بل إن خلفاء قاموا من بعده بتمهيد الطريق للمسار المحتوم الذي كان على معظم أنظمة التّقد الورقي أن تتّبعه: فرط الإصدار، والتضخم الذي لا سبيل للتحكم به⁽²²⁾.

إن تلك الدروس قد تم تعلمها في الصّين منذ وقت مبكر. ففي كتاب يدعى «رسالة في سك التّقد» A Treatise on Coinage، صدر سنة 1149، حذر مؤرخ يدعى ما تـوان - لين، بتعابير تلفت النظر بعصريتها، من أن «الورق يجب ألا يُستخدم كنقد [ولكن] يستخدم فقط كرمز إلى القيمة الموجودة في المعادن أو المنتج... إن الحكومة... قد رغبت بصنع مال حقيقي من الورق، لكن الابتكار الأصلي قد انحرف عن مساره القويم»⁽²³⁾. وسوف نرى أن هذا النوع من المناقشات سيعاود الظهور، في بريطانيا بشكل حرفي إلى حد ما، خلال الحروب ضد نابليون، ورغم ما كان يغلف تلك المناقشات من قشور خارجية تبدو مختلفة، إلا أن الجوهر يبقى هو نفسه. وقد تطلب الأمر ما يقارب الستمائة سنة، أي حتى 1455، قبل أن يقرر الصّينيون أن بإمكانهم ضبط كميات التّقد لديهم بواسطة قطع التّقد المعدنية بشكل أكثر فاعلية مما بإمكانهم ضبطها بواسطة التّقد الورقي، ومع ذلك فقد كانوا أكثر تطوراً من الغرب إلى حد بعيد، حيث كان على الغرب أن ينتظر لمدة ثلاثمائة سنة أخرى قبل أن يصبح التّقد الورقي شائعاً في أوروبا.

لقد كان ماركو بولو مأخوذاً بالتّقد الورقي الصّيني حتى أنه اعتبره ضرباً من السحر. وقال وهو يصفه أن لدى كوبلاي خان «دار سك... كانت من التنظيم بحيث تبعث على الاعتقاد بأنه قد أُنقن فن الخيمياء»⁽²⁴⁾. كان ورق التّقد يُصنّع من لحاء شجرة التوت، كما كان يُقَطّع بأحجام متعددة تعكس اختلاف

الفئات النقدية، فالورقة التي تمثل ألف قطعة نقدية كان طولها 13 بوصة وعرضها 9 بوصات - وهو قياس يعوزه التناسب لكن الورقة كانت خفيفة كالريشة، بينما كان وزن ألف قطعة نقدية يعادل ثمانية باوندات. وكان المسؤولون عن العمل يكتبون أسماءهم على الأوراق ويدمغونها بختم الخان العظيم. وعند تلك المرحلة، كما يقول ماركو بولو تكون: «إجراءات الإصدار رسمية وموثوقة كما لو أن النقد يصنع من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة... إن النقود حقيقية... وقد أمر الخان بصنع كمية منها يمكنه بواسطتها شراء كل كنوز العالم»⁽²⁵⁾.

ويذكر ماركو بولو أن الخان أمر بأن تجري كل عمليات الدفع، في كل مكان من إمبراطوريته، بالعملة الورقية. ثم يورد الجملة التي تحمل لب الموضوع والتي تشرح سبب نجاح النقد بتلك الطريقة والسبب الذي دعاه هو للاعتقاد بأن بإمكان الخان أن يشتري بواسطة ذلك النقد كل كنوز العالم: «ولم يكن أحد ليجرؤ على الرفض تحت طائلة الموت»⁽²⁶⁾. ها هو النقد القانوني!!.. ولكن استناداً لماركو بولو، لم يتم اللجوء إلى القوة. فقد كان الجميع «راغبين تماماً» بقبول تلك الأوراق في الدفع، «ما دام أنهم يدفعون بنفس العملة حيثما ذهبوا»⁽²⁷⁾. وقد وقر ذلك للحكومة نظاماً بارعاً لتمويل نفسها.

لم يقتصر إنفاق الخان للنقد الورقي على مصروفات التشغيل الجارية للحكومة. فقد استخدم سلطته لفائدة تفوق ذلك بكثير. فكلما جاء التجار إلى مملكته يحملون لآلئ أو أخجارات كريمة أو ذهباً أو فضة أو أية نفائس أخرى، أو في حال كان لدى أية مدينة ما جواهر أو معادن ثمينة، كان يُطلب منهم تسليم كل ثروتهم إلى الخان العظيم. وكان هؤلاء يقبلون عملة ورقية لقاء نفائسهم «بكل طيبة خاطر» لأنهم كانوا يستطيعون استخدامها لدفع ثمن البضائع التي يشترونها في كل أنحاء البلاد التي يحكمها الخان. وبذلك، كما يستنتج

ماركو بولو، «يحصل الخان العظيم على كل الذهب والفضة واللاّلى والأحجار الثمينة الموجودة في أراضيهِ»، وهذا هو السبب في أن الخان «كان لديه ثروة تفوق كل ثروات الأرض»⁽²⁸⁾. وقد يكون «لطيبة الخاطر» تلك سبباً يتجاوز السطوة الغاشمة للخان، رغم أن تلك السطوة كانت شرطاً لا غنى عنه لنجاح التقد الورقي. فالاتساع الشاسع الأراضي الصين ربما يكون قد أدى إلى جعل اقتصادها أكثر اكتفاءً ذاتياً من أية دولة، أو دولة - مدينة، في أوروبا. وبالتالي، فإن القلق بشأن قبول العملة الورقية خارج البلاد، حتى في حال وجوده، كان على الأقل همّاً ثانوياً.

ولكن ما لم يُشر إليه ماركو بولو هو أن الخان كان بذلك يكسب موجودات كانت تُقبل كموجودات، في أي مكان من العالم، بينما كان الشعب الذي يأخذ نقداً ورقياً في عملية التبادل هذه، يمتلك موجودات لا تُقبل إلا ضمن الأراضي التي يحكمها الخان. وإذا نظرنا للأمر من هذه الزاوية، لرأينا أن ماركو بولو كان على حق بأن الخان قد أتقن فن الخيمياء. فقد تحول نقده الورقي إلى ذهب - على الأقل داخل قصوره.

هل كانت عملية التبادل هذه ظالمة؟. . في سنة 1933، حظرت الحكومة الأمريكية حيازة التقد الذهبي على أي شخص أو شركة أو كيان سياسي، ما عدا الحكومة الفيدرالية نفسها (استثني من الحظر المجوهرات والأعمال الفنية). وكان على كل التقد الذهبي الموجود ضمن حدود الولايات المتحدة، أو المورد إلى داخل الولايات المتحدة، أن يُسلم إلى الحكومة لتحويله إلى إيداعات مصرفية مقومة بالدولار أو بعملة أو نقد عاديّين. لا شك بأن ذلك القانون كان أقل صرامة من قانون كوبلاي خان، لأن الحكومات والمصارف الأجنبية، كبنك فرنسا وبنك إنكلترا، كانت لديها حرية تحويل أرصدها من الدولار إلى الذهب - حتى جاء يوم 15 آب سنة 1971. في تلك اللحظة، بدأ ريتشارد نيكسون يتصرّف كالخان العظيم. إذ أنه بحسب التعبير العصري، تمّ إغلاق كوة

الذهب. ولم يعد بإمكان حتى الحكومات والمصارف المركزية الأجنبية أن تصرف دولاراتها إلى ذهب. لقد أطقن نيكسون، بطريقته الخاصة، فنّ الخيمياء.



في هذه الأثناء كانت القصة في اليابان هي نفسها تقريباً كما كانت في الصّين. فقد استخدم اليابانيون الذهب للزينة، لا كنقد. وخلافاً للكثير من أشكال الفن، تطورت حرفة الصائغ في اليابان في وقت متأخر ولم تصل إلى ما وصل إليه الشعر أو النحت أو الرسم هناك. أما فيما يتعلّق بالمال، فقد اتبع اليابانيون الأسلوب الصّيني، مثلما كانوا قد اقتبسوا الفن والأبجدية من الصّين، إلا أن اليابانيين التزموا بالنقد المعدني ولم يتحولوا إلى النقد الورقي.

كان النحاس أول معدن ضربت منه النقود، ثم تبعه البرونز وذلك للاقتصاد في استعمال النحاس. وعندما تحول الصّينيون إلى النقد الورقي في القرن التاسع، لم تعد بهم من حاجة لقطعهم النقدية، ولذلك كان من دواعي سرورهم أن استورد اليابانيون منهم قطع النقد الفائضة لديهم. واستمر الصّينيون لخمسة قرون تلت، في تزويد اليابانيين بكل القطع النقدية البرونزية التي يحتاجونها. وبما أن التجارة كانت تعتبر في اليابان مهنة شاقة، كما أن الاقتصاد هناك كان، على أية حال، أقل تطوراً منه في الصّين، كان الطلب على النقد أقل. وقد لاحظ ماركو بولو نفسه عدم وجود تجار يخاطرون بالقدوم من اليابان إلى البر الرئيسي، مما يعني أن التجارة الخارجية لم تبدأ بلعب دور في الاقتصاد الياباني حتى وقت متأخر.

وفي حوالي سنة 1600، أدّى ارتفاع سعر الذهب إلى حدوث اندفاع بسيط نحو التعدين في اليابان، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد في الصّين ولإرضاء رغبة الإمبراطور الياباني بالتباهي بسطوته. كانت السفن البرتغالية قد بدأت لتوها

في الوصول إلى البحار اليابانية، وبذلك بدأت التجارة تتطور بشكل متواضع. كان البرتغاليون يبادلون الأقمشة الحريرية الصينية بالفضة اليابانية، التي كانوا يبيعونها في ماكاو وملقا والهند لقاء التوابل، إلى أن قام اليابانيون بإيقاف عمل خط التجارة الثلاثي الربح هذا بأن قاطعوا البرتغاليين. والسبب؟.. هو أن البرتغاليين قد حاولوا تحويل اليابانيين إلى المسيحية⁽²⁹⁾.

وفي هذا الوقت تقريباً، بدأ اليابانيون أخيراً بإصدار نقد خاص بهم، إلا أن تلك العيّنات المحلية كانت نسخاً عن النقد الصيني حتى أنها كانت تحمل الحروف الصينية التي انتحلها اليابانيون. كما بدأت اليابان بإصدار كمية محدودة من القطع النقدية الذهبية والفضية بأشكال بيضاوية ومستطيلة تشبه تلك الكتل التي كان قد تم تداولها كنقد لفترة قصيرة خلال العصور الوسطى، لكن القطع اليابانية كانت ذات قيمة عالية جداً - بلغت قيمة القطعة الواحدة ما يعادل طناً من القطع النحاسية المتداولة يومياً - بحيث أنها استُخدمت في معظم الأحيان في الصفقات الرسمية بين النبلاء⁽³⁰⁾. لقد كان بمقدور أحجار ياب أن تقوم بالدور بشكل أكثر فاعلية. وقد استمرت عملية سك النقد في اليابان في تقليد القطع النقدية الأجنبية، حتى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد وصول الأميرال بيرري، ولكن بدأ الآن تقليد العملات الأمريكية والبريطانية، وقد استُخدمت كلمة (ين) التي تعني «قطعة النقد المستديرة» باليابانية، للإشارة إلى الدولار أيضاً وكلمة (سن)، وتعني قطعة النقد النحاسية، للإشارة إلى السنت⁽³¹⁾.



ونعود إلى السؤال الرئيسي: لماذا كان ذهب الغرب وفضته ينتقلان في اتجاه واحد نحو الشرق؟.. ما الذي كان يحدث في آسيا ويؤدي إلى أن يسبغ

الناس على هذين المعدنين الثمينين قيمة تعلو على الطعام والثياب والزخارف المنزلية التي كانوا يشحنونها بكميات كبيرة إلى الغرب؟ ..

لقد قمنا باقتراح أحد الأجوبة. فمن وجهة نظر الآسيويين، كانت كميات الذهب والفضة التي يستوردونها تعتبر نقداً ولكن بمفهوم شديد الغموض. فلم يكن الآسيويون يعتبرون المعدنين الثمينين شيئاً يمكن للناس استخدامه للمبادلة بشيء آخر سواء في نفس الوقت أو في لحظة ما في المستقبل بل إن الصينيين واليابانيين والهنود كانوا يعتبرون المعدنين الثمينين بضائع - أي سلعاً ذات قيمة نافعة أصيلة فيها تجعل تلك السلع جديرة بالافتناء بحد ذاتها لا كوسيلة للدفع. كان الذهب يستخدم في تزيين العروس ولصنع الحلبي وللزخارف، والأهم من هذا كله، للتخزين. وبالفعل، فقد كان طمر الثروة في الشرق يعادل الاستهلاك الجلي للأنظار، وهذا يشبه، الطلب الذي لا يعرف الشبع للساعات الذهبية الفاخرة في عصرنا الحالي⁽³²⁾. إن وجهة النظر هذه بشأن الذهب تشرح السبب في أن آسيا كانت إسفنجة للمعدنين الثمينين ولم تكن إحدى الدول التي عناها هيوم حيث «لا يمكن تجميع التقد، شأنه شأن أي سائل آخر، إلى أكثر من مستواه الملائم». لم يكن الآسيويون يلعبون لعبة التقد.

ما هي إذاً فائدة الذهب والفضة برأي الآسيويين؟ .. وكما يعتقد أي شخص آخر، كان الجمال ومقاومة الصدأ عاملان مهمان. فآدم سميث يعلق وهو مأخوذ: «إن رجلاً فضياً هو أكثر نظافة من رجل من الرصاص أو النحاس أو القصدير والخاصية ذاتها تجعل من الرجل الذهبي أفضل من الفضي. إن الميزة الرئيسية [للمعدنين الثمينين] نابعة من جمالهما، ذلك الجمال الذي يجعلهما صالحين بصورة مميزة لتزيين الثياب والأثاث. فليس هناك من دهان أو صباغ يمكن لهما إعطاء لون بجمال الطلاء الذهبي»⁽³³⁾.

ليس هذا كل شيء: فالندرة لها شأنها أيضاً. ويشير سميث إلى أولئك الأثرياء الذين لا يعتبرون أنفسهم أثرياء «إلا عندما تتضح ملكيتهم لعلامات

الغنى الحاسمة التي لا يستطيع اقتناءها أحد سواهم أشياء كهذه، هم على استعداد لشراؤها بأثمان أعلى من تلك الأشياء الأكثر جمالاً وفائدة، ولكن الأكثر شيوعاً⁽³⁴⁾. لم يكن أثرياء الآسيويين يشكلون استثناء لهذه القاعدة.

وأغرب ما في الذهب، هو أنه لم يمر وقت لم يكن فيه نادراً. لقد مرّت أوقات ازدادت فيها الكميات المتوفرة من الذهب بأسرع من كميات الفضة، كما هبط سعر الذهب بالنسبة لسعر الفضة (هذا إذا نسينا الهبوط المثير في سعر الذهب بعد زوال حالة التضخم التي أصابت الاقتصاد العالمي في ثمانينات القرن العشرين)، إلا أنه ورغم كل شيء، ظل سعره على الدوام عالياً بحيث يدل على أن الذهب لا يغرق الأسواق على الإطلاق. فأونصة الفولاذ تباع بأربع سنتات، بينما يزيد سعر الذهب عن ذلك بأكثر من عشرة آلاف ضعف.

يبقى الذهب علامة مميزة للغنى. وبالتالي، فإن حالة الغموض المحيطة بالذهب كمخزون للثروة، والتي تعتمد بشكل حاسم على ندرته، قد أضافت تألقاً إلى الذهب بوصفه رمزاً للسلطة، سواء في ذلك أكان يزين حالة حول رأس قديس أم كان يكسو سقف قصر، وسواء أتدلّى من الآذان أم أحاط بالعنق، وسواء ملأ غرفة إمبراطور أسير أو أقبية للتخزين في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. لاشك بأن داريوس كان يقضي وقتاً رائعاً في حوض استحمامه.

وخاتمة المطاف، إن جشع المخلوقات البشرية وحمقتها كانا الدافع وراء هذه الدراما رغم أن الطبيعة أسهمت بأن وزعت الذهب في أنحاء الأرض بشكل اعتباطي وبدون انتظام.

إن التخزين هو بمثابة بوليصة تأمين. وكما هو شأن بوليصة التأمين، فإن لتخزين الذهب كلفته، لأن ذلك المعدن الخامل لا يعطي أي مكسب ما. إلا أنك مع ذلك، تنعم بنوم أهنأ عندما تدرك بأنك تقتني نوعاً من الوقاء الذي يحميك من فرصة حدوث كارثة تخشاهها. والقوة التي يتمتع بها هذا الدافع بين

الفلاحين والعمال والفقراء لا تقل عن القوة التي يتمتع بها بين الملوك والأمراء . ولكن بوليصة التأمين هذه تبقى فعالة ما استمر الآخرون في إسباغ قيمة أسمى على الذهب . ولكي يتحقق هذا الشرط الأساسي ، فلا بد من أن يستمر اتفاق الناس مع بعضهم البعض ، على أن الذهب شيء نادر .

كما وإن توزيع الدخل في آسيا يقوم جواباً ثانياً لسؤالنا المتعلق بذلك التوازن الغريب الذي جعل الذهب يستمر بالانتقال شرقاً ، وجعل سلعاً مفيدة كالتوابل والحرير تنتقل إلى الغرب . إن الدلائل التي توصل إليها الاقتصاديون المعاصرون تشير إلى أن متوسط ثروة الفرد في آسيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر كان قريباً من متوسط ثروة الفرد في أوروبا⁽³⁵⁾ . ويقول آدم سميث نفسه أن الصّين كانت من أغنى دول العالم وأكثرها خصباً⁽³⁶⁾ .

إن المعدلات الوسطية قد تكون خادعة بشكل خطير عندما تكون الفروق فيها كبيرة . فالرقم الذي يمثل المتوسط الفردي في أوروبا قد يحمل قيمة ما ربما كان فيها إحياء على الأقل ، أمّا مقياس المتوسط الفردي في الصّين ، أو في أي جزء من آسيا في ذلك الوقت ، فهو يحجب حقيقة أن عدداً قليلاً جداً من الأشخاص كانوا يعيشون في جو من الترف والدعة بينما كانت الغالبية العظمى من الجماهير تعيش في مستويات رهيبة حتى بمعايير أفقر الطبقات في أوروبا . لقد كان آدم سميث بليغاً فيما يتعلق بهذا الشأن . فلدى وصفه للظروف السائدة في كانتون ، من أجل توضيح فكرته بأن الفقر في الصّين كان يتجاوز كثيراً فقر «الدول الأكثر بؤساً في أوروبا» ، كتب يقول :

إن موارد الرزق التي يعثرون عليها هناك هي من الندرة بحيث أنّهم يتوقون للحصول على أقذر النفايات التي تُرمى من أي سفينة أوروبية . فأى جيفة ، ولو جثة كلب ميت أو قطعة ميتة ، مثلاً ، مهما كانت عفنة أو نتنة كانوا يفرحون بها كما يفرح أهل الدول الأخرى بالطعام المغذي⁽³⁷⁾ .

وضمن ظروف كهذه، لم يكن النبلاء الصينيون الذين يستهلكون الذهب يشعرون بأنهم يخسرون شيئاً من جراء شحنهم منتجات بلدهم إلى أوروبا، لأن الطبقة التي تتمتع بالامتيازات كانت جد صغيرة كما كانت تمسك بزمام الأمور بقوة بحيث أنه كان بإمكان أفرادها أن يستهلكوا بإسراف، وهذا ما كانوا يفعلونه عادة، دون أن يساورهم شعور بالتبذير. ومن ناحية أخرى، كانت أسواق الذهب في آسيا لا تعرف حدوداً، وذلك بغرض التباهي وللضمان ضد الحروب والثورات. وهكذا، فإن ما كان يبدو للوهلة الأولى مبادلة لا منطق فيها مع الأوروبيين، يتحول إلى مجموعة من الصفقات التي يمكن فهمها إذا نحن نظرنا إليه من زاوية التركيبة الطبقيّة والأذواق. ويمكن تطبيق ملاحظات مماثلة، رغم الاختلافات البسيطة، على اليابان والهند وممالك الجزر في المحيط الهادي.



وبما أن ماركو بولو لم يكن حائزاً على إجازة جامعية في الاقتصاد، يمكن لنا أن نجد له عذراً للمغالاة بالقول بأن دمج النقْد الورقي للخان العظيم جعل العملية «رسمية وموثوقة كما لو أن [النقد] يصنع من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة... إن النقود حقيقية». ورغم ذلك، فإن تقويمه للعملة الورقية في صين القرن الثالث عشر كان بارعاً بحيث أنه أُلْمِحَ إلى قضايا سيتكرر أهتمامنا بها في صفحات تالية من الكتاب، وهي مواضيع من نوع التفاعل بين القطع النقديّة - أي النقْد بشكله المعدني - والمال بأشكاله الأكثر هشاشة كالورق وقيود مسك الدفاتر والصور على شاشة الكمبيوتر. كما أن احترام ماركو بولو لدغة كوبلاي خان على العملة المصنوعة من خشب شجرة التوت تطرح أسئلة مهمة بشأن النقْد الذي تصدره الدولة وعلاقته بالمال الخاص الذي ينضم اليوم إلى ذلك الحجم الهائل من الأرصدة المحوَّلة، إما بشكل شيكات أو بشكل إلكتروني، من حساب مصرفي خاص إلى آخر.

إن دمغة كوبلاي خان كانت تسبغ المصادقية وخواص الذهب والفضة على عملته الورقية لا شيء سوى أن دولة كوبلاي خان كانت القوة الوحيدة - في الصين. لقد فات ماركو بولو أن يدرك تلك النقطة الجوهرية. فما من شخص في بريطانيا كان بإمكانه استعمال النقود الورقية الصينية ليدفع ثمن باينت من المشروب في المطعم القريب، كما أنه ما من ملك فرنسي كان بإمكانه دفع فديات بتلك العملة. وبالتالي، فإن تلك العملة لم تكن لها الخواص الحقيقية للذهب والفضة. والواقع، أنه ما من أحد خارج الصين كان سيدري ماذا يفعل بتلك النقود الورقية المصنوعة من خشب شجرة التوت، إلا إذا كان يخطط للذهاب إلى الصين لشراء الحرير أو أواني الزهور. وفيما عدا ذلك، كانت عملة الخان لا تتمتع بأية قيمة خارج الصين.

إن الناس تطالب بأن يكون لعملتها قيمة. بل إن المال دون قيمة، هو في الواقع، ليس مالاً، لأنه لا يقوم بوظيفة وسيلة الدفع كما أنه ليس بالشيء الذي يريد الجميع تكديسه أو اعتباره ثروة. والنقد المعدني، أو النقد الورقي الذي يمكن تحويله إلى معدن، يعتبر عادة أكثر قيمة من نظام يستخدم الورق فحسب. وكما يذكرنا ما تـوان - لين: «الورق يجب ألا يستخدم [كنقد] يستخدم فقط كرمز إلى القيمة الموجودة في المعادن أو المنتج». والإفترض الكامن هنا هو أن كميات المعادن أكثر محدودية من الورق، ما يعني أن الأنظمة المعدنية تمنع تحول النقد إلى شيء لا قيمة له.

إلا أن هناك تشابهاً ظاهرياً بين قيام كرويسوس بضرب كميات كبيرة من النقد الذهبي عن طريق استخراج الذهب من نهر باكتولوس وبين قيام إمبراطور صيني بتشغيل مطبعة النقد. إن كلا من كرويسوس والإمبراطور يسبب حدوث تضخم في كمية النقد المتوفر. لكن الفرق يكمن في النتائج الدولية. فقطعة النقد الذهبية بإمكانها شراء باينت من المشروب في أي مكان بينما لا تستطيع قطعة نقد ورقية أجنبية القيام بتلك المهمة. ومع ذلك، ومن وجهة النظر

الداخلية، فإن أوجه التشابه بين كرويسوس والإمبراطور هي أكثر مما يتبدى للوهلة الأولى. لكن العالم الخارجي هو من ينظر إليهما بشكل مختلف.

إن سياسات الخان العظيم قد بيّنت أن قوة الدولة هي العنصر الاستراتيجي في وضع أساس القيمة والمحافظة عليها. فأوراق التّقد المسماة «كونتينينتالز» الصادرة عن حكومة المستعمرات الأمريكية خلال حرب الاستقلال تحولت إلى صورة مجازية لشيء لا قيمة له، أمّا دولارات الحكومة الفيدرالية، المرخصة بالدستور، فهي مقبولة منذ أكثر من مائتي سنة وخلال جميع الحروب التي خضناها. إن ليديا وجنوة وفلورنسا والبندقية لم تكن مجرد مراكز قوة اقتصادية، ولكن وُجدت فيها أيضاً حكومات محلية قوية قبل أن تقوم بإصدار عملاتها الذهبية الشهيرة، ولكن هل سمع أحد بعملة ذهبية أصدرتها مانشيستر أو ليفربول؟. لقد قام الفرنسيون بتغيير نظامهم المالي في عدة مناسبات خلال القرون، وقد يكون هذا هو السبب في أن الفلاحين الفرنسيين قد عُرفوا بحبهم الفطري لتخزين الذهب. إن الباوند الإسترليني يتمتع بأطول تاريخ متواصل بين العملات، كالمملكة الإنكليزية تماماً. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي، واجه الروس صعوبات في محاولة وضع أساس لقبول الروبل عالمياً، أمّا بعد توحيد ألمانيا، فقد كَسِبَ الألمان الشرقيون ميزة تبديل عملتهم بالمارك الألماني ذو الأساس الراسخ.



منذ أن تركنا أَوْفا وعملاته الفضية سنة 800 تقريباً، لعب الإنكليز دوراً ثانوياً في قصتنا. لقد حان الوقت لنضع إنكلترا في مركز الأحداث، لأن التطورات التي حدثت هناك خلال السنوات ما بين 1700 - 1801 قد أدت إلى تعاظم دور الذهب بشكل أساسي في النظام المالي، وإلى إضفاء الصبغة

الرسمية عليه، كما أدت إلى صياغة شكل التركيبة العامة للاقتصاد العالمي كما نعرفه اليوم. وفي سياق استرجاع تلك الأحداث سيتردد في أسماعنا أصداء ابتكار هيين تسونغ غير المقصود للنقد الورقي، لأن الحدث الرئيسي هنا جاء أيضاً دون تخطيط كما أن نتائجه كانت بنفس القدر من الأهمية التاريخية.

12

التحوُّل الكبير في سكِّ النِّقد وآخِر السَّحرة

في سنة 1661، أصدر الملك تشارلز الثاني، ملك إنكلترا، قراراً كان قد اتخذه بناء على نصيحة مستشاريه، يقضي باعتماد طريقة مختلفة كلياً لتصنيع القطع النِّقدية - وهو استخدام الآلات بدل الطرق اليدوية التقليدية. لم تكن الطريقة المذكورة أداة تم اختراعها اليوم لتستخدم في اليوم التالي. فالتغيير التقني غالباً ما يؤدي للقضاء على العادات القديمة. وقد قاوم العمال والمسؤولون في الدار الوطنية لسكِّ النِّقد، الذين كانوا يكسبون العيش من العمل حسب الطريقة القديمة، بشراسة فكرة إدخال أي تعديل على طريقة صنع القطع النِّقدية. رغم قرار الملك، إلا أن إرساء قواعد الطريقة الجديدة بشكل كامل كان يتطلب انتظار أكثر من ثلاثين سنة، ولم يحدث ذلك إلا بعد أن فرضته ضرورات أزمة مالية.

وقد حدث في أعقاب تلك الأزمة، أن قررت أسواق المعادن الثمينة في بريطانيا، فجأة ودون سابق إنذار، استبعاد الفضة وإحلال الذهب كمعيار لقيمة الباوند الإسترليني. ودون أن يقوم أحد بتخطيط تسلسل الأحداث هذا، سُنرى

أن تلك الأحداث قد أدت، خطوة فخطوة، واعتباراً من قرار تشارلز سنة 1661، إلى إنشاء مجموعة من المؤسسات، التي لا يمكن المساس بقديسيها، أقيمت على أساس دور مركزي للذهب. وقد قُدِّرَ لتلك المؤسسات أن تحكم اقتصاد العالم خلال القسم الأعظم من القرنين التاسع عشر والعشرين. وهكذا، ورغم أن القصة تبدأ هنا بالتركيز على الفضة، إلا أن الخيوط الذهبية قد خالطت نسيجها من البداية وحتى النهاية.



كان الليديون وقدماء الإغريق، وهم أول من طرح القطع النقديّة للتداول، يقومون بطرق هذه القطع يدوياً، قطعة قطعة. وإذا أخذنا بالاعتبار ملايين القطع النقديّة، التي تم إنتاجها خلال السنوات الألف التالية في كل أنحاء أوروبا وفي الشرق، نشعر بالدهشة لأن أحداً لم ينجح في تطوير طريقة أسرع. ولكن أحداً لم يفعل ذلك. ومن حيث الواقع، كان الدافع لإحداث تغيير يتطلب أكثر من مجرد الرغبة في الإسراع بالإنتاج. فمنذ البداية الأولى لسك النقْد، كانت الحواف الناعمة للقطع النقديّة المطروقة باليد تغري الناس بقص أو حك قطع صغيرة من المعدن يمكن تجميعها حتى تصبح الكمية كافية لصهرها وتحويلها إلى سبيكة ثم يقومون بإعادة بيعها إلى دار سك النقْد لصنع كمية جديدة من القطع النقديّة. كانت العملية مربحة بحيث لم يكن بالإمكان وضع حد لها عن طريق العقوبات الصارمة التي كانت تُطبَّق على من يقومون بذلك لدى ضبطهم متلبسين. وفي القرن الثالث عشر، كان اليهود كثيراً ما يتهمون بقص حواف القطع النقديّة حتى لدى كونهم أبرياء. وفي سنة 1270 وحده، تم ضرب أعناق 280 يهودياً بسبب تلك الجريمة⁽¹⁾.

ورغم تأثير عملية الاقتطاع هذه على العملة، استمرت الطرق التقليديّة لسك القطع النقديّة دون أدنى تغيير حتى بداية حكم الملكة اليزابيث ملكة

إنكلترا، فقد قام رجل يدعى ايلوي ميستريل بإجراء تجارب لاستخدام الخيول في إدارة الآلات التي تقوم بدمغ القطع النّقدية، وللاستخدام تلك الآلات في إعادة تشكيل حواف القطع النّقدية بحيث تتّضح عملية الاقتطاع على الفور. ورغم براعته، لم يلق ميستريل الكثير من الحماس لقاء جهوده وصُرف من العمل سنة 1572. لم تكن تلك آخر أخباره، فقد أُعدم شنقاً سنة 1578 بتهمة التزوير⁽²⁾ . .

ومع ذلك، شجعت جهود ميستريل آخرين على المضي بالمحاولة. ففي عشرينات القرن السابع عشر، نجح نيكولاس بريو، وهو الموظف الرئيسي المسؤول عن النقش في دار سكّ النّقد في باريس، في التوصل إلى أسلوب عملي لإحباط مساعي من يقومون بقص حواف القطع النّقدية. كانت طريقته تقوم على جعل حواف في القطع النّقدية إما بشكل حبيبات أو بتغطيتها بالنقوش مما يجعل عملية الاقتطاع واضحة للعيان فوراً ومهما كانت القطعة المقصوفة صغيرة الحجم. لم يحالفه الحظ: رفض المتمسكون بالأساليب القديمة التجاوب معه، مما جعل بريو نفسه، لا من يقومون بقص حواف القطع النّقدية، يعيش حالة من الإحباط⁽³⁾.

لم يكن بريو مستعداً للاستسلام. ففي سنة 1625 ذهب إلى بريطانيا، حيث بدأ بإنتاج ما عُرف بالقطع النّقدية المحززة في دار سكّ النّقد في البرج في مدينة لندن. وهنا أيضاً، واجه مقاومة من السلطة ذات الترتيب الهرمي في دار السك. فقد كان ضاربو العملة يتلقون أجورهم حسب وزن القطع النّقدية التي ينتجونها، بالبائس، ولم يكونوا على استعداد للتخلي بسهولة عن الكثير من معدنهم لصالح رجل فرنسي وبدّعه⁽⁴⁾. وخلال الفترة 1631 - 1632 كان كل ما استطاع بريو إنتاجه هو 26 باونداً من قطع النّقد الذهبية و211 باونداً من قطع النّقد الفضية تقريباً، وذلك بالمقارنة مع ما يزيد على أربعة آلاف باوند من الذهب وخمسين ألف باوند من الفضة جرى إنتاجها بالطرق التقليدية، وبحلول

الفترة 1638 - 1639 كان إنتاج بريو من قطع النّقد الفضية يكاد يصل إلى ألف باوند، ولكن ذلك كان ما يزال يعتبر جهداً ضئيلاً⁽⁵⁾، مما يوحي بأن قطع النّقد التي كان ينتجها بريو كانت تصّنع يدوياً لا بواسطة الآلات⁽⁶⁾. اختفى بريو عن الأنظار مؤقتاً اعتباراً من سنة 1640 تقريباً وحتى ستينات القرن السابع عشر.

وفي سنة 1645، قام الفرنسيون أخيراً، بعد أن فكّروا ملياً، بإلغاء المطرقة في دار سكّ النّقد في باريس واستعاضوا عنها بآلات تجرها الجياد وتؤدي العمل بكامله من سحب المعدن إلى دمع الأشكال على وجهي القطع النّقدية وتحزيز الحواف. وذلك لإحباط جهود من يقومون بقص تلك الحواف. وقد أدّى نجاح تلك الطريقة إلى قيام الكومنولث الإنكليزي بدعوة بيير بلوندو، كبير المهندسين في باريس، لاقتفاء خطى بريو والمجيء إلى لندن^(*). سمحت السلطات في دار السكّ لبلوندو بإنتاج قطع نقدية ذات حواف محززة، ولكن من جزء صغير فقط من كنز فضي ضخّم كان الإنكليز قد نهبوه من سفينة إسبانية تم أسرها، أمّا الكمية المتبقية من الفضة، فقد تم تحويلها إلى قطع نقدية بطريقة الطرق اليدوي⁽⁷⁾.

انتهت القصة نهاية سعيدة. فلدى استرجاع تشارلز الثاني لعرش بريطانيا سنة 1660، تسارعت عملية التغيير، فقد تم استدعاء بريو إلى لندن مرة أخرى، وأُبرم عقد مع بلوندو لمدة 12 سنة، وجاء في القرار الملك تشارلز، بناء على نصيحة مستشاريه، سنة 1661، «يجب أن تضرب كافة القطع النّقدية بواسطة الآلات بالسرعة الممكنة، وأن تكون ذات حواف محززة أو مغطاة بالكتابة»⁽⁸⁾. توفي بلوندو سنة 1672، قبل أن تتم مدة العقد، لكنه خلال عمله في دار سكّ

(*) الكومنولث الإنكليزي هو الحكومة التي كان يرأسها أوليفر كرومويل الذي استولى على الحكم في بريطانيا بعد إعدام تشارلز الأول في وايت هول في 30 كانون الثاني 1649. أعيدت الملكية، تحت حكم تشارلز الثاني ابن تشارلز، سنة 1660.

النَّقد جعل ضاربي العملة خاضعين له تماماً كما جعلهم يقسمون على الحفاظ على سرية ما تعلموه منه⁽⁹⁾.

وإضافة لما سبق، أصدر الملك تشارلز الثاني ترخيصاً عشية عيد الميلاد سنة 1663 يقضي بضرب قطعة ذهبية جديدة يجري تصنيعها بالكامل بواسطة الآلات. وسرعان ما عُرفت هذه القطعة باسم الجنيه Guinea، لأنها كانت مصنوعة من ذهب تم استيراده من غرب أفريقيا عن طريق شركة إفريقيا التي كانت قد أنشئت حديثاً. وقد حدّد الترخيص الذي أصدره تشارلز قيمة القطعة النَّقدية الجديدة على أنها تساوي باونداً إسترلينياً واحداً (اثني عشر شلناً من الفضة). كانت قطعة نفيسة من الذهب - تزن حوالى ثمانية غرامات، أو ربع أونصة، أي أكثر من ضعف وزن الغينوين أو الفلورين اللذين عُرفا في القرن الثالث عشر. وكان من المناسب طبع صورة فيل صغير على الجنيه، فقد كان شعار شركة إفريقيا⁽¹⁰⁾. وحُفر على الحواف شعار: Decus et Tutamen، ويعني: زينة وحماية، ويُعتقد أن ذلك الشعار كان مكتوباً على مشبك محفظة الكاردينال ريشيليو، الذي كان راعياً لبلوندو. وبعد ظهور الجنيه، تبعته إصدارات جديدة من قطع النَّقد الفضية التي صنّعت بتلك الطرق⁽¹¹⁾.



كانت القطع النَّقدية البديعة الجديدة، بتصاميمها الأنيقة وحوافها المحززة، نقيضاً حياً لتلك القطع التي كان يجري تداولها في بريطانيا لمدة ستين سنةً منذ أن أُعيد سكّ النقد سنة 1601. فقد كانت القطع الأخيرة بالية، جرى اقتطاع أجزاء منها لمرّات متتالية، كما كانت مهترئة بصورة مزرية لطول عهدها بالتداول. ورغم ذلك، فقد استمر الناس في تداول القطع النَّقدية المهترئة لأن أي شخص كان يعيدها إلى دار سكّ النَّقد لاستبدالها بقطع جديدة كاملة الوزن كان يحصل على قيمة أقل من القيمة الاسمية التي كانت مطبوعة عليها.

ورغم أن الأشخاص الذين كانوا يقومون باقتطاع أجزاء من القطع النقدية كان يجري إعدامهم (بأعداد كبيرة) استناداً لأحد المصادر المعاصرة، لم يكن حبل المشنقة ليبدو رادعاً كافياً يحول دون اللجوء إلى تلك الوسيلة البسيطة والسهلة للإثراء. ولم تتباطأ عملية قص أجزاء القطع النقدية، وبخاصة من قطع نصف الكراون (شلنان وست بنسات) والشلن التي كانت أكبر حجماً، وأكثر سماكة من فئات العملات الأصغر⁽¹²⁾. وفي سنة 1652 قدّر بلوندو أن وزن قطعة النقد الذهبية القديمة الوسطي كان يقل بنسبة 20 - 30٪ من وزنها الأصلي. وكانت نتيجة حسابات هوبتون هينيس، الذي كان مدير التحليل والتقدير في دار سكّ النقد، أن كيساً من القطع النقدية ذات القيمة الاسمية الكلية البالغة 100 باوند استرليني كان وزنه يعادل في سنة 1695 نصف وزن الكيس في سنة 1686⁽¹³⁾.

وعلى نحو ما، أسدى الأشخاص الذين كانوا يقومون باقتطاع أجزاء من القطع النقدية، خدمة عامة، وذلك لأن تلك القطع أصبحت، بمرور الوقت، غير متساوية من حيث السماكة والوزن، كما أصبح شكلها المستدير أقل انتظاماً. وكانت ملاحظة هينيس أن هؤلاء الأشخاص كانوا يقومون بحك القطع ببراعة بحيث أصبحت «في مثل انبساط ونعومة القطع الخام في دار سكّ النقد قبل أن يتم ضربها»⁽¹⁴⁾. ويروي صامويل بيبس طرفة عن أحد العمال في دار السكّ كان يكسب أرباحاً عن طريق قيامه بضرب قطع نقدية مزيفة من فئة الغرو Groats كانت بمثل جودة الغروت الحقيقية التي كان يجري تداولها إن لم تكن أفضل. كانت الغروت قطع نقدية صغيرة تساوي أربعة بنسات، وكانت ثلاث غروتات تساوي شلناً واحداً. ألقى القبض على العامل لكن لم يتم «شنقه أو حرقه [لأن] أسلوب الغش كان متقناً... ولم يؤد إلا إلى ضرر لا يذكر للناس بما أن النقود كانت بمثل جودة النقود المتداولة»⁽¹⁵⁾.



بالإضافة للصعوبات المتعلقة بنوعية سكَّ النَّقد، نشأت مشاكل كانت تتعلق بنسبة أسعار الذهب لأسعار الفضة. فخلال النصف الأول من القرن السابع عشر، أغرقت مناجم الفضة الضخمة في المكسيك والبيرو أوروبا بإنتاجها بكميات جعلت سعر الفضة هناك يبدأ بالانخفاض. وبذلك كان على الشخص الذي يريد استبدال الذهب بالفضة أن يعرض كميات متزايدة من الفضة للحصول على كمية لا تتغير من الذهب - وبعبارة أخرى، كانت أونصة الذهب تتطلب مقابلها كميات متزايدة من الفضة. وفي هذه الأثناء، كان سعر الفضة في الهند خلال النصف الأول من القرن السابع عشر عالياً بحيث لم يكن الأمر يتطلب أكثر من تسع أو عشر أونصات من الفضة، وذلك بالمقارنة مع خمس عشرة أونصة في بريطانيا، لشراء أونصة واحدة من الذهب. وفي الواقع، كان سعر أونصة واحدة من الفضة في الهند أعلى بكثير من مقدار النَّقد الذي كان بإمكان الإنكليزي الحصول عليه لو أنه أحضر أونصة من الفضة إلى دار سكَّ النَّقد.

كانت اقتصاديات مجال الأعمال هذا لا تقاوم. فقد ارتفعت صادرات الفضة ارتفاعاً كبيراً، وكان يتم شحن معظم كميات الفضة بواسطة شركة الهند الشرقية. وكان التجار والمصنعون الإنكليز يشكون بمرارة من أن الشركة لم تكن تفي البضائع الإنكليزية حقها، وخاصة الأقمشة الصوفية التي كانت تسمى: «زهرة تاج الملك، دوطة المملكة، العائد الرئيسي للملك... ذهب أوفير وحليب وشهد كنعاننا، وجزر الهند الخاصة بإنكلترا»⁽¹⁶⁾. ولم يكن الهنود، لسوء الحظ، بحاجة للأقمشة الصوفية، لكن إقبالهم على الفضة لم ينقطع.

ازداد الضغط من أجل رفع سعر الفضة في دار سكَّ النَّقد وذلك للحفاظ على كمية أكبر منها داخل البلاد ولتأمين كمية أكبر من قطع النَّقد الفضية. واعتباراً من كانون الثاني 1690 ولغاية كانون الأول 1695، لم يتجاوز النَّقد المضروب من الفضة قيمة 19,383 باونداً إسترلينياً⁽¹⁷⁾. كان المال من الندرة

بحيث قامت الحكومة عن طريق إصدار بيان برفع القيمة الاسمية لقطع النقد الفضية الأجنبية بهدف ثني الناس عن تصديرها. وفي هذه الأثناء كان الإقبال يتزايد على الذهب، لأن إبدال الذهب بالفضة التي سيتم تصديرها إلى آسيا كان مصدر ربح كبير. كان ذلك أحد العوامل المؤدية لرفع سعر القطع النقدية من فئة الجنيه في السوق إلى ما فوق القيمة الرسمية المعلنة والبالغة عشرين شلناً.



كانت النتيجة أن الثورة الهائلة التي أحدثها تشارلز الثاني في أساليب سك النقد والابتكارات المرتبطة بها لتدبير شؤون العملة انتهت دون أثر يُذكر. فقد اختفت معظم القطع النقدية الفضية الجديدة داخل الخزن أو تم شحنها إلى آسيا نظراً لأسعارها الباهظة بدلاً من استخدامها كمال إنكليزي. وتابعت العملة، في هذه الأثناء، انخفاضها، نظراً لاستمرار تفشي ظاهرة اقتطاع أجزاء منها، إلى الحد الذي جعل عدداً متزايداً من القطع النقدية غير مقبولة في التجارة أو في تسديد الديون. فإذا كان لإنكلترا أن يصبح لديها عملة لائقة للاستعمال اليومي ولتكديس الثروات، لابد إذاً من إجراء إصلاح كبير.

كانت العقبة الكبرى أمام التحول الشامل لإعادة سك النقد هي القلق بشأن من سيتحمل كلفة الفرق بين القيمة الاسمية للقطع النقدية وبين قيمتها الحقيقية المبنية على أساس وزنها المتضائل. وحذر بلوندو من أنه كلما طال انتظار السلطات، كلما ازدادت الأجزاء التي يجري اقتطاعها من القطع النقدية وبالتالي زادت فداحة الثمن الذي سيدفع في نهاية الأمر. ورغم ذلك تلكأت الحكومة طويلاً في معالجة المشكلة بحيث أطيح بعائلة ستوارت، وعندما وجهت الحكومة الملكية انتباهها أخيراً للقيام بتلك المهمة، سنة 1696، كان ويليام وماري يتربعان على العرش.

وقد سبق قرار البدء بسك النقود، مباشرة، أحداث هامة. وكالمعتاد كانت

تلك الأحداث تتمحور حول الحرب، وفي هذه المرة كان الأمر يتعلق بمجهود كبير لقهر، أو على الأقل لاحتواء، لويس الرابع عشر ملك فرنسا، الذي كان أكثر القادة الأوروبيين عدوانية منذ عهد الرومان وحتى أيام نابليون، اندلعت الأعمال العدائية سنة 1689 وسريعاً ما تركت آثارها المدمرة على خزينة الدولة. وبحلول سنة 1697، كان ويليام الثالث يرزح تحت وطأة دين يفوق العشرين مليون جنيه. استطاعت الضرائب والقروض الخاصة وتنظيم اليانصيب رفع العائدات ولكن ليس إلى الحد الكافي. كانت نتيجة هذا العجز إنشاء بنك إنجلترا، وهي صفقة غير عادية بين الحكومة ورجال «ذوي مكانة» كانوا مساهمين في البنك (واعتباراً من ذلك الوقت كان استعمال حرف الباء الاستهلاكي الكبير في أول الكلمة يشير إلى أن المقصود هو ذلك البنك). وبموجب هذا التدبير، كان البنك سيقوم بإقراض الحكومة 1,2 مليون جنيه بفائدة متوسطة تبلغ 8٪، مقابل إنشاء مؤسسة تكون أول شركة خاصة تقوم بالعمل بشكل شركة محدودة، أو ما يدعى بشركة محاصة - ضمن مجال المصارف الذي كان يتنامى بسرعة - أي ما يشبه تماماً المؤسسات المعاصرة (*) (18).

ثبت فيما بعد أن تأسيس البنك كان خطوة شديدة الأهمية في تاريخ بريطانيا، لأن تلك المؤسسات استطاعت بمرور الوقت أن تزيد من نفوذها - ومن قوتها حتى - بشكل مطّرد على النظام المصرفي والاقتصاد عموماً، وعلى مخزون الذهب وعلى علاقات بريطانيا المالية مع العالم. وفي السنوات التي تلت أصبح الاسم الشعبي للبنك «عجوز شارع ثريد نيدل»، وهو تعبير كان معناه يتفاوت حسب الظروف ما بين لقب للتحبّب وبين التعبير المرير عن الازدراء.

(*) كانت شركة الهند الشرقية الهولندية، التي تأسست سنة 1602، أول شركة محاصة دائمة. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان تطور شركات الصرافة التجارية المحدودة في الولايات المتحدة أسرع منه في بريطانيا.

كانت تلك، على أية حال، مجرد خطوة واحدة في حركة تطوّر واسع للنمو الاقتصادي وللحكمة الماليّة المتنامية في بريطانيا، وقد أطلقت هذه الحركة من عقالها بعد أن حسمت «الثورة المجيدة» في سنة 1688، وإلى الأبد، التساؤلات الدينية المحيطة بالملكيّة وسمحت للبلاد أخيراً بالإنصراف للأعمال^(*). ولدى تسارع توسع الاعتمادات في مجال الاقتصاد البريطاني، كانت النتيجة الحتمية السريعة هي تضخم الأسعار الذي أثر على كافة السلع، ثم على المعادن الثمينة، وأدّى في النهاية إلى حدوث موجة من المضاربات في سوق الأسهم الذي كان في أول عهده. وكما يحدث دائماً في أجواء كهذه، تخاطفت الجموع الجشعة ودون حذر عدداً لا يحصى من الإصدارات الزائفة في سوق كانت تبدو فيه خسارة المال أمراً مستحيلاً. ويتحدث المؤرخ الاقتصادي تشارلز كيندلبيغر عن: «عرض قدمته عدة سيدات . . . لصناعة وطبع ورسم وصباغة أقمشة قطنية خام»⁽¹⁹⁾. (السيدات اللواتي قدمن العرض لابد وأنهن كن يرتدين تلك الأقمشة). أمّا دانيال ديفو مؤلف كتاب «روبينسن كروزو» Robinson Crusoe، فقد أصدر كراساً وصف فيه «التجارة المخزية» على أنها تجارة «لا يستطيع رجل أن ينكر أنها شبكة كاملة للاحتيال . . . أساسها الدجل، أنجبها الخداع وغدّتها الحيلة والغش والتملق والتزييف والكذب والأوهام . . . تصطاد فرائسها نتيجة ضعف أولئك الذين كان يشتط بهم الخيال صعوداً أو هبوطاً»⁽²⁰⁾.

كانت الظروف مؤاتية لكي تنتشر حمى المضاربات إلى الجنيه، الذي كان قد ضرب أصلاً من مقدار من الذهب تبلغ قيمته اثني عشر شلناً فضياً. ومع استمرار تدهور العملة الفضية، تناقلت الإشاعات أخباراً مفادها أن التحول في سلك التقد أصبح أخيراً وشيك الحدوث - ولكن ضمن شروط لم تتأكد بعد.

(*) انظر بيرنشتاين (1996)، الفصل 5، من أجل مناقشة مستفيضة للاقتصاد والتطور المالي في إنكلترا في القرن السابع عشر، بما في ذلك تأسيس شركة لويد للتأمين.

وكما يحدث في عصرنا، أدّت مشاعر القلق إلى «اللجوء إلى النوعية»، بدأ الناس بالتحوّل عن قطع النّقد الفضية إلى الجنيهات، حتى ولو اضطروا لدفع الفرق وذلك لحماية قيمة موجوداتهم.

في آذار من سنة 1694، كان الجنيه يباع بـ 22 شلناً، ولكن بعد سنة ارتفع سعره إلى 25 شلناً. وصل سعر الجنيه إلى ثلاثين شلناً في حزيران من سنة 1695، وأدّى ذلك للانخفاض إلى إحضار الذهب إلى دار سكّ النّقد لضربه بشكل جنيهات، الأمر الذي رفع سعر الذهب من ثمانين شلناً إلى 109 شلنات. وعند هذه المرحلة أدت الزيادة الكبيرة في كمية الجنيهات المتوفرة إلى التخفيف من حدة ارتفاع سعرها - في سنة 1695 تم ضرب 750,000 باوند من الذهب، بالمقارنة مع 65,000 باوند في السنة السابقة - وفي نفس الوقت، كانت تلك القفزة في سعر الذهب سبباً في أن جعلت الجانب الآخر من الصفقة مكلفاً جداً بحيث لا يبرر استمرارها⁽²¹⁾. وكان لدى الحكومة سلاحاً آخر ترمي به المضاربين: فقد أعلن محصلو الضرائب أنهم لن يقبلوا أخذ الجنيهات لدفع الضرائب بقيمة تصل إلى ثلاثين شلناً.



وأخيراً، أدّت المضاربات بالجنيه إلى إقناع السلطات بأنها لم تعد تستطيع تأجيل عملية إعادة سكّ النّقد. فقد كانت الأمور قد وصلت إلى حدّ لم تعد فيه تصل أية قطع نقدية فضية قديمة إلى دار السكّ لضربها، لأن وزنها كان ضئيلاً لدرجة أن كمية القطع الفضية الجديدة المقدمة بدلاً عنها ستكون ذات قيمة اسمية أقل بكثير من القيمة الاسمية للقطع القديمة بحيث تصبح عملية التبادل غير عملية على الإطلاق. وكان رأي السير دادلي نورث، وهو خبير معاصر: «هناك خشية كبيرة من أنه في حال لم تؤخذ قطع النّقد التي تم اقتطاع أجزاء منها، فلن يكون هناك نقد على الإطلاق»⁽²²⁾.

ومع أن إعادة السكّ شغلت اهتمام السياسيين خلال القسم الأعظم من تسعينات القرن السابع عشر، إلا أن مسلسلاً طويلاً من التقارير واللجان البرلمانية لم ينجح إلا في إصدار مجلد ضخم مليء بالكلام ولكن دون أن يتم إصدار تشريع. وبدأ التحول من الأقوال إلى الأفعال، أخيراً، في أيلول من سنة 1695 عقب نشر «مقالة حول تعديل قطع النّقد الفضية» بقلم ويليام لوندز، وهو موظف حكومي مخضرم وأمين الخزانة^(*). كانت المقالة وثيقة مهمة تتّبع فيها لوندز، بتفصيل دقيق، كامل تاريخ سكّ النّقد الأنكليزي على مدى 629 سنة اعتباراً من الغزو النورماندي.

وعلى أساس التحليل الذي قام به، أوصى لوندز بالاستعاضة عن قطع النّقد التي تم اقتطاع أجزاء منها بقطع فضية تم ضربها حديثاً. وكان على القطع الجديدة أن تعكس القيمة المتناقصة للفضة في القطع المقتطع منها التي يجري تسليمها: أي أن قطع الشلن الفضية الجديدة يجب أن تحوي 8٪ فقط من الفضة بالمقارنة مع قطع الشلن القديمة التي ستحل هي مكانها. كانت تلك الخطوة تعادل رفع سعر الفضة في دار السكّ، لأن أي شخص كان يحضر كمية معينة من الفضة إلى دار السكّ لضربها، سيتلقى الآن قطع شلنات أكثر بـ 25٪ مما كان يتلقاه سابقاً.

كانت حجة لوندز أن الضرر قد حصل، وأن هذه الخطوة ستؤكد ببساطة ما يعرفه الجميع⁽²³⁾. لماذا لا نعترف بحقيقة الموقف؟.. فبدون هذا التغيير، لا شك بأنه لن يكون هناك من يحضر فضة إلى دار السكّ لضربها. وفي حال

(*) لقد تم اختصار النقاش الذي تلا وذلك بحكم الضرورة. تركز معظم الخلاف حول ما ينبغي فعله بشأن السعر الرسمي للفضة، وهذا ما تم حذف معظمه فيما بعد. من أجل وصف رسمي واضح للجدول والقرارات المتعلقة بتلك الأمور، انظر لي (1963)، الصفحات 83 - 107.

حدوث نقص في قطع النّقد التي ستدفع لقاء السلع أو لتسديد الديون، ستتكشف حركة العمل وسيتناقص الإنتاج. وليس هناك أيّ عار في القيام بذلك: فالمملكة إليزابيث العظيمة نفسها قد خطت تلك الخطوة من حيث الأساس في السنة الثالثة والأربعين من فترة حكمها. وأكد لوندز أيضاً أن إعادة السكّ يجب ألاّ تنتظر إلى ما بعد انتهاء الحرب، لأن خطوة من هذا النوع «لا تؤجل شفاء الداء الذي قد يقضي علينا قبل أن يبدأ مفعول مثل هذا العلاج»⁽²⁴⁾.

وقد اصطلحت توصيات لوندز على الفور بمعارضة تشارلز مونتاغو، وزير المالية، وعضو مجلس الوزراء الذي يعمل لوندز تحت إمرته. كان مونتاغو يحظى بدعم قوي من الفيلسوف المرموق جون لوك. كان لوك غارقاً في الأنشطة السياسية لأعوام طويلة، كما كان أحد المساهمين الأصليين في بنك إنجلترا، لكنه أصبح أيضاً أحد أبرز أنصار «عصر المنطق»، بدأ صيته ضمن هذا المجال بالانتشار عندما كان في الثامنة والخمسين من عمره، وذلك بنشره سنة 1690 لمقالته «مقالة حول الفهم البشري». كان موقفه المعارض لإعادة سكّ النّقد، رغم المنطق المدروس الذي يغلفه ظاهرياً، مفعماً بالانفعال.

قدّم لوك نفسه على أنه رجل خبير بالنّقد المعدني السليم، رجل لا يحتمل العبث بالأوزان والمعايير الرسمية التقليدية للنقد الإنكليزي، مهما كان الضرر المحسوس الذي قد تكون النقود قد عانت منه في تلك الأثناء. ويرأي لوك، أن القطعة النّقدية التي كتب عليها «شّلن واحد» كانت شلناً، وأن فكرة أن القطعة النّقدية قد اقتطع منها، إلى الحد الذي جعلها شبحاً لذاتها السابقة، كانت فكرة لا علاقة لها بالأمر. إن الشّلن يمثّل وزناً محدداً من الفضة، ويجب أن يستمر في أن يمثّل ذلك الوزن المحدد إلى الأبد. والطلب من حامل النّقد أن يبدل قطع الشّلن القديمة بأخرى جديدة تساوي أقل من شّلن تعادل مصادرة الحكومة للأموال الخاصة، وأشار لوك إلى ذلك الاحتمال بسخرية بقوله

«الاقطاع العام»⁽²⁵⁾. وفي سنة 1844، استند رئيس الوزراء روبرت بيل بشكل مباشر إلى موقف لوك عندما حدد الباوند بأنه: «كمية معينة مقررة من الذهب، تحمل علامة تحدد وزنها ونقاءها... والاقدام على دفع باوند لا يعني سوى وعد بأن يدفع لحامل التَّقد... تلك الكمية المقررة من الذهب»⁽²⁶⁾.

وأضاف لوك إلى حججه قوله أن بريطانيا كانت تخسر الفضة لصالح الدول الأجنبية، وأن الحل المناسب هو تخفيض الطلب على الواردات، حتى ولو كانت البلد في حالة حرب. وشبّه الأمر وكأنه «مزارع ريفي يعيش ضمن نطاق محدد، يزيد من مخزونه عن طريق الدّأب والاقتصاد، لا يجد نفسه تحت وطأة الدّين في آخر السنة بل لديه دائماً رصيد يتبقى له بعد إجراء حساباته»⁽²⁷⁾.

وهنا كان لوك، مرّة أخرى يتوقع حدوث نزاعات في المستقبل بشأن تلك القضايا. فخلال الحرب مع نابليون جرى تذكر وجهة نظره القائلة بأن التقشف هو الدواء الأمثل لتدفق المعادن الثمينة إلى الخارج، وقُدِّر لوجهة النظر هذه أن تصبح الاستجابة السائدة لمعيار الذهب في القرن التاسع عشر. وقد كان هذا المبدأ هو المحرّك للقرارات في السياستين البريطانيّة والأميريكيّة في هاوية الركود الكبير سنة 1931 كما كان أحد الأسباب الرئيسيّة وراء الانكماش الاقتصادي العالمي المدمر في ثلاثينات القرن العشرين. وأخيراً كان لوك شديد القناعة بأن قبول تخفيض العملة بالشكل الذي كان ينادي به لوندز، سيقدم، وبكل بساطة، تبريراً لاقتراف ذلك الفعل المريع مرّة بعد مرّة خلال السنوات القادمة، أو حتى «خلال الأسبوع القادم»⁽²⁸⁾. كان رأي لوك رجوع صدى لبيان كان قد صدر في القرن السابع عشر يناهض فكرة تخفيض قيمة العملة، وقد جاء في تشبيه مجازي أخاذ للسير روبرت كوتون: «إن إضعاف العملة ليس سوى تحول مؤقت، كمن يقدم الشراب لشخص مصاب بالاستسقاء لجعله أكثر تورماً»⁽²⁹⁾.

كانت حجج لوك في قضيته أضعف من حماسه، لكن حماسه كان فصيحاً

ومقنعاً^(*). ربح مونتاجو ولوك القضية. فالشلنات البالية سيتم استبدالها حسب قيمتها الاسمية الأصلية بأخرى جديدة، وكان على الخزينة أن تتحمل الخسارة - وبالتالي سيتحملها دافع الضرائب في نهاية الأمر. أصبح الوضع مهيباً الآن لبدء عملية إعادة السك⁽³⁰⁾.



كان لدى إنكليز القرنين السادس عشر والسابع عشر ولع غير عادي بإطلاق صفة كبير على الأحداث الهامة «مهما كان الحدث» فقد دعي هجوم الملك هنري الثامن على الوضع السليم للعملة بالتخفيض الكبير. وعندما قرر أعضاء البرلمان، سنة 1641، أن يصارحوا الملك تشارلز الأول بما يظنون في حكمه، أطلقوا على قرارهم اسم الاحتجاج الكبير، أمّا معركة الإطاحة به، التي بدأت في السنة التالية، فقد عُرفت في ذلك الوقت باسم التمرد الكبير (وتسمى اليوم بالحرب الأهلية). والوباء الذي ضرب إنكلترا سنة 1665 وقتل مائة ألف شخص، قبيل بدء هذا الفصل من قصتنا، دعي بالوباء الكبير. والحريق الفظيع الذي دمر معظم مدينة لندن في السنة التالية يشار إليه بالحريق الكبير. وعملية التحول في سك النقْد التي بدأت في نهاية سنة 1695 أصبحت تعرف بالتحول الكبير^(**).

إن تنفيذ تحول كبير في سك النقْد، هو عملية في غاية التعقيد، لكن في هذه الحالة، ثبت أنها عملية في غاية الفوضى أيضاً. ظهر أول بيان للملك في

(*) إن القضايا المتعلقة بذلك معقدة وتطال جذور ما نعينه بالمال و«المعيار». لمعرفة النقاش الكامل حول كلا جانبي الموضوع، انظر مقاطع لي (1963)، المذكورة سابقاً، الصفحات 133 - 135.

(**) لا يزال الإنكليز يشيرون إلى الحرب العالمية الأولى بالحرب الكبرى.

كانون الأول سنة 1695، وجاء فيه: «إن اللوردات الروحيين والدينيين، والفرسان والمواطنين والنواب المجتمعين في البرلمان، بعد أن تدارسوا الأذى الكبير الذي تزرع مملكتنا تحت وطأته، ونظراً لأن قطعة النقْد، التي يجري الدفع بموجبها يجري الاقتطاع منها... فإن الطريقة الأكثر فاعلية لوضع حد لهذا الشر هو منع تداول قطعة النقْد تلك»⁽³¹⁾. ثم يمضي البيان ليحدد سلسلة من التواريخ لا يمكن بعدها قبول الدفع بالقطع النقْديّة المقتطع منها إلى أي كان إلا لدفع الضرائب والقروض للملك. وبحلول 2 نيسان 1696، «لن يُقبل نقد مقتطع كهذا... للدفع بأي شكل كان»⁽³²⁾.

كان الذعر هو النتيجة المباشرة. فلم يكن هناك من يرغب بقبول قطع نقدية مقتطع منها للدفع، وهكذا تعثرت الأعمال لتتوقف بعدها، وفي كل الأحوال لم يدفع معظم الناس كل ما ترتب عليهم من ضرائب خلال الفترة الزمنية القصيرة التي سبقت التواريخ المحددة. وفي 21 كانون الثاني من سنة 1696، أي بعد شهر من البيان الأصلي، أبدى البرلمان بعض الليونة بأن أصدر «قانوناً لمعالجة سوء حالة النقْد»، وقد مدد هذا القانون العملية حتى النصف الأخير من شهر حزيران مما أعاد شيئاً من النظام للأمور.

ومع ذلك، كان الاضطراب يبرز من وقت لآخر بشأن تفاصيل الإجراءات. وبالرغم من تسليم مبلغ 4,7 مليون باوند استرليني (لا تحوي أكثر من 2,7 مليون باوند من وزنها فضة) إلى الخزنة بحلول تاريخ الاستلام النهائي في 24 حزيران، بقي ما يزيد على 2 مليون باوند بين أيدي العامة، وبخاصة البسطاء منهم الذين لم يستطيعوا الوصول إلى الخزينة في الوقت المحدد⁽³³⁾. كان من المفروض أن تُغطى الخسائر التي تكبدها الحكومة، جرّاء الفرق بين ما تسلمته وما كانت قد التزمت بدفعه، عن طريق ضريبة تفرض على النوافذ، لكن الهامش بين الخسائر المقدرة والفعالية كان كبيراً مما أجبر الحكومة على الاقتراض لسد العجز. وفي هذه الأثناء، كانت دار السكّ قد أغرقت بقطع النقْد المقتطع منها بحيث أن الأشخاص الذين جاؤوا بتلك القطع لتبديلها كان عليهم

مغادرة المكان صفر اليدين وليس بحوزتهم سوى وثيقة تعهد بالدفع . أدى النقص الناتج في قطع النّقد المعدنية إلى تعطل حركة تجارة التجزئة . وفي نفس الوقت ، بقي سعر الفضة في السوق أعلى من القيمة الاسمية للفضة في القطع النّقدية ، مما أدى إلى اختفاء عدد كبير من القطع الجديدة من التداول . ولم يكتمل إنجاز العمل قبل حلول شهر تشرين الثاني ، وعندها كانت الخيول التي تسيّر مضارب السكّ مرهقة بالعمل بحيث أنه كان ينبغي دفع مبلغ 700 جنيه لقاء نقل أرواثها بعيداً⁽³⁴⁾ .

وكانت هناك اضطرابات وعرائض وأوامر إلى القضاة «للاشراف على تطبيق ذلك القانون التعس ، وفوق كل شيء ، للحفاظ على الهدوء»⁽³⁵⁾ . وفي 31 تموز 1696 ، كتب إدوارد بوهن من مدينة إيبسويتش ، يقول : «إن المستأجرين عندنا لا يستطيعون دفع الإيجار . ووسطاء تجارة الذرة لا يستطيعون دفع أي شيء لقاء ما استلموه ، ولن يقوموا بالتجارة بعد الآن . . . لقد انتحر العديد من أفراد العائلات الفقيرة بسبب الحاجة ، وتبدو الأمور قاتمة ، وفي حال أدى أي حادث إلى تحريك الرعاع ، فإنه ما من أحد يستطيع التنبؤ بالنتيجة»⁽³⁶⁾ .

وفي شهر تشرين الثاني ، صدر قانون «بمعالجة للوضع السيئ للنقد» ، وحدّد هذا القانون تاريخ الأول من تموز 1697 على أنه التاريخ النهائي ولا يمكن بعده إحضار أية قطع نقدية قديمة إلى دار السكّ لاستبدالها . ولدى انتهاء هذه العملية الطويلة ، بعد ثلاثة سنوات من بدايتها ، كان قد تم إصدار 6,8 مليون باوند من قطع النّقد الفضية الجديدة ، معظمها تقريباً كان مقابل عملات مقتطع منها ، والقليل نسبياً مقابل سبائك أو صفائح . ويقدر الخبراء أنه كان هناك مليوناً أخرى من العملات المُقتطع منها ، بحوزة أشخاص فقراء ، لم يُقدّر لها أن تُسلّم لاستبدالها⁽³⁷⁾ .



وعندما انتهى كل شيء، كانت حركة التحول الكبير في سكّ النّقد قد أعادت وزن النّقد الإنكليزي إلى ما كان عليه قبل فترة الانخفاض الكبير في سعر النّقد، أي إلى ما قبل مائة وخمسين سنة تقريباً (كان تحليل هاينز لمعطيات النّقد يشير إلى أن العملات المقتطّعة منها كانت لا تساوي أكثر من وزنها الأصلي وقيمتها الاسمية)⁽³⁸⁾. ولقد كان إنجازاً رائعاً رغم كل العثرات والأخطاء، لأن الإنكليز قد قاموا به أثناء انشغال البلاد بحرب كبرى ضد عدو قوي، أي أحد تلك الأجواء التي يأتي فيها الحفاظ على قدسية النّقد عند أدنى درجات الأولويات الوطنية. خلال الأوقات الماضية التي سبقت ذلك، كان النّقد القوي يكاد يقوم مقام الدين لدى الإنكليز فقد كان «المعيار الصحيح القديم لبريطانيا» يحظى بالاحترام ولم يتعرض إلا لبعض التعديلات الطفيفة منذ أيام الغزو وحتى بداية حرب المائة عام. ومنذ عهد الملك إدوارد الثالث وحتى عهد هنري الثامن، كان معظم الناس على قناعة بأن النقود كانت ملكاً للملك وهو حر التصرف بها كيف شاء.

ومع ذلك، كان انخفاض قيمة الباوند عبر القرون أكثر محدودية منه في بقية البلاد - والواقع أن التاريخ المستمر للباوند الإسترليني منذ نهاية القرن الثامن عشر، عندما أصبح مبلغ 240 بنس أوف Offa يدعى باوند، وحتى وقتنا الحالي، يعتبر تاريخاً فريداً بالمقارنة مع بقية العملات في العالم. وقد كان الموقف الذي اتخذته لوك سنة 1695 بمثابة جهد يهدف لاستعادة التقليد الأقدم المتعلق بوزن العملة. وعندما اتخذ موقف المعارض للطريقة التي اقترحها لوندز لإعادة سكّ النّقد كان مدركاً لمغزى تلك الأحداث، فقد صرح قائلاً: «إن ذلك سيضعف الثقة العامة إن لم يقض عليها تماماً، عندما يتبين أن كل ما كان يثق به الشعب ويساعد على الوفاء بضروراتنا الراهنة بموجب قوانين البرلمان... ستُسلب قيمته بنسبة عشرين بالمائة عما كانت تضمّنه تلك القوانين»⁽³⁹⁾.

ولم يكن لوندز، على الإطلاق، يسعى وراء سلب أموال العامة أو وراء استغلال الحكومة لنهبهم. لكنه كان متردداً في قبول فكرة قدسية أي وزن معدني محدد. وكان يرى أن إبداء مرونة أكبر في إدارة شؤون النّقد قد يؤدي إلى تخفيف الضرر على المدى البعيد أكثر من القيام بالتشبيث برقم قسري جرى تحديده في الماضي البعيد. وفي النهاية، كانت كلفة التحول الكبير في سكّ النّقد بالنسبة لدافع الضرائب خسارة الكثير من المال، لأن النّقد الجديد كان يتطلب كميات من الفضة أكثر بكثير من تلك التي تم تسليمها إلى الخزينة بشكل قطع نقدية قديمة ليتم استبدالها. وأكثر من ذلك، كان التأثير المباشر الذي أحدثته إعادة السكّ على الاقتصاد الإنكليزي هو الانكماش، وقد يكون ذلك قد ساعد المصرفيين والأثرياء الذين هَلَّلوا لموقف لوك لكن الأمر كان موجعاً حقاً لكل من كان لديه مال.

كانت الجاذبية الكبيرة لحجج لوك تكمن في تغليفها برداء الفضيلة والحنكة والاستقرار ومراعاة التقاليد. وكانت مقارعة تلك الحجج تقتضي من المهارة أكثر مما كان بإمكان مناهضيه إكتسابها في ذلك الوقت وذلك العصر. كان الخلاف خلافاً أساسياً ذا مدلولات اجتماعية وسياسية كبيرة تتجاوز المدلولات الاقتصادية الصرفة. وكانت أصداؤه لا تزال تتردد سنة 1821، عندما قامت بريطانيا رسمياً بتأسيس معيار الذهب، كما كان متجذراً في صيحة ويليام جينينغز بريان الشهيرة المفعمة بالتحدي بشأن صلب العمال على صليب من الذهب، وعاد هذا الخلاف ليشغل تفكير ونستون تشرشل عندما أصبح وزيراً للمالية في عشرينات القرن العشرين، كما استمر في إثارة الكثير من الجدل بشأن السياسات الاقتصادية التوسعية في مواجهة السياسات الانكماشية وذلك حتى نهاية القرن العشرين. وليس بوسعنا أن نتوقع تلاشي هذا النوع من الخلافات خلال القرن الحادي والعشرين.



وعند هذه النقطة، تظهر على مسرح الأحداث شخصية غير متوقعة: وهي السير إسحق نيوتن أبرز علماء عصره وأحد أكثر العلماء تأثيراً على الإطلاق. ففي آذار من سنة 1696، أي قبل بضعة أشهر من الاضطرابات التي رافقت عملية إعادة سكّ النقد، تقلّد نيوتن منصب القيمّ في دار السكّ بطلب من صديقه الحميم تشارلز مونتاجو، وزير المالية.

ماذا يمكن أن يكون الدافع وراء اختيار الوزير لنيوتن لمثل هذه المهمة؟... فقد كان نيوتن قد قضى الشطر الأكبر من حياته شخصاً غريب الأطوار منطوياً على نفسه لا يخالط الناس ولا يقاربهم، كما كان نائياً عن الواقع المضطرب للسياسة والمال. لكنه كان إلى جانب ذلك شديد الإيمان بالعلم الزائف المسمّى الخيمياء الذي يدّعي إمكانية تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب، وهو العلم الذي كان نيوتن ينسب إليه أهمية كيميائية ودينية عميقة. لنقرأ وصفاً لنيوتن كتبه عالم الاقتصاد الإنكليزي الشهير جون مينارد كينيز سنة 1942 - أي بعد ثلاثمائة سنة تماماً من مولد نيوتن:

خلال القرن الثامن عشر واعتباراً من ذلك الوقت، بدأ نيوتن يُعتبر أول علماء العصر الحديث وأعظمهم... هو الذي علّمنا أن نفكر بحسب ما يمليه المنطق الرّصين الذي لا تشوبه شائبة. أنا لا أعتبره كذلك... فلم يكن نيوتن هو الأول في عصر المنطق، كان آخر السحرة، آخر البابليين والسومريين. كان آخر عقل جبار نظر إلى العالم المرئي والفكري بنفس العينين اللتين نظر بهما أولئك الذين بدأوا ببناء إرثنا الفكري منذ أقل من 10,000 سنة خلت... [لقد كان] آخر طفل أعجوبي يمكن لحكماء المجوس أن يقدموا له فروض الولاء الصادق واللائق⁽⁴⁰⁾.

إن تطور نيوتن من شخص غريب الأطوار إلى سياسي نشط وموظف حكومي بارز، لا يمكن وصفه بأقل من التحول. ولكن عندما حطّم نيوتن قوقعته وانطلق ليلحق بركب العالم وهو في الخامسة والخمسين من العمر، كان

الرجل الجديد مختلفاً عن ذلك القديم اختلاف الفراشة عن اليرقة التي نشأت عنها⁽⁴¹⁾.

كان نيوتن طفلاً وحيداً، وُلد يوم عيد الميلاد سنة 1642 لزوجة مزارع كان قد توفي بعد حمل زوجته بوقت قصير. كان الوليد ضئيل الحجم بحيث علق الجيران بأنه كان بالإمكان وضعه داخل وعاء بحجم ربع غالون. وبعد ثلاث سنوات تزوجت والدته وتركته في كنف والديها معظم أيام طفولته - كان ذلك صدعاً أحدث في شخصيته ندوباً لم تندمل مدى الحياة.

بدأت مواهبه بالتفتح باكراً. وكان رأي مدير المدرسة المحلية أن نيوتن يجب أن يذهب إلى كمبردج بعد تخرجه من المدرسة مباشرة، لكن والدته استبقته للعمل في مزرعة العائلة قبل أن تمثل لذلك. وكانت النتيجة أنه كان، لدى التحاقه بكمبردج سنة 1661، أكبر من معظم أقرانه في الصف، وقد زاد ذلك من شعوره بالوحدة والعزلة. كما أنه بدأ حياته من أدنى درجات السلم الاجتماعي فقد كان يسدّد نفقاته عن طريق تنظيف غرف أقرانه الأكثر ثراءً، وتفريغ أوعية التبول الخاصة بهم.

وعند نقطة ما في هذا المسار، أصبح نيوتن شديد التدين، وكان ذا اتجاه بيورتاني متزمت، مفرط العداء للكاتوليكية، مهووساً بموضوع الخطيئة وشديد التدقيق في تطبيق الطقوس الدينية. لا شك بأن معتقداته قد أسهمت في تكوين شخصيته الفردية، لكنها أيضاً كانت وراء تفانيه الذي لا يكل في العمل الدؤوب واندفاعه العاطفي لاكتشاف حقائق الطبيعة بوصفها انعكاساً للمجد الأعظم لله ولكن عندما كان الأمر يتعلق بالمال، كان فقره يهيمن على دوافعه الدينية. فقد كان يزيد من مكاسبه عن طريق الإقراض بالرّبا - كانت وساوسه هي التي منعتة على الدوام من إقراض أي شخص أكثر من باوند واحد في كل مرّة - ولكن ذلك أفقده شعبيّته بين بقية الطلبة. وهناك اعتراف

مدوّن في مذكراته يردد فيه ما قاله أيوب، فقد كتب يقول: «أسلمت قلبي للمال أكثر مما أسلمته لله»⁽⁴²⁾.

خلال سنته الثانية في كمبردج، التقى نيوتن بزميل صفّه جون ويكنز، وهو شاب يشبهه في ميله للوحدة وسمو التفكير. اشتركا في الإقامة بغرفة واحدة، وظلا يتقاسمان مكان الإقامة لمدة عشرين سنة. لم تكن لنيوتن أية علاقات نسائية أو أية صداقات حميمة مع أي شخص آخر عدا ويكنز حتى فترة متقدمة من حياته. كان ويكنز يؤدي عن نيوتن معظم الأعمال البغيضة في العديد من تجاربه وبخاصة في تجارب تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب، تلك التجارب المعقدة الخطرة بيئاً التي كانت تجرى بشكل محموم والتي استمر في القيام بها لعدة سنوات في شقة نيوتن. وبعد انقضاء السنوات العشرين افترق الرجلان ولم يجر أي اتصال بينهما بعد ذلك. وما يزال سبب ذلك الانقطاع المفاجيء والدائم لغزاً دون حل.

عندما تخرّج نيوتن من كمبردج، كان قد قرر أن العمل الذي سيكرس له حياته هو إمادة اللثام عن القوانين التي تحكم الكون الذي خلقه الله. ولم يكن ليرى أي تعارض بين طموحاته العلمية المباشرة وبين انكبابه على فنون الخيمياء. وبحسب ما جاء في سيرة نيوتن الساحرة ذات الصبغة الفكرية «وجوه يانوس للعبقريّة: دور الخيمياء في فكر نيوتن»، التي كتبتها بيتي جو دوبس تيتير المتخصصة في الأبحاث المتعلقة بنيوتن، كان نيوتن يؤمن أن الحقيقة الكلية مؤلفة من عدة أجزاء. وبالإمكان العثور على هذه الأجزاء في كل مكان، ليس فقط في الرياضيات والفيزياء ولكن في الخيمياء وفي الضوء وحتى في اللاهوت القديم والنبؤات القديمة. كان مليئاً بالحماس لاستكشاف تلك المجالات، لكن دون أن يفقد انضباط ودقة العالم النظري. لم يتوصل إلى إنتاج الذهب عن طريق تجاربه الخيميائية، لكنه خلال تلك العمليات اكتسب الكثير من المعلومات القيّمة حول الكيمياء.

ارتقى نيوتن السلم الأكاديمي في كمبردج بسرعة، وحصل على درجة أستاذ أصيل سنة 1669، ولم يكن عمره يتجاوز السابعة والعشرين، تقديرًا لإنجازاته التي كانت قد أكسبته صيتاً كأكثر علماء الرياضيات تطوراً في عصره. وكانت محاضراته الأولى للطلاب، سنة 1670، استكشافاً رائداً في مجال علم البصريّات. ويبدو أن الأمر كان شاقاً على الطلاب، فلم يأت أحد منهم إلى محاضراته الثانية. والواقع أنه لم يحضر أي طالب معظم المحاضرات التي ألقاها نيوتن في كمبردج على مدى السبع عشرة سنة التالية. وبمرور الوقت، اختصر هو مدة الكلام من نصف ساعة إلى خمس عشرة دقيقة، لكنه كان دقيقاً في الحضور إلى كل حصة مقررة.

كانت الظروف التي أدّت إلى تغيير حياة نيوتن المهنية غير متوقعة بتاتاً. كان قد انغمس في دنيا الواقع إلى حد ما، ذلك بأن انتسب إلى الجمعية المَلَكِيّة، وهي جماعة نُظمت من أجل تبادل الأفكار والأبحاث العلمية، لكن مقامه الروحي ظل بعيداً داخل البرج العاجي حتى سنة 1685. ففي تلك السنة، صمم الملك جيمس الثاني، الملك الجديد الذي كان كاثوليكياً، على ضرب مؤسسة كمبردج البروتستانتية، الشديدة التزمّت، وذلك بإجبار أعضائها على قبول الأب ألبان فرانسيس، وكان راهباً بنيديكتياً، في كلية ماجدالين «دون أن يُطلب منه القيام بالشعائر المطلوبة هناك...» ودون أن يُملَى عليه أي قَسَم مهما كان نوعه»⁽⁴³⁾. كان عميد كلية ماجدالين جون بيتشل رجلاً ضعيفاً، سكيراً وغير مؤهل للتعامل مع وضع كان بغيضاً بالنسبة للجامعة بكاملها، وبخاصة بعد أن حذره الملك بقوله: «إن رفضك سيكون مخاطرة من جانبك»⁽⁴⁴⁾.

وقد كانت تلك هي اللحظة التي كان فيها بحث نيوتن المسمى «برنسبيا» Principia على وشك الصدور، وكان هو يقترب من ذروة إنجازاته العلمية. لكنه عندما سمع بقضية الأب ألبان، ثارت مشاعره المناهضة للكاثوليكية وانغمس بكلّيته في ذلك الصراع. وبالرغم من جهوده، لم يقدم الكثير من

العون؛ كان التخويف الذي مارسه الملك ضد أساتذة كامبريدج بلا رحمة، فقد عُزل بيتشل من منصبه، وأُحْدق الخطر الشديد بمركز نيوتن واتخذ الأب ألبان مقامه في كامبريدج. لكن النصر كان قصير الأمد. فقبل أن يحصل الراهب على درجته تمت الإطاحة بالملك جيمس من قِبَل وليم وماري اللذين كانا على المذهب البروتستنتي. وظلت الحواجز الدينية التقليدية المناهضة للكاثوليك في كامبريدج على حالها دون تبديل، وغادر الأب ألبان المكان.

لم يعد نيوتن بعد ذلك أبداً إلى سابق عهده. فقد أثارت تلك الأحداث فجأة شهيته للحياة العامة في الوقت الذي كانت شهرته قد طبقت الآفاق بسبب اكتشافاته العلمية. رشح نفسه لعضوية البرلمان وفاز. وبدأ يمارس حياة اجتماعية تضمنت، ولأول مرة، الكثير من الصداقات النسائية. كما جدد معرفته بمونتاغو، الذي كان قد التقاه عندما كان هذا الأخير زميلاً في كلية ترينيتي في كامبريدج. ثم التقى بجون لوك، الذي كان يشير إلى نيوتن بالقول: «السيد نيوتن الذي لا يضاهي». كان نيوتن يرشد لوك في قضايا الرياضيات والفيزياء بينما كان لوك يُطلع نيوتن على النظريات السياسية وتطبيقاتها. كان نيوتن تلميذاً نبيهاً لدرجة أن لوك استشاره قبل عرض تقريره الأصلي، بشأن إعادة السك، على مونتاغو سنة 1695.

ورغم أن نيوتن دحض الإشاعات التي بدأت تروج في كامبريدج بشأن مغادرته الوشيكة، إلا أنه مع حلول نهاية الثمانينات من القرن السابع عشر أصبح تَوَاقاً للحصول على منصب في الحكومة. وسنحت الفرصة أخيراً في آذار من سنة 1696، عندما أخبره مونتاغو أن منصب القِيَم في دار السك، بمرتبته الذي يتراوح ما بين خمسمائة أو ستمائة باونداً في السنة «لا يتطلب ذلك القدر من العمل الذي يستوجب وقتاً أكثر مما تستطيع تخصيصه له»⁽⁴⁵⁾. وبالإضافة للأجر، كان المنصب يتلقى جعالة عن كل أونصة من الذهب والفضة تصدر عن

الدار . وكان معظم قيمي دار السكّ الذين سبقوا نيوتن ينظرون إلى ذلك العمل نظرة قريبة جداً من وصف مونتاغو له .

بعد ذلك بأربعة أيام، أنقطع نيوتن بغتة عن دراساته وتجاريه السابقة وحزم حوائجه في كامبريدج وانتقل إلى لندن . في الثاني من أيار بدأ عمله في البرج ، حيث كانت تقوم دار السكّ منذ سنة 1300 . وبلحظة واحدة، تخلّى عن عمله كعالم انطوائي غامض تكتنفه الأسرار - آخر السحرة - وتحوّل إلى أول اللاعبين السياسيين . كان الانقطاع بحد ذاته يبعث على الدهشة، لكن اختياره لمهنته الجديدة كان أكثر إثارة للاستغراب : تخيل مثلاً آينشتاين يغادر برينستون ليصبح المسؤول الثاني في دائرة الطبع والحفر في واشنطن - أو حتى الأمين المساعد في وزارة الخزانة .

عندما باشر نيوتن مسؤولياته في دار السكّ، كان رئيس أو مدير المؤسسة في ذلك الوقت هو توماس نيل، وهو شخص بليد مولع بالخمير . لم يدرك نيل وموظفوه تماماً ما الذي كان يعنيه مجيء نيوتن . وحتى مونتاغو نفسه لم يكن لديه أدنى فكرة بأن هذا الإنسان الأكاديمي النظري سيتكشف عن إداري مندفع وماهر ونشط ومتطلب، رجل يكرس للمهمة التي عهدت إليه ليس فقط كامل وقته بل ووقتاً إضافياً على ذلك .

خلال الأسابيع الأولى من العمل، اتّخذ نيوتن مسكناً في غرفة صغيرة رطبة مجاورة تماماً لآلات الضرب ذات الضجة الشديدة والتي يقوم بتشغيلها ثلاثمائة رجل وعشرات الخيول (تذكر الروث الناتج هناك الذي كانت تكلفه نقله تبلغ 700 جنيه) . كان يتواجد في موقع العمل عند بدء العمل الساعة الرابعة صباحاً وعندما كانت تستلم الوردية الليلية عملها، ستة أيام في الأسبوع . قام بدراسة العملية برمتها بتفاصيلها الدقيقة، وكان يكتشف على الدوام طرقاً لتسريع عملية إنتاج القطع النقدية . وفيما بعد، اشترى لنفسه منزلاً جميلاً في لندن وبدأ يعيش كالنبلاء، لكن تعلقه الهوسي بعمله في دار السكّ لم يفارقه .

ورغم أنه كان يعمل ست عشرة ساعة يومياً، شرع نيوتن في تثقيف نفسه ليصبح رجل اقتصاد. كان يقضي وقتاً طويلاً قدر استطاعته مع أشخاص من نوع لوك ومونتاجو ولوندرز، كما كان يقرأ كل ما تقع عليه يده حول الموضوع. ثم بدأ يكتب - وبكثرة - حول تاريخ الاقتصاد والتجارة وأنظمة النقد. ونظراً لعدم توفر آلة نسخ، قام بتوظيف شبان لنقل نسخ عن كل ما يكتبه. وطوال ذلك الوقت كان يقوم بمناورات لإقضاء نيل والحلول محله كمدير لدار السك. كان يسعى دائماً ليكون تحت الأنظار قدر المستطاع، يصطدم مع المتعهدين الحكوميين بشأن الأسعار التي يفرضونها على دار السك، ثم يدخل في صراع عنيف مع حاكم برج لندن، حيث كانت تقوم دار السك. لم يكن يشعر بالكلل وهو يحاول التغلب على القصور البيروقراطي (والقصور هو مبدأ فيزيائي شكل جزءاً لا يتجزأ من بحثه العلمي) ووصل لدرجة بث عملاء سريين في الأرياف لاستئصال الأوغاد الذين استمروا بالاقتطاع من قطع النقد. وبدأ هذا الرجل، الذي كان منطوياً ومتزمتاً، بالتردد على أخط بيوت الدعارة في المدينة لتدبير لقاءات سرية مع مخبرين من المواخير ودور تعاطي الخمر. كان يقوم بالاستجابات ويحضر تنفيذ أحكام الإعدام شنعاً، كما كان يحتفظ بوصف مفصل لكل شيء.

وفي كانون الأول من سنة 1699، توفي نيل وحصل نيوتن أخيراً على الترقية التي كان يصبو إليها منذ زمن بعيد، صار مديراً لدار السك.



لنعد الآن إلى الوراء قليلاً. خلال التحول الكبير في سك النقد خلال الفترة 1695 - 1696، حاولت الحكومة تخفيض سعر الجنيه المتضخم بأن رفضت قبول الجنيهات في مدفوعات الضرائب لقاء سعر أعلى من 22 شلن. ورغم ذلك، كان سعر 22 شلن يعتبر مربحاً من أجل استيراد الذهب لضربه

جنيهاً وصرفها بعملات فضية، ومن ثم صهر الفضة بشكل سبائك يجري تصديرها إلى الشرق. ولما كانت الفضة هي أساس التعامل النقدي اليومي في إنكلترا، وهي المعيار الذي يحدد قيمة الباوند الإسترليني، فإن هذه العملية ما كان يسمح لها بالاستمرار إلى ما لا نهاية. كما أنه لم يكن بالإمكان تحمل بقاء الفرق بين المعدنين بشكل قطع نقدية وسبائك.

وكان لا بد من تراجع شيء ما. ولم يكن هناك من شك في أن سعر الذهب هو الذي سيتراجع. وقد جاء في تقرير خاص صدر عن مجلس التجارة في 22 أيلول من سنة 1698: «بالنظر لاستحالة أن يكون المعيار الصحيح للتجارة أكثر من معدن واحد، وبما أن العالم قد قرر بحكم الموافقة والمواءمة أن الفضة ستكون هي المعيار، فإن الذهب، سيعتبر سلعة... وستكون قيمته على الدوام عرضة للتغيير»⁽⁴⁶⁾.

وفي شباط 1699، خفضت الخزينة السعر المقبول للجنيه ليصبح 21 شلن وست بنسات آملة بذلك وقف العملية. انخفضت واردات الذهب قليلاً، ولكن في سنة 1701 وصلت إلى بريطانيا واردات بلغت رقماً قياسياً وهو 1,5 مليون باوند، واستمرت الفضة في الإبحار باتجاه آسيا. ولما كان نيوتن مديراً لدار السك، أصدر تقارير حول الموضوع في سنتي 1701 و1702، مشيراً إلى أن قيمة وزن الذهب في الجنيه، حسب أسعار الصرف الراهنة، كانت أعلى منها في باقي الدول الأوروبية بمعدل ما بين تسعة بنسات إلى شلن كامل (أي 12 بنساً). وكانت توصياته المشددة هي تخفيض آخر للجنيه إلى 21 شلن. وقد أدّى تجدد القتال مع فرنسا إلى قطع الواردات من الذهب بعض الوقت وجعل أية تغييرات إضافية على النقد أمراً غير ضروري وذلك إلى حين توقيع معاهدة أوترخت سنة 1713. وعند تلك النقطة، استعاد تدفق واردات الذهب قوته. وخلال السنوات الثلاث التالية، دخل ما يربو على أربعة ملايين باوند. وعندما قامت شركة الهند الشرقية، سنة 1717، بتصدير ثلاثة ملايين أونصة من الفضة،

لجأت السلطات مرة أخرى، يحدوها الأمل، إلى حكمة السير اسحق نيوتن.

وقد أصبحت الوثيقة التي أطلق عليها اسم «بيان إلى أصحاب السمو السادة المفوضين بعائدات جلالته» وثيقة مشهورة في تاريخ النقد. إن قراءة هذه الوثيقة لهي عمل مضمّن، ولا يعدو جوهر محتواها أن يكون سرداً حسابياً بسيطاً لقيّم الأوزان المتعددة للذهب والفضة في الدول المختلفة. ولم تكن تلك المهمة المحددة لتتطلب عقلاً علمياً جباراً. ومع ذلك، كُتبت الخلود لكلمات نيوتن وللتوصيات التي أنهى بها مقالته منذ لحظة ظهورها.

ونورد هنا مثلاً عن الطابع الأدبي لذلك «البيان»، وهي الجمل الافتتاحية لجوهر تلك الوثيقة:

اقترح، بكل تواضع، أن يجرأ ما وزنه باوند ترويسي من الذهب الخالص و11 أونصة صافية وأونصة واحدة من الخلائط إلى 44 جنيهًا ونصف، وأن يجرأ ما وزنه باوند واحد من الفضة و11 أونصة و2 بنس وزن صاف، ووزن 18 بنس من الخلائط إلى 62 شلنًا وحسب هذا المعدل تكون قيمة وزن باوند من الذهب الصافي 15 باوندًا و6 أونصات و17 بنسًا وخمس قممات من الفضة الخالصة، مما يجعل قيمة الجنيه مساوية لباوند واحد وشلن واحد وستة بنسات بالعملة الفضية⁽⁴⁷⁾.

ويمضي نيوتن في إجراء حسابات مماثلة للبيستول الإسباني وجنيهات لويس الذهبية الفرنسية والدوكات الهولندية والمجرية، إضافة لدراسة الأوضاع في إيطاليا وألمانيا وبولندا والدانمرك والسويد والصين واليابان. وأكد أن الطلب على الفضة من أجل التصدير: «قد رفع سعر الفضة القابلة للتصدير بحدود 2 - 3 بنسات فوق سعر الفضة الموجودة في النقد، مما شكل إغراء لتصدير قطع النقد الفضية أو صهرها بدل دفع 2 - 3 بنسات زيادة من أجل الفضة الأجنبية»⁽⁴⁸⁾.

وتنتهي البراهين التي يسوقها نيوتن إلى ملاحظة مفادها «يبدو أن الحل الأنسب هو في إنقاص ما قيمته 10 - 12 بنساً من الجنيه، بحيث تكون نسبة الذهب إلى العملة الفضية في إنكلترا هي نفسها كما يجب أن تكون ضمن سياق التجارة والمبادلات في أوروبا»⁽⁴⁹⁾. وعلى أساس نصيحة نيوتن، أصدرت وزارة الخزانة بياناً في 22 كانون الأول سنة 1717، يمنع أي شخص من دفع أو استلام قطع نقدية من فئة الجنيه الذهبي على أساس قيمة 21 شلناً تماماً. ولم تأت النتيجة حسب التوقعات. فقد أخطأ نيوتن في نقطتين:

النقطة الأولى: تبين أن قيمة 21 شلناً كانت عالية جداً بالنسبة للجنيه: فخلافًا لتوقعات نيوتن، استمرت واردات الذهب وصادرات الفضة، ولو بمعدل أقل. واستمرت العملية، في الواقع، لمدة ثلاثين سنة بعد سنة 1717، كانت عندها القطع النقدية الفضية ذات الوزن الكامل قد اختفت من التداول.

والنقطة الثانية: كان نيوتن على ثقة من أن قوانين العرض والطلب ستحل الأمر، بحيث تزول المشكلة ببساطة مع مرور الوقت. كما كان واثقاً من أن الزيادة المستمرة في عرض الذهب ستخفض من سعر الجنيهات المقسمة إلى فئات الشلن الفضي وكتب نيوتن قائلاً: «إذا تُرك الأمر وشأنه، إلى أن يصبح النقد الفضي أكثر ندرة، سينخفض سعر الذهب من تلقاء نفسه... وعلى هذا فإن السؤال هو ما إذا كان سعر الذهب سيُخفّض من قبل الحكومة، أم إنه سيُترك وشأنه لينخفض من تلقاء نفسه، نتيجة الحاجة إلى النقد الفضي»⁽⁵⁰⁾؟...



لم يكن ذلك ما حصل، على الإطلاق. فقد تبين أن تكهنات نيوتن كانت خاطئة عند مستوى أكثر جوهرية من مجرد توقع أن قوانين العرض والطلب ستضع الأمور في نصابها. كان هو مصيباً في أن قيمة الذهب ستخفض في نهاية الأمر بالنسبة للفضة، لكنه شأن الكثير من الاقتصاديين منذ ذلك

الوقت، أخطأ في افتراض أن المستقبل سيكون كما الماضي. لا شك بأن شؤون الاقتصاد أصعب بكثير من الفيزياء، حتى بالنسبة لشخص عبقرى مثل نيوتن.

وحدث ما لم يكن بالحسبان: لم ينخفض سعر الذهب «من تلقاء نفسه». بل إنه في الواقع لم ينخفض أبداً. وبدلاً عن ذلك استقر سعر الجنيه عند 21 شلناً، بينما أخذت قطع النقد الفضية تُصرف بأعلى من قيمتها الاسمية. واستمرت خسارة الذهب بالنسبة للفضة، لكن السعر الذي تغير لتحقيق هذا التحول كان سعر الفضة لا سعر الذهب. ورغم أن النتيجة النهائية كانت نفسها في الحالتين، إلا أن الأسواق ذاتها، دون أية قرارات اتخذت بناءً على نصائح المستشارين ودون أية بيانات، قامت بهدوء ولكن بشكل حاسم، بإحلال الذهب مكان الفضة كمعيار للباوند.

وكما يحدث في غالب الأحيان، كانت الأسواق تسبق المسؤولين الرسميين. فحتى سنة 1730، كان جون كوندويت، الذي خلف نيوتن في دار السك، لا يزال يردد المقولة القديمة ذاتها بأن «إن الذهب يعتبر سلعة فقط، وبذلك يجب أن يرتفع سعره أو ينخفض وفقاً لما يقتضيه الظرف. إن أونصة الفضة الخالصة، في جميع الأحوال، هي المعيار الثابت الذي لا يتغير بين أمة وأخرى»⁽⁵¹⁾. غير أن الحقيقة كانت قد انطلقت بقوة وبصورة قاطعة في الاتجاه المعاكس اعتباراً من سنة 1717. ولمدة تزيد على مائتي سنة، بقي سعر الذهب في بريطانيا ثابتاً عند 3 باوندات، 17 شلناً و10,5 بنساً، بينما خضع سعر الفضة لتقلبات عنيفة^(*). وإلى حين حدوث التخفيض الرسمي للباوند أثناء الأزمة الرهيبة سنة 1931، بقي الرقم 3 باوندات، 17 شلناً، 10,5 بنساً نوعاً من توليفة سحرية مقدسة للأعداد، حكمت السياسة المالية الإنكليزية.

(*) الرقم 3 باوندات و 17 شلناً و 10,5 بنساً هو نتيجة تحويل 129,4 قمحة من الذهب في الجنيه إلى سعرها المالي البالغ 21 شلناً.

كانت تلك النتيجة غير المتوقعة انعكاساً مباشراً لتزايد شعبية الجنيه . كان وزن الجنيه الثابت ونقائه يشكّلان تناقضاً صارخاً مع الوضع الرث للنقد الفضي حتى جاء التحوّل الكبير في سكّ النقد، بحيث أن الناس كانوا يفضلون قبول الجنيه كلما أمكنهم ذلك، كان المصرفيون يحتفظون به كاحتياطي، وكان جامعو الضرائب يفضلونه لتفادي المجادلات بشأن قيمة القطعة الفضية المهترئة، كما أن النشاط الاقتصادي في بريطانيا كان قد تطور في ذلك الوقت لدرجة لم تعد معها فئة نقدية كبيرة كالجنيه نوعاً من التحفة الغريبة غير المناسبة .

ومنذ لحظة اعتلاء الملكة إليزابيث الأولى العرش سنة 1558 وحتى تأسيس بنك إنجلترا سنة 1694، وهي مدة بلغت 136 سنة، لم تُصدر دار السكّ أكثر ما قيمته 15 مليون باوند بالنقد الذهبي، كان نصفها من الجنيهات التي ظهرت بعد سنة 1663. وخلال السنوات الخمس والأربعين، بين سنتي 1695 - 1740، ضربت دار السكّ ما قيمته 17 مليون باوند بالنقد الذهبي . أما فيما يتعلق بالفضة، فقد كان الأمر على العكس تماماً: 20 مليون باوند خلال الفترة الأولى مقابل 1 مليون باوند خلال الفترة التالية⁽⁵²⁾ .



إن إسحاق نيوتن يُعتبر البطل الزائف في هذا الفصل من القصة . فبغضّ النظر عن إنجازاته العلمية، يستحق هذا الرجل مكانة بطولية بصفته أول موظف حكومي في التاريخ امتلك الجرأة الكافية في تطبيق قوانين العرض والطلب لوضع تكهنات اقتصادية تحدد السياسة العامة . لكنه يبقى، مع ذلك، بطلاً زائفاً، لأنه أَسْتَنَّ تقليداً لازم الفصول اللاحقة من هذا التاريخ: وهو التكهّنات الاقتصادية التي يضعها رجال سياسة ويثبت خطؤها في النهاية! . . . لقد كانت

تكهنات نيوتن المتعلقة بالحركة المستقبلية للتفاحة أفضل من تلك المتعلقة بسعر الذهب.

أما البطل الحقيقي لهذا الفصل، وهو الجنيه، فقد انتهى نهاية غريبة. فبوصفه السليل المباشر للدينار المديني الخاص بكرويسوس، وبيزنط قسطنطين، والدوكة والغينوين والفلورين، ظلَّ الجنيه قطعة النقد الذهبية الأساسية في بريطانيا لمائة سنة أخرى بعد الأحداث التي روينها. وفي سنة 1821، في عهد جورج الرابع، انتهى الجنيه رسمياً ليحل مكانه السُفْرَ Sovereign، الذي جعل مساوياً تماماً لباوند واحد بدلاً من القيمة المربكة للجنيه والبالغة 12 شلناً.

استمر بقاء الجنيه، ولكن لا كعملة بل كفتة أو وحدة حساب غريبة نوعاً ما. كان للأسعار المقدّمة بالجنيه وقع رفيع يذكر بالماضي المجيد. فالأطباء في شارع هارلي كانوا يطلبون أجورهم بالجنيه، كما كانت المجوهرات والثياب الراقية تُسعر بنفس الطريقة. لكن الواحد والعشرين شلناً كفتة نقدية لم تعد تحمل أي معنى عندما انضمت بريطانيا إلى بقية العالم وتخلّت عن شلناتها وبنساتها التاريخية لتستبدل بها النظام العشري سنة 1969. وأخيراً تلاشى الجنيه، وظل ذكرى رومانسية أو هدية ثمينة تقدم إلى الأطفال في عيد الميلاد، في المناسبات، من الجدّين المحبّين اللذين لا يزال بحوزتهما القليل من القطع النقدية الجميلة الموسومة بخاتم الفيل الصغير.

ومع ذلك، فإن العملية التي بدأها الجنيه قدر لها أن تمضي بعيداً في المستقبل، فمنذ اللحظة التي رسّخت فيها الأسواق سيادة الذهب كمعيار سنة 1717، لم يلتفت الإنكليز أبداً إلى الوراء. وخلال المائتي سنة التالية، سارت معظم شعوب العالم على هديهم، ولو أن ذلك لم يكن دائماً بناء على رغبة تلك الشعوب. لم تفقد الفضة سحرها على الإطلاق ولم يستطع الذهب أبداً أن يؤدي دورها دون صعوبة. سيتحدث الفصل التالي عن أكبر العثرات التي واجهت الإنكليز في سعيهم لتدبر أمور عملتهم لدى استعمال الذهب كمعيار.

13

المبدأ الصحيح والشر المستطير

في 22 شباط من سنة 1797، دخلت ثلاث فرقاطات من البحرية الفرنسية إلى ميناء قرية الصيد الصغيرة فيشغارد الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي لمقاطعة ويلز وشرعت بإنزال ما يقارب من ألف و مائتي جندي مسلّح. وسرعان ما وُوجهت هذه الغزوة الصغيرة بالمقاومة من قبل الميليشيا المحلية بقيادة لورد كودور^(*). ووقعت أعين الفرنسيين أيضاً على قوات عسكرية تقترب منهم، وقد أوحى معارفهم الحمراء وقبعتهم السوداء الطويلة للفرنسيين بأنهم كانوا يواجهون فرقة من الوحدة البريطانية ذات القوة الفائقة، حراس غرينادير - وهي أشد خطراً من سابقتها.

ولم تكن تلك الزُمرة التي أثارت الذعر شيئاً من هذا القبيل. فسرعان ما اكتشف الفرنسيون أنها لم تكن سوى مجموعة من النساء الويلزيات اللواتي كن

(*) كان «ثين أوف كودور» هو اللقب الذي خلعه الملك دنكان على ماكبث - كما تنبأت الساحرات الثلاث - في ذات الأمسية التي كان ماكبث وزوجته قد قرّرا قتل الملك. لا يزال هناك من يحمل لقب لورد كودور حتى وقتنا الحالي!

يرتدين أزياء المهرجانات التقليدية(*) . لم تمنع تلك الأزياء النساء من ضرب الجنود الفرنسيين الذين استبدت بهم الحيرة . وكانت إحدى النساء ، واسمها جيماما نيكولاس ، من المهارة في استخدام مذكراتها بحيث نُسب إليها الفضل في أسر أربعة عشر جندياً فرنسياً⁽¹⁾ . وقد أرغم القائد الفرنسي ، وكان جنرالاً أمريكياً من أصل إيرلندي ، على الإذعان لاستسلام مهين .

وكانت الإشاعات حول غزو فرنسي وشيك قد راجت لعدة أشهر مع تواتر ورود تقارير من باريس تشير إلى هذا الخطر . كما كانت السفن الحربية الفرنسية قد تجمعت في بريست في نهاية سنة 1796 واتجهت نحو شمال إيرلندا في وقت غير بعيد من عيد الميلاد ، ويبدو أن الآمال كانت تراود الفرنسيين بأن الإيرلنديين سينضمون إليهم في هذا الغزو . وفي 21 شباط ، سرت إشاعة كاذبة حول وجود سفن فرنسية قبالة بيتشي هيد على الساحل الجنوبي الشرقي ، مما حمل السفن الحربية البريطانية على الإبحار من مرفأ بورتسموث . وفي اليوم التالي ، وقعت معركة فيشغارد .

إن ما كان يدور في ذهن الفرنسيين بشأن هذه الحملة لا يزال يلفه الغموض . فقد كان نابليون مشغولاً بغزو إيطاليا ، كما أن فيشغارد كانت بعيدة عن مراكز القوى البريطانية أكثر مما يمكن لأحد تصوره . ويبدو أن أكثر التفسيرات منطقية هو أن الفرنسيين كانوا يقومون بمسعى رخيص التكاليف

(*) إن المصدر الذي استقيت منه تفاصيل هذه المغامرة ، وهو Yahoo.com «ويلز في

بريطانيا: الخط الزمني التاريخي 1793 Wales on Britannia: History Timeline

1793-، يضيف أن الجنود الفرنسيين كانوا سكارى مما سهّل مهمة هزيمتهم . كما أن

هناك دليل على أن الجنود الفرنسيين كانوا من المحكومين الذين ألبسوا بزّات الجنود .

إن اسم فيشغارد بلغة ويلز هو أبيرغون ، ولا تزال حانة رويال أوك المحلية تحتفظ

بنسخة عن المعاهدة التي أنهت الغزو الفرنسي .

ولكن متعمد لخلق الذعر في صفوف الإنكليز . فإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر هذه، نرى أن خطتهم لاقت نجاحاً هائلاً.

إن المسعى الفرنسي الأخرق، شأنه شأن الكثير من الأحداث في التاريخ، أدى إلى نتائج عويصة لم تكن في الحسبان. فقد كان لتأثيره النهائي أصداء وصلت إلى ما هو أبعد من قرية فيشغارد أو الذعر الذي عم طول البلاد وعرضها نتيجة تلك القصة الهزلية. إن تسلسل الأحداث الناتجة عن فيشغارد أدى مع الوقت إلى حدوث جدل كبير حول الذهب وأسباب التضخم والمكانة الدولية للباوند الإسترليني والدور المناسب لبنك إنجلترا في ذلك كله. وقد تصدرت صفحات الجرائد الآراء المتعلقة بتلك الأمور والتي أدلى بها أرفع القادة السياسيين وأكثر الاقتصاديين والمصرفيين تمتعاً بالاحترام. وقد استرجع ذلك الجدل كل الخلافات التي نشأت بين لوك ولوندرز إبان مرحلة التحول الكبير في سكّ النقد قبل مائة سنة خلت، كما أن أصداءه عادت لتتردد بعد 125 سنة في أعقاب الحرب الرهيبة التي اندلعت خلال الفترة 1914 - 1918، وقاد هذا الجدل السياسة البريطانية وصولاً إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، بعد أن أصبحت مهزلة فيشغارد نسياً منسياً.



إن الهياج الذي أحدثه الغزو الفرنسي أثار موجة من الاندفاع لسحب الذهب من المنظومة المصرفية، وذلك عندما اقتحم المواطنون المذعورون مكاتب المصارف لصرف نقدهم الورقي، وكان كله تقريباً عبارة عن أوراق نقدية Bank notes صادرة عن بنك إنجلترا وأخرى صادرة عن بنوك أصغر. وفي حين كانت الأوراق النقدية الخاصة ببنك إنجلترا أكثر أشكال النقد الورقي قبولاً لدى التداول - وكان يشار إليها عادة باسم الأوراق النقدية لبنك إنجلترا -

كان مرد الخوف الأعظم هو مصير المصارف الصغيرة وإمكانية قبول أوراقها النقدية في المدفوعات في حال وقوع الغزو.

وبعكس العملة الورقية، كان الذهب يعتبر النقد الأساسي، فقد كانت قيمته عصية على الدمار كما أنه مقبول على الدوام بغض النظر عن سيتولى الحكم، حتى ولو كان الفرنسيون. وكانت مجرد فكرة أن احتياطي الذهب في بنك إنجلترا كان يتناقص بسرعة، كافية لتلعب دور النبوءة التي تحقق ذاتها بذاتها، وذلك عندما اندفع الناس إلى المصارف لتحويل نقودهم الورقية إلى ذهب ما دام هناك بعض الذهب المتبقي للسحب.

وفي يوم السبت الواقع في 18 شباط، أي قبل حادثة فيشغارد، كانت المخاوف من وقوع غزو فرنسي قد تسببت في حدوث سباق نحو المصارف في نيوكاسل (التي تبعد 350 ميلاً عن فيشغارد)، مما أجبر المصارف المحلية على إغلاق كواتها في العشرين من نفس الشهر. وسرعان ما انتشرت موجة الذعر لتصل إلى لندن ومدن رئيسية أخرى. كانت المسحوبات تعمل على استنزاف احتياطي الذهب في بنك إنجلترا بمعدل 100,000 باوند إسترليني في اليوم، وذلك من أصل احتياطي من الذهب كان بالأصل قد تقلص تحت وطأة ظروف الحرب من 7 ملايين باوند إسترليني في نهاية سنة 1794 إلى 5 ملايين باوند إسترليني في نهاية سنة 1795، ثم إلى ما لا يزيد عن 2 مليون باوند إسترليني تقريباً في نهاية سنة 1796⁽²⁾.

وصلت إشاعة «الغزو» في فيشغارد إلى لندن صبيحة يوم السبت الخامس والعشرين، أي بعد ثلاثة أيام من الحادثة، مما أرغم إدارة بنك إنجلترا على مواجهة الاحتمال البغيض وغير المسبوق برفض صرف النقد الورقي بالذهب. قام مديرو البنك بإبلاغ رئيس الوزراء بيت الذي بعث برسالة عاجلة إلى الملك جورج الثالث في ويندسور مساء السبت بأن ينضم إلى المجلس الذي سينعقد في بنك إنجلترا يوم الأحد. وقد ضمّ اجتماع يوم الأحد، بالإضافة إلى الملك،

كلاً من بيت ورئيس مجلس اللوردات وحاكم بنك إنجلترا ونائبه واثنين من المدراء. وفي ختام الاجتماع، أصدرت الحكومة قراراً تم اتخاذه في المجلس، كانت أهم فقرة فيه هي التالي:

إن الدواعي القاهرة للمصلحة العامة تقتضي بأن يتوقف مدراء بنك إنجلترا عن صرف أي نقد (أي ذهب) بشكل مدفوعات، إلى حين أخذ رأي البرلمان بهذا الشأن واعتماد الإجراءات المناسبة للحفاظ على وسيلة التداول⁽³⁾.

وفي التاسع من آذار حوّل مجلس العموم القرار المذكور إلى قانون مكتمل، وهو ما سمي بقانون التقييد، الذي أحلّ بنك إنجلترا من أي نتائج قضائية قد تترتب على رفضه دفع عملة ذهبية مقابل العملة الورقية. كما أضفى القانون صفة الرسمية على اعتبار جميع المدفوعات بالأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا «مدفوعات نقدية». وأعلنت على الأثر حملة علاقات عامة بقصد طمأنة الرأي سنة وللحيلولة دون تحول أزمة الذهب إلى حالة من الذعر أكثر عنفاً. وفي يوم الاثنين، السابع والعشرين من شباط، نشرت صحيفة التايمز اللندنية مقالاً افتتاحياً، كانت كلماته شبيهة بالنداءات التي كانت تُطلق في أحلك أيام معركة بريطانيا سنة 1940، ناشدت فيه استعادة الروح القتالية الإنكليزية التي سادت أيام الأرماد الأسبانية، عندما كان الخطر الذي يهدد الحياة والممتلكات أعظم بكثير. وفي ظهيرة ذلك اليوم، اجتمع كبار المصرفيين والتجار في لندن في مانشن هاوس، مقر عمدة المدينة، وأصدروا بالإجماع قراراً يعلنون فيه عن عزمهم على أن يقبلوا دون تردد الأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا لأي مبلغ مدين لهم به، وعن أنهم سيقومون شخصياً بالدفع بالأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا. وقد نشر هذا القرار، الذي أضيف إليه أربعة آلاف توقيع، في الصحف في كل أنحاء البلاد. وبعد ذلك، أصدر مدراء بنك إنجلترا

بياناً أعلنوا فيه أن المصرف كان يتمتع «بوضع في غاية الرخاء والازدهار بحيث يستطيع تبديد أي شك في سلامة أوراقه النقدية، وأن موجوداته (وهي في معظمها استحقاقات من المقترضين) تفوق التزاماته بحدود 4 ملايين باوند استرليني، وذلك دون حساب الدين المترتب على الحكومة والبالغ زهاء 12 مليون باوند استرليني»⁽⁴⁾. وقد كان هذا التأكيد المطمئن بشأن الوضع المالي لبنك إنجلترا في منتهى الأهمية، نظراً لأن كثيراً من المصارف الأصغر كانت إما أفلسست أو عانت من تدهور خطير في وضعها خلال فترة الغليان التي أثارها الإعلان الأصلي للحرب ضد الثورة الفرنسية سنة 1793⁽⁵⁾.

ورغم كل التهذئة بشأن أوضاع بنك إنجلترا، إلا أن القرار الذي اتُخذ في مجلس المستشارين في 26 شباط وقانون التقييد الذي تلاه شكلاً صدمة. فلم يكن لهذه الأزمة سابقة في التاريخ حتى تلك اللحظة. فكثيراً ما قامت الحكومات في أوقات الحروب الأخرى بتخفيض قيمة نقدها، ولكن ذلك لم يكن يشمل سوى القطع النقدية. كان الصينيون قد خلقوا جواً من الفوضى بعملاتهم الورقية، ولكن دون أن يمس ذلك القطع النقدية. كانت تلك المرة الأولى التي تنتكر فيها الأسواق لعملة ورقية كانت قابلة للتحويل بحرية إلى قطع نقدية ذهبية أو إلى سبائك ذهبية، وهو حق كان قائماً لمدة تزيد على القرن. وقد تم تأسيس بنك إنجلترا نفسه على أنه أنموذج للقوة المالية والمسؤولية. كانت الأوراق النقدية الصادرة عنه «جيدة كالذهب». وبالفعل، كانت عملة بنك إنجلترا، المزدانة بخاتم المؤسسة والمحفور عليها صورة بريطانيا وهي تجلس فوق كومة من النقود، كانت تلك العملة أكثر قبولاً من تعهدات الحكومة ذاتها.

وفجأة تغير كل ذلك. فمع خلو الأقبية من الذهب، لم تعد العملة الورقية الصادرة عن بنك إنجلترا سوى قطع من الورق. صحيح أن الاستحقاقات من المقترضين قد تكون أكبر من التزامات المصرف، ولكن تلك الاستحقاقات

كانت أبعد ما تكون عن الذهب، وحتى لو سدّد المقترضون ديونهم، فلن يكون لدى المصرف سوى عملة ورقية يدفع بها التزاماته.

ويمكن استنتاج تأثير هذا التفكك المفاجيء من خلال مذكرات مصرفي إسكوتلندي وهو السير ويليام فوربس، الذي يستعيد تلك التجربة في كتاب «مذكرات مؤسسة مصرفية» Memoirs of a Banking House، الصادر سنة 1803. يصف فوربس شعوره في صبيحة الأول من آذار عندما وصلت إلى أدنبرة أول أخبار «تلك الحادثة المثيرة للاهتمام»:

كنت واثقاً من أن البلاد قد دُمّرت فوق ما يمكن إصلاحه، بعد حدوث تلك الظروف الجديدة والمفزعة في بنك إنجلترا الذي كان يعتبر حصن الأرصدة العامة والخاصة... لم يعد هناك مجال لأية كياسة أو لباقة عندما يكون لزاماً علينا أن نفكر بما يكفل بقاءنا جميعاً في هذا الظرف الطارئ... وفي اللحظة التي انتشر فيها بين الناس خبر القرار بعدم دفع أي نقد، حدثت حالة من الفوضى والهيّاج لا يمكن لمن لم يرها أن يتصورها. لقد ازدحم مكتب المحاسبة حتى الباب بأشخاص كانوا يطالبون بصخب بأن تدفع لهم استحقاقات إيصالات الفائدة ذهباً... كان معظمهم من أبناء الطبقات الغارقة في الجهل... كانوا يزعمون معاً مطالبين بصرف النقود... وجرى تخزين القطع الذهبية والفضية لتختفي فوراً⁽⁶⁾.

ومع ذلك، فإن الأسلوب الذي تعامل به الإنكليز مع تلك القضايا، بعد انقضاء الأزمة، كان استثنائياً بقدر الحزم الذي أبدته السلطات في لحظة حدوث أزمة لم يسبق لأحدهم أن واجهها من قبل. ويمضي فوربس في سرده للأحداث قائلاً: «كانت مفاجأة سارة أن نرى كيف أنه وخلال فترة قصيرة من بدء تعليق الدفع بالنقد، توقف تدافع الناس إلينا، وكيف رضخت البلاد بهدوء... لإجراء

صفقات كل الأعمال بواسطة العملات الورقية التي لم يعد مصدروها يدفعون لقاءها نقداً كما في السابق».

لم يكن هناك أي جدل ضد مبدأ ضرورة استمرار الذهب كأساس مركزي للنظام المالي، وضد فكرة أن الصرف بالقطع الذهبية سيعود يوماً ما. إن اللغة التي صيغت بها تلك السلسلة الطويلة من القرارات الحكومية التي صدرت لاحقاً، تُظهر تماماً أن معظم الناس كانوا يعتقدون أن كل تلك الإجراءات كانت تدبيراً مؤقتاً وأن الأوضاع الطبيعية لن تلبث أن تستعاد. كانت الغاية برمتها هي الوصول إلى نقطة تعود فيها من جديد إمكانية تحويل النقد الورقي إلى ذهب عند الطلب. استمر الحظر 24 سنة، وهو مدة لم يكن يتوقعها أكثر المراقبين تشاؤماً. لكن الثقة الواسعة الانتشار بأن تلك المأساة لا بد وأن تنتهي نهاية سعيدة كانت تعني أن قبول النقد الورقي الصادر عن بنك إنجلترا لم يعد موضع تساؤل في أي مكان. واستمر النقد الورقي في أداء وظيفته وكأن شيئاً لم يحدث لاحتياجات الذهب. وعندما قال وينستون تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية: «إن إنكلترا تخسر كل المعارك ما عدا المعركة الأخيرة»، فإنه كان بذلك ليعكس روحاً طالما كانت نموذجاً لإحساس الإنكليز بأنفسهم ودولتهم.



لنعد قليلاً إلى الوراء ليتسنى لنا إلقاء نظرة أفضل على تلك الأحداث المثيرة. وقد يفيدنا هنا بعض الإلمام البسيط بالتاريخ ونظرة شاملة نلقيها على آليات النظام النقدي الإنكليزي.

من المهم أن نعرف أن النظام النقدي الإنكليزي - شأنه شأن النظام السياسي الإنكليزي - كان قد تطور عبر التجربة والخطأ، دون أن يلحقه جمود النظم والشروط القانونية الذي يميز نظام الحكومة الفرنسي الذي لم يقوم نابليون، ولا من جاء بعده، بعمل أي شيء للتخفيف منه. كان يجري تداول

المال الخاص والعام سوية وكانا يقويان بعضهما بعضاً. كانت أموال الحكومة هي النقد، الذي كان الجنيه الذهبي يشكل معظمه، رغم أن قطع النقد الفضية وقطع أخرى تذكارية من فئات أصغر كان يجري تداولها أيضاً^(*). وقد بدأت أوراق مالية خاصة تحل محل القطع النقدية في الصفقات الكبرى، وذلك قبل أكثر من مائة سنة من أزمة سنة 1797. وكما رأينا سابقاً، كانت الحوالات كثيراً ما يتم تجييرها من مالك لآخر بحيث تتحول إلى نقود ورقية من نوع ما. وإضافة لذلك، كان كثير من الأشخاص الذين يملكون قطعاً نقدية ذهبية يقومون بإيداعها لدى صائغ بهدف حمايتها لقاء إيصال بقيمة الذهب، وكان يمكن استخدام الإيصال كوسيلة للدفع لأنه كان قابلاً للصرف بالذهب لدى الطلب. والواقع أن معدل إنتاج الذهب بصورة إجمالية، خلال القرن بكامله بلغ عشرين طناً فقط في السنة⁽⁷⁾.

والأهم من ذلك أن الصرافة نمت بوتيرة سريعة خلال القرن الثامن عشر، وكان من المألوف أن تدفع المصارف عائدات قروضها إلى زبائنها بشكل كمبيالات وكان يجري تداول تلك الكمبيالات، ذات الفئات المختلفة والدمغة الشفافة لمقاومة التزوير، كنقد. عندما تأسس بنك إنجلترا سنة 1694، وقام بتقديم القرض الأصلي البالغ 2.1 مليون باوند إسترليني إلى الحكومة، دفع المصرف إلى الحكومة جزءاً من العوائد بشكل أوراق نقدية استخدمتها الحكومة لشراء التموينات من أجل حملتها ضد لويس الرابع عشر. وقد جرى تداول تلك الأوراق بين دور الأعمال وبين عامة الناس كنقد، لكن بعض المصارف الأخرى احتفظت بها بشكل احتياطي لتغطية المسحوبات من الودائع.

كان لهذه التركيبة غير المدروسة نتائج بعيدة الأثر. فبما أن حجم الأوراق

(*) في سنة 1816 أصدر البرلمان قراراً بأن القطع الفضية ستعتبر منذ تلك اللحظة قطعاً تذكارية وستقبل فقط حسب قيمتها الاسمية لا حسب محتواها من المعدن.

النقدية حل محل نقد الحكومة في التداول اليومي، انضمت مبالغ الأموال المتوفرة، التي كانت قيد الاستعمال اليومي، بشكل مباشر إلى حجم الاعتماد الذي كانت تؤمنه منظومة المصارف ذات الملكية الخاصة. ومن حيث الأساس، تجاوز القطاع الخاص القطاع العام بصفته المحرك الرئيسي في عملية خلق المال. ورغم أن معظم المال المستخدم حالياً هو بشكل حسابات جارية أكثر منه عملة ورقية، إلا أن العلاقة الأساسية التي كانت تربط بين الاعتماد المصرفي ومبالغ الأموال المتوفرة في القرن الثامن عشر، لا تزال على حالها. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، كانت حصة متزايدة من المال قد تم حفظها بشكل شيكات وإيداعات تشبه كثيراً ما نعرفه في عصرنا الحالي.

إن التطورات المذكورة لا تعني أن قطع النقد والسبائك الذهبية قد فقدت أهميتها بسبب تراجع تداولها بين أيدي الناس. فقد كان النقد الإنكليزي محدداً بوضوح حسب وزنه ذهباً - 129,4 قمحات من الذهب في الجنيه، ويحسب ذلك على أساس أن أونصة الذهب تساوي 3 باوندات إسترلينية و 17 شلناً و 10,5 بنسات. ورغم أن الجنيهات كانت في معظمها محفوظة داخل خُزْن الصياغ أو قيد الحراسة الأمنية في أقبية بنك إنجلترا، إلا أن شعور الاطمئنان لوجودها هناك كان على ما يبدو هو ما يجعل النظام ناجحاً. لقد كان من الممكن دائماً صرف الأشكال المختلفة من الأوراق الخاصة - الحوالات وإيصالات الصياغ والنقد الورقي الصادر عن المصارف التجارية في كل أنحاء البلاد - بأوراق نقدية صادرة عن بنك إنجلترا، وكانت هذه بدورها قابلة للصرف بالذهب، أو بالقطع النقدية Specie كما كانت تُدعى في تلك الأيام. وعلى سبيل المثال، قبل تاريخ 26 شباط 1797، كان بإمكان أي شخص يملك 210 باوند إسترليني بشكل نقد ورقي، أن يذهب إلى بنك إنجلترا في أي وقت ويصرفها بمائتي جنيه ذهبي.

لم يكن أحد يبالي بذلك معظم الوقت. ولكن عندما ازدهرت الأعمال

وأخذ سعر الذهب في السوق بالارتفاع، أو عندما أخذ الباوند الإسترليني يخسر قيمته في أسواق القطع الأجنبي، أصبح بإمكان مائتي جنيه ذهبي أن تُصرف بأكثر من 210 باوندات إسترلينية في أسواق المنطقة التجارية في لندن أو أن تعادل أكثر من 210 باوندات إسترلينية في الأسواق المالية الأجنبية. وفي هذه الحالة، يكون من الأرباح تحويل 210 باوندات إسترلينية بالعملة الورقية إلى مائتي جنيه ذهبي، ومن ثم صرف الجنيهات بمبلغ أكبر في الأسواق المالية.

وفي سنة 1783، أي بعد نهاية الثورة الأمريكية، كان بنك إنجلترا قد بذل جهداً حثيثاً لوقف تلك العملية قبل أن يُتاح لها أن تبدأ. كان نشاط الأعمال الخاصة آخذاً بالتوسع بسرعة، كما ارتفعت الأسعار بنسبة عشرة بالمائة تقريباً عما كانت عليه قبل أربع سنوات مضت، وبدأ مخزون بنك إنجلترا من الذهب في التناقص⁽⁸⁾. وفي مواجهة ذلك، أخذ مديرو بنك إنجلترا برفض تقديم قروض إضافية للتجار وسواهم من المقترضين، مما جعلهم يتوجهون وجهة أخرى للاقتراض. وكانت النتيجة ارتفاعاً حاداً في معدلات الفائدة، وفنور حمى المضاربات، وتحسن فوري في معدل الصرف بين الإسترليني والعملات الأوروبية، وعودة لتدفق الجنيهات إلى أقبية بنك إنجلترا⁽⁹⁾. وهكذا، فإن الإيمان القوي بالذهب حوّل هذا المعدن اللامع، المُعتبر من قبل الغالبية الشكل المطلق للثروة، إلى أداة قوية للضبط والتوازن (وهو دور قِيُض للذهب أن يستمر بالقيام به، بشكل أو بآخر، لا في بريطانيا فحسب، خلال السنوات المائة والأربع والسبعين التالية). وبدا، ما كان يعتبره الجميع من الموجودات الآمنة، وكأنه يقوم بقهر المخاطر التي تحقيق بالاقتصاد برمته.

إن أزمة سنة 1797 وقانون التقييد، اللذين قطعاً تلك الرابطة بين الأوراق النقدية والذهب، قد قضيا تماماً على منظومة الضوابط غير الرسمية ولكن القوية. ومع اختفاء دور الوزن المقابل من الذهب، أصبحت الفعاليات

الاقتصادية تجري كلياً بالعملية الورقية(*) . وهكذا، فإن ابتكار هيين تسونغ غير المقصود، الذي كان قد تسبب بإحداث كوارث قبل مدة قصيرة، وذلك لدى تمويل كل من الثورتين الأمريكية والفرنسية، بسبب الكونتنتنالتز [نقد ورقي صدر أثناء الثورة الأمريكية] والأسيجنات [نقد ورقي أصدرته حكومة الثورة الفرنسية]، أصبح الآن على وشك الظهور للمرة الأولى على الشواطئ المحافظة لبريطانيا العظمى . وقد قال اللورد لانسدون، وهو يمعن التفكير في تبعات قانون التقييد: «إن حمى في لندن هي حمى بقدر ما هي كذلك في باريس أو أمستردام، قد يكون السقوط بطيئاً ربما، وتدرجياً لبعض الوقت، لكنه سيكون مؤكداً»⁽¹⁰⁾ .

بلغ الإصدار الأصلي من الأسيجنات في كانون الثاني سنة 1790 ثمانمائة مليون جنيه فرنسي Livres، وبتاريخ 23 تشرين الأول سنة 1795 كان هناك ما يربو على عشرين بليون جنيه قيد التداول . وقد مهّدت أعمال الشغب، التي أعقبت ذلك في باريس، لارتقاء نابليون إلى السلطة كما أجبرت الحكومة على التخلي عن الأسيجنات العديمة القيمة والاستعاضة عنها بنظام ذي أساس معدني قائم على الذهب والفضة .

من أين جاء الذهب الفرنسي؟ . . كان في معظمه رأس المال الذي عاد بعد أن كان قد هُرب من البلاد أثناء نظام الأسيجنات . وفي الواقع، فإن الأحداث في فرنسا كانت السبب الرئيسي في أن احتياطات الذهب في بنك

(*) إن التحوّلات في السعر النسبي للذهب والفضة قد تكون أدّت إلى وضع معيار للفضة في بريطانيا، لكن الارتباط بالذهب كان قوياً لدرجة أنه تم إيقاف سك النقد الفضي عام 1798، ولم تعد الفضة على الإطلاق تصلح لأن تعرض بشكل قانوني لوفاء الالتزامات ما عدا في حال المدفوعات التي لا تتجاوز قيمتها 25 باونداً إسترلينياً (انظر جيفون، 1875، ص 69) .

إنجلترا كانت على تلك الدرجة من الانخفاض لدى حدوث مغامرة فيشغارد: فالذهب الذي كان الفرنسيون المذعورون قد نقلوه إلى إنجلترا في وقت سابق، بدأ بالعودة إلى فرنسا، مما أنقص احتياطي الذهب في بنك إنجلترا من 6 مليون باوند إسترليني في بداية سنة 1795 إلى 2 مليون باوند إسترليني في بداية سنة 1797. ودون أن يقصد ذلك، وضع نابليون الأساس لحالة الذعر التي أعقبت معركة فيشغارد⁽¹¹⁾.

وبالإضافة لذلك، سار نابليون على هدى من سبقه من الفاتحين العظام في الماضي، فسرعان ما بدأ دون هوادة بتكديس الكنوز المالية (فضلاً عن أشياء أخرى) التي كسبها من الأمم المقهورة. وفي مذكرة وجهها إلى المديرية التنفيذية في الأول من حزيران سنة 1796، أبلغ زملاءه: «إن مليونين ذهباً في طريقها إلينا [من إيطاليا]. ستبدأ رحلتها غداً مع مائة جواد لجر العربات، وهي أجمل جواد يمكن أن يجدها المرء في لومباردي. وستحل محل الجياد التي تجر عرباتنا»⁽¹²⁾.

وقد حافظ نابليون على ثبات موقفه كرجل «العملة المعدنية» طوال فترة حكمه. ولم يكن لديه خيار. فقد كان يكفيه أن يذكر، ولو همساً، إمكانية إصدار عملة ورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب، حتى يؤدي كابوس تجربة الاسيجنات إلى إثارة حركة فورية لتهريب كل ذهب فرنسا إلى مواطن أكثر أماناً في الخارج، وهكذا، مكنته مهاراته الحاذقة في الإدارة المالية من النجاح حيث أخفق كل القادة الآخرين. وقد تكون تلك هي الحرب الرئيسية الوحيدة في التاريخ التي جرت دون إجراء تخفيض للعملة بشكل أو بآخر⁽¹³⁾.



لقد أصاب اللورد لانسدون: كان السقوط بطيئاً وتدرجياً، لكن التضخم وُطد أركانه في بريطانيا في نهاية الأمر. كانت الأسعار في سنة 1802 أرخص

مما كانت عليه سنة 1800، لكنها ارتفعت بمعدل 30 بالمائة في الفترة ما بين 1802 - 1807، كما ارتفعت بمقدار 15 بالمائة أخرى خلال السنوات الثلاث التالية. وعندما استسلم نابليون في واترلو سنة 1815، كانت الأسعار قد تضاعفت عما كانت عليه سنة 1797⁽¹⁴⁾.

ارتبط التضخم بزيادة كبيرة في الأموال والديون. فقد ارتفعت القروض التي يقدمها بنك إنجلترا إلى دور الأعمال - وهي ما كان يدعى بالكمبيالات التجارية الخاضعة للحسم - إلى أكثر من أربعة أضعافها في الفترة ما بين 1797 - 1810، نظراً لكونها قد تحررت من ربة الذهب. ولم يحدث أن قام بنك إنجلترا بمد الأسواق المالية بهذا الفيض المتزايد من القروض إلا خلال الظروف الاستثنائية للحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين. وبالطبع لم يكن محض صدفة أن إصدار بنك إنجلترا من النقد الورقي ازداد من 10 ملايين باوند إسترليني تقريباً إلى 25 مليون باوند إسترليني خلال نفس الفترة، وقد حصل نصف تلك الزيادة اعتباراً من سنة 1807 فحسب، في حين أن الودائع في المصرف كانت تزداد بنفس النسبة. كانت موجودات بنك إنجلترا من القطع النقدية والسبائك تتقلب حسب تقلب أحوال الحرب، لكنها لم تبلغ في أية لحظة حداً يساوي 50 بالمائة من عملات المصرف الورقية المتداولة، وفي سنة 1794، وقبل أن تبدأ كل تلك المشاكل، كان احتياطي الذهب يساوي 70 بالمائة من النقد الورقي المتداول⁽¹⁵⁾.

واعتباراً من سنة 1808، بدأ سعر الذهب بالارتفاع بسرعة. وبحلول سنة 1809 كانت قيمة الذهب الموجود في الجنيه تصل إلى 4 باوندات إسترلينية و10 شلنات للأونصة في السوق، وهو سعر أعلى بكثير من سعر 3 باوندات إسترلينية و17 شلناً و5،10 بنساً أي السعر الذي حدد قيمة الذهب عندما كان إسحاق نيوتن لا يزال يمعن التفكير في الموضوع سنة 1717. كان الإسترليني أيضاً يفقد قيمته بالنسبة لعملات الأمم الأخرى - وبنهاية سنة 1809، كان يجري صرف الباوند

في هامبورغ وأمستردام وباريس بسعر يقل عن قيمته الاسمية الرسمية بنسب تتراوح ما بين 16 بالمائة وحتى أكثر من 20 بالمائة⁽¹⁶⁾. وكانت النتيجة هبوطاً بلغ 50 بالمائة في موجودات بنك إنجلترا من العملات الذهبية والسبائك في الفترة ما بين شباط 1808 - آب 1809، رغم أن تلك الموجودات قد تم تعويضها منذ وصولها إلى الحد الأدنى لدى سن قانون التقييد للمصرف سنة 1797. وبدا احتمال أن تعود إمكانية صرف العملات الورقية إلى ذهب وكأنه يبتعد أكثر فأكثر، وهذا ما أثار ثائرة المجموعات المالية⁽¹⁷⁾.

وفي 29 آب، قام سمسار بورصة يبلغ الثامنة والثلاثين من العمر، بتقديم الرسالة الأولى من رسائل ثلاث تتعلق بهذا الشأن إلى جريدة مورننغ كرونيكل وذلك بصفته ناطقاً باسم تلك المجموعات، وشكا في تلك الرسالة من أن الجمهور «لا يبدو متأثراً بما فيه الكفاية بأهمية الموضوع، ولا بالنتائج الكارثية التي قد تترتب على مزيد من التخفيض لقيمة العملة الورقية»⁽¹⁸⁾. كان اسم ذلك السمسار دافيد ريكاردو، وكان أول مرة يظهر فيها اسمه في الصحف. وفيما بعد، ظهرت الرسائل وبعض التعليقات الإضافية في كراس بعنوان «السعر المرتفع للسيكة».

ولد ريكاردو سنة 1772، عندما كان آدم سميث في الخمسين من عمره، وكان توماس مالتوس، صديق ريكاردو المحبوب وخصمه الثقافي اللدود، في السادسة من عمره، قابل ريكاردو مالتوس أول مرة سنة 1809 في نفس الوقت الذي كان فيه يبعث برسائله إلى جريدة مورننغ كرونيكل Morning Chronicle⁽¹⁹⁾. كان والد ريكاردو يهودياً ويعمل تاجراً ومصرفياً وسمسار بورصة - أي وسيطاً كما يسميه الإنكليز - وقد وظف ابنه لديه عندما كان الصبي في الرابعة عشرة من العمر. وقد ازدهرت الشركة، رغم أنه كان يتعين عليها أن تقصر نشاطها التجاري على قسم محدد من دار البورصة الملكية يدعى مسار اليهود Jews walk. ظل ريكاردو مع أبيه في العمل لمدة سبع سنوات، إلى أن

وقع في غرام فتاة من طائفة الكويكرز . وفي الحادية والعشرين من عمره انفصل عن عائلته ، وتزوج الأنسة ويلكنسون واعتنق مذهب الكويكرز ، ثم بدأ العمل وحده في البورصة ، وعاش حياة أسعد من حياة الكثيرين حتى توفي فجأة وهو في الحادية والخمسين .

حقق ريكاردو نجاحاً كبيراً كوسيط للأسهم والسندات ، وذلك قبل سنوات من مجرد تفكيره بأنه سيصبح أحد أشهر المنظرين الاقتصاديين على الإطلاق لدى صدور مؤلفه «مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب» The Principles of Political Economy and Taxation سنة 1817 . وقد علّق أخوه ذات مرة قائلاً : «أعتقد أنه لم يكن هناك من شيء فعله السيد ريكاردو ليثبت إمكاناته الاستثنائية أكثر من عمله في عالم الأعمال . إن معرفته التامة بتعقيدات ذلك العالم . . . وقدرته على اجتياز تلك التعقيدات دون مجهود يُذكر ، والصفقات الكبرى التي كان معنياً بها - إضافة لرباطة جأشه وصواب أحكامه - كل ذلك قد مكّنه من تجاوز معاصريه في دار البورصة مخلفاً إياهم وراء ظهره»⁽²⁰⁾ .

وعندما تصاعدت ديون الحكومة الإنكليزية إلى مستويات أعلى أثناء الحرب ضد نابليون ، أصبح ريكاردو أحد ضامني السندات الرئيسيين للأوراق المالية الحكومية في كل مرة كان يجري إصدارها للعامة . وكان ريكاردو ، شأن مصرفيي الاستثمارات المعاصرين الذين يودون أن يُفيدوا أصدقاءهم ، يخصّص أحياناً جزءاً من هذه الصفقات لصديقه الحميم مالتوس ، الكاهن والأكاديمي ذو الموارد المتواضعة الذي كانت شهرته كالاقتصادي ستنافس مع الأيام شهرة ريكاردو . وفي سنة 1815 - عندما كانت معركة واترلو على الأبواب - لم يعد باستطاعة مالتوس الصمود أمام القلق الذي كان ينتابه بشأن ما يمكن أن يحدث لمدخراته في حال خسر ويلنغتون المعركة . وتوسل إلى ريكاردو من أجل «انتهاز أقرب فرصة لتحقيق شيء ولو قليل من الربح على الحصّة التي تفضلت ووعدتني بها»⁽²¹⁾ . استجاب ريكاردو ولكنه تمسّك بموقفه الخاص الأكثر أهمية . بالنسبة لمالتوس ، كانت هزيمة نابليون في واترلو نبأ ساراً وسيئاً في

الوقت نفسه : كانت نبأ ساراً لأنها كانت كذلك بالنسبة لجميع الإنكليز، لكنها كانت نبأ سيئاً نظراً للفرصة الكبيرة التي ضاعت . أما بالنسبة لريكاردو فقد كانت نبأ مذهلاً مائة بالمائة . وبعد سنتين أصدر كتابه البالغ الأهمية «مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب» . وقد صمدت صداقته الوثيقة مع مالتوس دون أن يمسه سوء . وبعد وفاة ريكاردو صرح مالتوس : «لم أحب في حياتي شخصاً خارج أفراد عائلتي بهذا القدر»⁽²²⁾ .

إن رسائل ريكاردو إلى صحيفة مورننغ كرونيكل حول الاحتياط الذهبي البريطاني الآخذ في التناقص وانخفاض سعر الباوند في أسواق القطع الأجنبي جذبت الكثير من الاهتمام . وبعد ستة أشهر من نشر رسائل ريكاردو ، وبعد نقاش مطول في البرلمان والصحافة ، قام عضو مغمور في البرلمان اسمه فرانسيس هورنر بتقديم اقتراح بتشكيل لجنة برلمانية لدراسة الموضوع برمته بشكل تفصيلي والاستماع إلى الشهود الخبراء في هذا المجال ولإعداد تقرير وتوصيات لرفعها إلى مجلس العموم لدى الانتهاء من المهمة . وبعد ثمانية عشر يوماً ، أعلن المجلس عن تعيين «اللجنة المنتقاة» لتقصي أسباب السعر المرتفع للسيكة الذهبية ، ولبحث أوضاع وسيلة التداول والمبادلات بين بريطانيا العظمى والجهات الأجنبية»⁽²³⁾ .

بلغ عدد أعضاء ما أصبح يُعرف بلجنة السبائك 22 عضواً ، معظمهم خبراء تم اختيارهم من عالم المال ، وكان بعضهم من الموظفين الحكوميين كصراف الرواتب الرئيسي في الجيش . استمرت جلسات الاستماع للأقوال مدة 31 يوماً ، بين الثاني والعشرين من شهر شباط والخامس والعشرين من شهر أيار لسنة 1810 ، استمعت اللجنة فيها إلى أقوال 29 شاهداً من رجال الأعمال والمال والحكومة ومن الوسط الأكاديمي . كان تقرير اللجنة يُعرفُ بهويات جميع الشهود ، ما عدا في الصفحة 19 ، حيث أشار التقرير إلى «تاجر أوروبي بارز» ، كان ، حسب ما جاء بعد ذلك في الصفحة 25 ، «على معرفة وثيقة بالتجارة بين

هذه البلاد والقارة الأوروبية». وقد اكتفت شهادة ريكاردو بالإشارة إلى ذلك الرجل باسم «السيد —». استنتج إدوارد كانان، الذي كتب تعليقاً قيماً حول الموضوع برمته سنة 1919، «يمكن أن نحس بوضوح أن ذلك السيد المجهول المتواضع لم يكن سوى ن. م. روتشيلد العظيم»⁽²⁴⁾.

لم يذكر التقرير قط أسماء الأعضاء الذين طرحوا الأسئلة على الشهود، وذلك على أساس أن الأسئلة قد وجهت من قبل اللجنة «كمجموعة واحدة»⁽²⁵⁾. كان أكثر الأعضاء فاعلية والواضعون الرئيسيون لتقرير اللجنة النهائي هم فرانسيس هورنر وهنري ثورنتون وويليام هاسكيسون. كان هورنر، وهو محام، أحد مؤسسي صحيفة إدنبرة ريفيو، وقد كتب فيها عدة مقالات حول الصرافة. وكان هورنر، شأن آدم سميث قبله، قد ولد وتلقى علومه في أدنبرة لكنه أمضى سنتين في إنكلترا «ليتخلص من مساوئ اللهجة الريفية»⁽²⁶⁾. أما ثورنتون، وكان مصرفياً، فقد سبق له أن ألف كتاباً بشأن نظرية الصرافة تضمن تحذيرات متشائمة من إساءة استخدام الاعتمادات الورقية. وكان قد سبق لها سكيسون أن ارتبط ببيع قادة فرنسا الثورة وأعرب علناً عن امتعاضه من خطتهم بإصدار الأسيجنات. وقد أصبح فيما بعد رئيساً لمجلس التجارة (وهو يعادل منصب وزير التجارة في الولايات المتحدة) لكنه، وكما وصفه الاقتصادي غلين ديفيز: «عانى من امتياز نهائي محير بأن قُتل تحت عجلات قطار أثناء الاحتفال بافتتاح خط السكة الحديدية بين ليفربول ومانشستر سنة 1830»⁽²⁷⁾.



وفي حزيران، وبينما كان التقرير لا يزال قيد الطباعة، كتب هورنر إلى أحد أصدقائه ما يلي:

إن التقرير في الواقع، قد صيغ بأسلوب أخرق وشديد الإسهاب، ولم يأت على أي شيء سوى نفس المبادئ، البالية المتعلقة بالموضوع الذي

يعالجه، وهو يذكرها بطريقة أسوأ مما كانت تبدو عليه سابقاً... إلا أن التقرير يشتمل على ميزة واحدة عظيمة، وهي أنه يتحدث بعبارات صريحة وثاقبة عن المبدأ الصحيح وعن وجود شر مستطير قد ينشأ عن إغفال هذا المبدأ... ونحن (كما أعتقد) سنقوم بمرور الوقت باستعادة النظام القديم وهو النظام المأمون الوحيد⁽²⁸⁾.

ورغم عدم رضى هورنر عن القيمة الأدبية للتقرير، إلا أنه لاقى رواجاً كبيراً في ذلك الوقت، فقد نفذ من الأسواق بعد ثلاثة أشهر من ظهوره في شهر آب. وبالنسبة لشخص يقرأ هذا التقرير بعد مائتي سنة تقريباً من صدوره، فهو يعتبر وثيقة استثنائية. إن رسالة هورنر تشير إلى أنه لم يكن هناك شيء تافه القيمة في الجهد المبذول: فالتائج والتوصيات كانت بحق صريحة وثاقبة. قد يختلف القارئ مع الموقف المتصلب لكاتب التقرير لكنه يبقى مع ذلك مأخوذاً بمدى الدراية العميقة التي تتبدى في التحليل الاقتصادي. والتقرير في أفضل حالاته يعكس بدقة أهم الأفكار الاقتصادية التي طورها دافيد هيوم وآدم سميث حتى في حين تنبؤهما بمفاهيم لم تكن لتظهر في كتب النظريات إلا بعد سنوات في المستقبل، وبخاصة ما يتعلّق منها بالنظرية والتطبيق في نظام معيار الذهب الذي تطور خلال القرن التاسع عشر. والواقع أن الوضوح والشمول في تقديم النظرية المالية يماثلان أفضل ما قدّمه ميلتون فريدمان. ولا يمكن تخيل إمكانية إعداد وثيقة ذات نوعية مشابهة من قبل الأعضاء الحاليين في البرلمان أو الكونغرس في الولايات المتحدة.

إن القضايا التي واجهتها لجنة السبائك كانت من حيث الجوهر نفس المجادلات التي جرت بين لوندز ولوك في الفترة التي سبقت التحول الكبير في سك النقد سنة 1695. ويستند التقرير إلى افتراض طموح لم يكن مطروحاً للبحث في أية لحظة - وهو أن الذهب يُشكّل المُقتنى الأسمى. وقد أشار واضعو التقرير في مستهل حديثهم إلى «الوضع السليم والطبيعي للعملة

البريطانية التي كانت الذهب يشكل أساسها⁽²⁹⁾. وبعد بضع صفحات، كرروا ما كان ريكاردو قد أكدّه في رسالته الثانية إلى صحيفة مورنغ كرونكل من أن «العملات الذهبية قد أصبحت حالياً، من حيث ممارسات العامة ورأيها، هي المقياس الرئيسي للممتلكات»⁽³⁰⁾. ويؤكد التقرير، «في هذه البلاد، يعتبر الذهب ذاته هو مقياس كل قيمة قابلة للتحويل، وهو المعيار الذي تُقوّم به كل أسعار النقد»⁽³¹⁾. ويخلص التقرير للقول، «إن الذهب بشكل سبائك هو المعيار الذي شاءت الهيئة التشريعية أن تطابق معه العملة النقدية وأن تماثله إلى أقصى حد ممكن... ويرغب العامة بشدة أن تجري مطابقة وسيلة التداول لدينا، بأسرع ما تسمح به الظروف، مع معيارها الحقيقي والقانوني، ألا وهو السبيكة الذهبية»⁽³²⁾.

والذهب ليس فقط معيار العملة المحلية: «إن السبيكة هي المنظم الحقيقي لكل من قيمة العملة المحلية ومعدل الصرف بالقطع الأجنبي»⁽³³⁾. وهذه العبارة هي لب «المبدأ الصحيح» الذي تشير إليه رسالة هورنر و«الشر المستطير الناشئ» عن إهمال هذا المبدأ» هو تضخم الأسعار الذي كان يؤدي إلى التآكل الكبير في القوة الشرائية للنقد.

وبالنسبة للجنة، التي كانت تستنير بهدي التحليل الوارد في رسائل ريكاردو إلى صحيفة المورنغ كرونكل، كانت المشكلة برمتها واضحة وكان الحل بسيطاً. فقد نشأت المشكلة لأن «وجود كمية زائدة من وسيلة التداول، في بلد اعتمد عملة غير قابلة للتصدير إلى بلاد أخرى أو غير قابلة للتحويل لدى الطلب إلى نقد يمكن تصديره، سيؤدي إلى ارتفاع سنة في جميع الأسعار وإلى ارتفاع في سعر الذهب في السوق وهبوط في معدلات المبادلات بالقطع الأجنبي»⁽³⁴⁾. لقد نشأ «الشر المستطير» عن ما كان هورنر قد وصفه «بإغفال ذلك المبدأ». لذا، فقد كان استرجاع إمكانية تحويل العملة إلى ذهب بأسرع وقت ممكن هو الحل.

وفي هذه الأثناء، اتخذت اللجنة موقفاً مفاده أن على مديري بنك إنجلترا أن يتصرفوا كما لو أن الذهب لا يزال يقوم بدور المنظم الحقيقي رغم الحظر المفروض على إمكانية التحويل الحر للعملة الورقية إلى ذهب. أي أن المصرف يجب أن يتجاهل حقيقة نظام العملة الورقية الخالصة الذي فرض على الأمة قسراً وأن يستجيب، بدلاً عن ذلك، للإشارات التي لا تحتللبس والتي خلقتها الزيادات في سعر الذهب وضعف الباوند في أسواق القطع الأجنبي. ولدى ظهور مثل هذه الإشارات، على المصرف أن يحد من أنشطته الخاصة بالقروض وبالتالي يكبح النمو في مبالغ الأموال المتوفرة، وهو عين ما كان قد فعله في ظروف مماثلة في سنوات 1783 و1793 و1797. أي كما يقال بلغة المال المعاصرة على المصرف أن يدير شؤونه بموجب ضوابط المعيار الفعلي للذهب. وقد صادق ريكاردو بقوة على هذا الرأي في كراسه الصادر سنة 1816 حول السعر المرتفع للسبيكة. وأكد أن لو «[كان المديرون] قد تمسكوا سابقاً بالمبدأ الذي أقروا بأنه كان ينظم شؤونهم عندما اضطروا للدفع نقداً... لما كنا قد تعرضنا لكل تلك الشرور التي تجلت في عملة ذات قيمة منخفضة ومتغيرة باستمرار»⁽³⁵⁾.

ويدحض التقرير بغضب الأدلة التي جاء بها الكثير من الشهود والتي ترى أن الزيادة في سعر الذهب كانت مجرد نتيجة لندرة الذهب أو لزيادة الطلب عليه. ويتساءل التقرير، لو أن الأمر كان كذلك، فلم بقي سعر الذهب مستقراً في فرنسا وبقية دول القارة الأوروبية؟.. لم تكن هناك ندرة في الذهب: «لا جدال بأن الجنيهات قد اختفت من التداول، لكن ذلك لا يثبت حدوث ندرة في السبائك إلاً بقدر ما يثبت ارتفاع السعر حدوث تلك الندرة». لا وألف لا. ويورد واضعو التقرير شهادة أحد المتعاملين الذي أقر بأنه «لم يجد صعوبة في الحصول على أية كمية كان يريد» [من الذهب] في حال كان مستعداً لدفع سعرها»⁽³⁶⁾. لقد ارتفع سعر الذهب بسبب «الكميات الزائدة من وسيلة

التداول». إن سعر الذهب المرتفع كان في الواقع برهاناً على أن كمية النقد المتوفرة كانت «زائدة». وقد وافق ذلك «التاجر الأوروبي البارز» الذي لا وجود لسلطة فوق سلطته، على أن تدنّي قيمة صرف الباوند بالعملات الأجنبية لم يكن لتحديث لو أن النقد الورقي كان قابلاً للتحويل إلى جنيهات، وقد صرح قائلاً: «أنا أقوم كل شيء بالسبيكة». ومضى يُعلم اللجنة أن المشكلة برمتها قد حدثت ببساطة لأن بنك إنجلترا «لم يكن يسمح للسبيكة بأداء الوظائف التي يبدو وكأن الطبيعة قد أعدتها لها»⁽³⁷⁾.

ثم شرعت اللجنة بمقابلة مديري المصرف لتحديد ما إذا كانوا «يحملون نفس الرأي ويستمدون منه قاعدة عملية لضبط التداول لديهم»⁽³⁸⁾. وكان جواب المدراء الصريح بأنهم لم يكونوا يحملون رأياً كهذا. وبقي الجدل محتدماً بين الطرفين، لكن السيد ويمور، الحاكم السابق للمصرف، أوضح في بيانه بجلاء موقف المصرف بكل براعة وإيجاز، فقد أبلغ اللجنة إن الحالة الراهنة غير المواتية للقطع [الأجنبي] ليس لها أي تأثير على كمية إصدارات [المصرف] نظراً لأن المصرف قد تصرف تماماً كما كان يتصرف من قبل... وأن كمية نقدنا الورقي المتداول لا علاقة لها على الإطلاق بوضع القطع»⁽³⁹⁾. وقد وافق حاكم المصرف في ذلك الوقت، السيد بيز، قائلاً: «لا أستطيع أن أفهم أن كمية الأوراق النقدية التي أصدرها المصرف يمكن لها أن تؤثر على سعر السبيكة، أو على أوضاع القطع... ولا أظن أبداً أن من الضروري الإشارة إلى سعر الذهب أو وضع القطع في الأيام التي نُقدم فيها السلف»⁽⁴⁰⁾.

رفض المديرون بعناد التخلي عن موقفهم إلى الحد الذي جعل إفاداتهم تبدو وكأنها توشي بأنهم لم يتمكنوا من إدراك ما كان يرمي إليه أعضاء اللجنة. وقد وصفهم ريكاردو، في رسالة بعث بها إلى مالتوس بعد عدة سنوات، «حقاً إنهم مجموعة من الجهلة»⁽⁴¹⁾. وبعد خمس وستين سنة، ولدى استرجاع تلك الأحداث، أبدى ستانلي جيفونز، رجل الاقتصاد الكبير في العصر الفيكتوري،

من نفاذ الصبر تجاه معارضي حجج اللجنة ما كان قد أبداه ريكاردو تجاههم . فقد أثاره رفضهم لفهم موضوع الخلاف لدرجة حملته على القول «إن تحامل الرجال فيما يتعلق بموضوع العملة لا يمكن تفسيره لدرجة أنه لا يبدو معها من الصواب ترك أي أمر لتقرره إدارة تتصرف حسب اقتضاء الأحوال»⁽⁴²⁾ .

ورغم كل ذلك ، كان المدراء فيما يتعلق بهم ، يعتقدون بأنهم كانوا فقط يقومون بما كُلِّفوا بالقيام به - تأمين متطلبات المقترضين الجديرين بالثقة . ولا يمكن لأحد أن يتهمهم بفرض تداول النقد الورقي للمصرف . وكما أوضح السيد وايتمور للجنة : «لن يبقى في التداول ورقة نقدية واحدة زيادة عما تتطلبه عامة الناس . . . إن النقد الورقي الصادر عن البنك سيرتد إلينا في حال كان هناك زيادة أكثر من اللازم يجري تداولها ، إذ أن ما من أحد يرغب في دفع فائدة على ورقة نقدية مصرفية لا يود الاستفادة منها»⁽⁴³⁾ . وصرَّح مدير آخر ، وهو السيد هارمان ، أن بنك إنجلترا ، إذ يتصرف بتلك الصورة فإنه «حتماً لن يضل الطريق»⁽⁴⁴⁾ .

وبعد أن يرفض تقرير اللجنة قبول أي من تلك الحجج ، يعود فيعرب عن نوع من مراجعة الفكر بشأن المصرف . فبرغم «الأخطاء العملية الكبيرة» ، يمضي التقرير ليُقرَّ بأن المدراء قد أبدوا بالفعل «قدراً من الصبر» وأن على المصرف المضي في السعي لاكتساب ثقة العامة «بالاستقامة التي تُدار بها الأمور فيه وبلاستقرار الذي لا يهتز وبالأرصدة الوفيرة في تلك المنشأة العظيمة»⁽⁴⁵⁾ . إن أصل المشكلة يكمن في فشل مدراء المصرف في التمييز بين ما يبدو أنه قرض مشروع لتاجر يستحقه ، وبين التأثير الذي تتركه الزيادة الناتجة عن ذلك في النقد المتوفر ، على الاقتصاد ككل . ولكن الإنسان لا يمكن أن يلوم المدراء ، لأن قانون التقييد نفسه قد فرض عليهم قدراً زائداً من المسؤولية التي تشابكت فيما بعد بشكل تعارضٍ هائل للمصلحة بين الأهداف الخاصة والاحتياجات العامة .

ويوصلنا هذا الأسلوب في مناقشة الأمور إلى أهم استنتاجات اللجنة . وهنا تستحق كلمات أعضاء اللجنة أن تورّد بشيء من الإطالة . فبعد أن يردد التقرير المبادئ المتعلقة بدور الذهب ، التي كان قد وضعها أصلاً ديفيد هيوم وآدم سميث ، يمضي ليورد أول تبرير ، وقد يكون أصدق تبرير ، لإرساء معيار الذهب على أنه النظام الأمثل لإدارة الموارد المالية في اقتصاد ما . إن الزخم الكلي للبيان هو في إبراز التباين الحاد مع ما يمكن أن يحدث في حال أصبح المال غير قابل للتحويل إلى عملة معدنية وفي حال تُركت قرارات كهذه للأحكام البشرية العادية .

وبعد أن أشارت اللجنة إلى قوة التحكم بالاقتصاد التي انتقلت إلى أيدي المدراء نتيجة تعليق المدفوعات النقدية ، تابعت الإعراب عن موافقتها :

وبرأي اللجنة ، فإن ذلك يعتبر عهداً بالثقة لا يعقل أن نتوقع من مدراء بنك إنجلترا أن يتخلوا عنه . إن المعرفة الأكثر تفصيلاً بالتجارة في البلاد ، مقرونة بالعلم العميق المتعلق بجميع مبادئ المال والتداول ، لن يُمكننا أي رجل ، أو أي مجموعة من الرجال ، من ضبط التناسق الصحيح بين وسيلة التداول في البلاد وبين احتياجات التجارة ، ومن الحفاظ على ضبط هذا التناسب بشكل دائم .

عندما تكون العملة مؤلفة كلياً من المعدنين الثمينين ، أو من ورق قابل للتحويل إلى المعدنين الثمينين لدى الرغبة بذلك ، فإن العملية الطبيعية لمسار التجارة تقوم ، عن طريق إنشاء أسواق قُطع للتبادل بين مختلف بلدان العالم ، بضبط نسبة وسيلة التداول في كل بلد وذلك حسب الظروف الفعلية الخاصة بتلك البلد . . . وفي حال التخلي عن النظام الطبيعي للعملة والتداول ، والاستعاضة عنه بإصدار نقد ورقي حسب تقديرات المعنيين لما هو مناسب ، فإن من العقم التفكير بإمكانية وضع أيّة قواعد تحكم ممارسة حرية التقدير هذه بشكل دقيق⁽⁴⁶⁾ .

وقد أكد ريكاردو، عندما كتب حول الموضوع بعد سنة، تفوق القرارات التي تضعها الأسواق على تلك التي يضعها المصرفيون الذين يحملون مسؤولية تنظيم العملات، فقد قال: «إن تصدير القطع النقدية يمكن أن يعهد به بأمان لتقديرات الأفراد»⁽⁴⁷⁾.

وباختصار، إن الأسواق هي خير من يعرف، والإشارات التي تطلقها هذه الأسواق هي من يجب أن يحدد السياسة. إن منطق اللجنة يقودها إلى توصية واضحة غير مشروطة: «يجب أن يعود نظام وسيلة التداول في البلاد، بسرعة تناسب مع الحذر الواجب والحكيم، إلى المبدأ الأصلي بأن تكون المدفوعات النقدية تابعة لخيار حامل الأوراق الصادرة عن بنك إنجلترا. لأنه لا شيء آخر سيكون من شأنه تأمين علاج كاف للحاضر أو ضمانة للمستقبل»⁽⁴⁸⁾. إن صدى هذه الكلمات ستردد باستمرار خلال المناقشات المستقبلية التي لن تنتهي بشأن النقود.



لم تتهيا الفرصة لمجلس العموم لمناقشة ما توصلت إليه لجنة السبائك حتى ربيع سنة 1811. وفي هذه الأثناء ظهر العديد من الكراسات التي تتحدث عن الموضوع، وكانت هذه الكراسات تشرح للعامة دقائق المواضيع المطروحة. وكان ذلك أيضاً هو الوقت الذي ظهر فيه مؤلف ريكاردو «السعر المرتفع للسبيكة وانخفاض قيمة الأوراق النقدية». وقد أصبح الموضوع مثيراً لدرجة أن إحدى الصحف قامت برشوة كاتب في بنك إنجلترا كي يسرق نسخة سرية لنشرة تضم أسماء المقترضين من المصرف، لتقوم بنشرها في اليوم التالي على صفحاتها.

وفي 6 أيار سنة 1811، أي في الوقت الذي كان فيه إصدار النقد الورقي قد ازداد بمقدار 2 مليون باوند إسترليني إضافية كما تابع سعر الذهب صعوده،

قام فرانسيس هورنز أخيراً بتحويل كلماته إلى أفعال بأن قدم إلى مجلس العموم ستة عشر قراراً ترمي إلى تطبيق الاقتراحات المتضمنة في تقرير لجنة السبائك . بدأ هورتن بتتبع توالي الأحداث خلال الأزمة التي أدت إلى تشكيل اللجنة، ثم قام بوضع تحديد قانوني دقيق للباوند الإسترليني حسب وزنه ذهباً، وأعلن بعد ذلك أن الأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا هي بمثابة وعود بالدفع بتلك العملة .

انتهت قراراته بتوصيتين محددين . كانت التوصية الأولى هي أنه ما دام تعليق إمكانية التحويل مستمراً «فمن واجب مديري بنك إنجلترا الالتفات إلى وضع أسواق القطع الأجنبي وإلى سعر السبيكة و ذلك بهدف تنظيم مقادير إصداراتهم»⁽⁴⁹⁾ . أما الاقتراح الثاني فيدعو إلى العودة بالسرعة الممكنة إلى إمكانية التحويل وذلك بتغيير نهاية مدة تعليق المدفوعات النقدية من «ستة أشهر بعد إقرار معاهدة سلام محددة» ، كما هو منصوص أصلاً في قانون التقييد، إلى «ستين اعتباراً من الوقت الحالي»⁽⁵⁰⁾ .

وفي ذلك الوقت، أضاف هنري ثورنتون تحليلاً موسعاً لحالات التضخم السريعة التقلب في كل من السويد وفرنسا وروسيا وأمريكا . ومضى يشرح أنه كلما طال أمد تخفيض قيمة الباوند الورقي، كلما أصبح من الصعب إعادة إرساء المعيار القديم . كانت تلك نقطة ذات أهمية كبرى، تشبه من حيث جوهرها الجدل الذي كان قائماً بين لوك ولوندر سنة 1717 . وصرح ثورنتون قائلاً: «في حال قُدِّر للتضخم، الذي سببه الباوند الورقي، أن يستمر لمدة ثماني سنوات أو عشر أو خمس عشرة أو عشرين سنة، فقد يكون من الظلم استعادة القيمة القديمة لوسيلة التداول وذلك لأن الصفقات تكون قد تمت في ظل تَوَفُّع استمرار التخفيض القائم»⁽⁵¹⁾ .

أي أنه في حال أدّى ارتفاع سعر الذهب إلى تخفيض كبير لكمية الذهب التي يستطيع الباوند شراءها، فإن جميع المدينين سيلحق بهم ضرر كبير في

حال أرغموا على دفع مكافئ كمية الذهب التي كان بإمكان الباوند أن يشتريها عندما وقَّعوا عقودهم في الأصل. إن هواجس كهذه تعاود الظهور في كل مرة تواجه فيها السلطات الخيار المؤلم بين وضع حد لهبوط قيمة عملتها وبين السماح له بالاستمرار.

استمرت مناقشة قرارات هورنر في مجلس العموم لمدة أربعة أيام. رُفضت القرارات الخمسة عشر الأولى في الاقتراح بنسبة 150 إلى 75، أما القرار النهائي المتعلق بتغيير تاريخ نهاية مدة التعليق فقد رُفض بنسبة 181 إلى 47.

ما الذي حدث؟... رغم كل البلاغة التي انطوت عليها حجج لجنة السبائك، فإن تلك اللجنة كانت ببساطة قد تجاهلت الحقيقة المؤلمة وهي أن بريطانيا كانت تخوض أكبر حرب في التاريخ حتى ذلك الوقت - حرب كانت النذير للحروب الشاملة في النصف الأول من القرن العشرين. كان أهم هدف مالي ترمي إليه الحكومة هو التشجيع على الوصول إلى أعلى نسبة ممكنة من إنتاج الطعام والفحم والسفن والبنادق والذخيرة والبزات العسكرية. وبالتالي فقد كانت القيادة في الحكومة تعارض وضع أية قيود على المبالغ المالية المتوفرة طالما أن الحرب مستمرة وطالما كانت الحكومة تنفق من المال ما يفوق عائداتها من الضرائب. ورغم أن بنك إنجلترا كان قد زاد من موجوداته من الدين الحكومي بنسبة صغيرة جداً لغاية سنة 1810، إلا أن وضعه فيما يتعلّق بالأوراق المالية الحكومية ارتفع بنسبة تفوق الضعف في الفترة ما بين سنة 1810 ونهاية الحرب سنة 1815⁽⁵²⁾. وقد كان وزير المالية عنيفاً في موقفه بهذا الشأن، إذ أعلن أن توصيات اللجنة كانت بمثابة «تصريح بأن علينا أن نمثل لأي شروط للسلام بدل الاستمرار بالحرب»⁽⁵³⁾.

أبلغ اللورد كينغ مستأجره أنه «بهدف الدفاع عن ممتلكاته» لن يقبل بعد اليوم أوراق بنك إنجلترا بقيمتها الاسمية كمدفوعات لإيجاراتهم. وأكد أنه لا

يرى سبباً يدعو للمعاناة لمجرد أن الأسعار قد ارتفعت بهذا الشكل منذ أن وقَّعوا عقود إيجاراتهم. وبالتالي، فقد عرض على المستأجرين أحد خيارين. فبإمكانهم أن يدفعوا له الإيجار بشكل كمية من الذهب تساوي الكمية التي كان بالإمكان شراؤها بالنقد الورقي لبنك إنجلترا لحظة توقيعهم عقود الإيجار، أو أنهم يستطيعون أن يدفعوا له كمية من النقد الورقي للبنك تكفي لشراء نفس تلك الكمية من الذهب بسعره الراهن. بل إنه مضى إلى حد إعلان استعداده لأن يدفع هو شخصياً لدائنيه بنفس الطريقة، ولأن يخفض مدفوعات الإيجار عن مستأجريه في حال انخفضت الأسعار وتحسَّنت القوة الشرائية للنقد الورقي للبنك. ثم قام بنشر خطابه في كراس اشتمل على جداول مساعدة مستأجريه، وأية أطراف أخرى يهمها الأمر، على حساب المدفوعات بعد تعديلها⁽⁵⁴⁾. وقد سبَّب تصريح لورد كينغ ضجة جعلت البرلمان يصدر تشريعاً خاصاً يعلن فيه أن القيمة الاسمية للعقود لا يمكن المساس بها ولا يمكن تعديلها بهذه الصورة.



ولقد كان هناك المزيد من الأزمات والمزيد من جلسات الاستماع والمزيد من المناقشات العامة والمزيد من التضخم بل وحتى الانكماش، قبل أن يعتمد البرلمان في نهاية الأمر إلى إعادة إمكانية تحويل نقد بنك إنجلترا الورقي إلى ذهب سنة 1821. وبحلول ذلك الوقت، كانت فترة الانكماش التي تعقب الحروب الكبرى عادة قد أعادت مستويات الأسعار إلى ما كانت عليه سنة 1797. وزال من المنظومة ككل ذلك الانحراف الذي كان يقلق اللورد كينغ سنة 1810. استعيدت بشكل كامل المدفوعات النقدية بالذهب وتم إصدار عملة جديدة، وهي الجنيه الذهبي (السفرن)، وكانت تساوي عشرين شلناً و20/21 من مقدار الذهب في الجنيه، واستعداداً لتلك اللحظة، ضربت دار السك ما مجموعه 35 مليون جنيه ذهبي سنة 1821⁽⁵⁵⁾. أصبح معيار الذهب حقيقة قائمة

معترف بها، يحميها تشريع رسمي. وأصبحت تلك الإجراءات البريطانية مثلاً يُحتذى في العالم لمدة مائة سنة.

لقد قام النظام، في سعيه لتدبير شؤون مقدار النقد المتوفر للأمة، بوضع المعدن فوق الإنسان. ولم يدر بخلد أحد أنه سيكون من السهل حساب كمية النقد التي يمكن اعتبارها الكمية الصحيحة. فمعظم الناس يريدون من المال أكثر مما يملكون فعلاً، لكن النقود السهلة قد تؤدي إلى حالة من التضخم يفقد فيها المال الزائد قيمته، لذلك فإن إدارة منظومة نقدية تُعتبر مهمة يكتنفها الغموض والالتباس، وهذا ما يجعل المصارف المركزية المعاصرة أكثر مهارة في الكلام المراوغ منها في الحديث الواضح الصريح. ويشاع عن البارون روتشيلد أنه قال ذات مرة أنه يعرف ثلاثة أشخاص فقط يفهمون المال، ولكن ليس فيهم من يملك الكثير منه.

كان عامل الثقة الذي يتضمنه معيار الذهب يكمن في قدرة الأسواق الحرة، هذه القدر التي نرى تعبيراً عنها في التغييرات التي تصيب أسعار الذهب، على أداء هذه المهمة المعقّدة بأفضل من صانعي السياسة. وضمن تركيبة كهذه، فإن ما كان ينتظر من الذهب هو قيامه بدعم منظومة من الضوابط والتوازنات، بحيث تكون كمية الأموال المتوفرة مثل كرسي غولديلوك - لا أكبر من اللازم ولا أصغر من اللازم.

ولكن ما الذي يحدث عندما يبدأ مقدار المعيار النهائي للقيمة ذاته بالازدياد؟.. ما هو الفرق، من حيث الجوهر، بين إصدار بنك إنجلترا نقد ورقي لإبداء الكرم تجاه زبائنه التجاريين في بدايات القرن التاسع عشر، وبين تلك الوفرة السخية من الذهب التي أسهم المنقبون الجريئون في إضافتها للمبالغ المالية المتوفرة، خلال فورات الذهب في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة وأستراليا وجنوب أفريقيا؟.. وهل كان فرانسيس هورنر ليتذمر لو أنه

كان حياً عندما قام فرانسيس دريك بإغداق فيض من الذهب على الاقتصاد الإنكليزي في أواخر القرن السادس عشر؟ .

إن الذهب هو نتاج الأرض، وليس نتاجاً لحلم راود الاقتصاديين والماليين. ورغم أن أعضاء لجنة السبائك المتزمتين كانوا يعترفون بأنه بالإمكان اكتشاف مصادر جديدة للذهب، إلا أنه لم يدر بخلدهم على الإطلاق شيئاً يعادل تلك الاكتشافات الكبيرة للذهب في كل أنحاء العالم في الفترة ما بين سنة 1848 وبين نهاية القرن. إن شذرات الذهب في الجدول قرب منشرة سوتر في كاليفورنيا جعلت كرويسوس يبدو أشبه بمضارب خسيس، هذا ولم تكن قد اكتُشفت بعد مصادر الذهب في أستراليا وكولونديك وجنوب أفريقيا.

إن حالة الإثارة التي خلفتها فورات الذهب كانت تذكيراً حياً بالدور المركزي الذي لعبه الذهب في حضارتنا. وقد حان الوقت لنلقي نظرة متفحصة على الكيفية التي حدث بها ذلك.

14

المعبودة الجديدة والاكتشاف اللعين

إن الروايات التي تحدثت عن فورات الذهب التي حدثت في القرن التاسع عشر في كاليفورنيا وأستراليا وكلونديك وجنوب أفريقيا قد ترددت مراراً وتكراراً في الكتب والأفلام السينمائية والتلفزيون. وما من مكتبة إلا وتخصص حيزاً كبيراً على رفوفها لهذا الموضوع. لا شك بأن كل تلك الروايات للمغامرات والقصص الشخصية تأخذ بالألباب، لكنها تقوم باختزال قصة عظيمة إلى مستوى بالغ الصغر، إذ أن المدى الذي بلغته اكتشافات القرن التاسع عشر قد مسخ كل ما كان قد حدث في تاريخ الذهب حتى تلك اللحظة. إن إنتاج الذهب في الولايات المتحدة كان يفوق، من حيث القيمة، كلاً من خامات الحديد والبترول وذلك إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. وإذا نظرنا إلى ذهب كرويسوس وبيزارو وقوافل الصحراء الكبرى بهذا المنظار، لرأيناه يتضاءل لدرجة متناهية الصغر. وفضلاً عن ذلك، فرغم أن الزيادة الكبيرة في كميات الذهب قد جعلت بالإمكان وضع معيار دولي للذهب، إلا أن التأثير الاقتصادي للاكتشافات كان يختلف كلياً عن «ثورة الأسعار» في القرن السادس عشر ويناقض تماماً ما كان معظم الخبراء يتوقعون حدوثه بكل ثقة.

لا شك بأن اكتشافات الذهب التي قام بها الأسبان في العالم الجديد قد أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي من المعدين الثمينين - الذهب والفضة - خلال العقد الأول من القرن السابع عشر، إلى ما يزيد عن سبعة أطنان في السنة، أي الضعف تقريباً عما كان عليه قبل تلك الاكتشافات. وبحلول أوائل القرن الثامن عشر، كان المخزون العالمي الكلي من المعدين الثمينين خمسة أضعاف ما كان عليه قبل سنة 1492. وبعدئذ تضاعف الإنتاج ثانية في القرن الثامن عشر بفضل اكتشافات البرتغاليين في البرازيل⁽¹⁾.

وبحلول سنة 1859، ومع تزايد إنتاج كل من كاليفورنيا وأستراليا وسيبيريا بلغ مجموع الإنتاج العالمي من الذهب وحده 275 طناً في السنة، أي ما يفوق عشرة أضعاف وسطي الإنتاج السنوي خلال القرن الثامن عشر. وبحسب معدل كهذا، كانت كمية الذهب التي يجري إنتاجها خلال عشر سنوات تعادل إنتاج جميع المصادر طوال 356 سنة منذ أيام كولومبس وحتى سنة 1848⁽²⁾. وكان ذلك قبل أن يبدأ الإنتاج في كلونديك وكولورادو وجنوب أفريقيا في مستهل القرن. وفي سنة 1908، كان الإنتاج العالمي من الذهب يزيد على مائة ضعف عما كان عليه سنة 1848، و4,5 أضعاف مستويات الإنتاج قبل عشرين سنة⁽³⁾. وبحلول سنة 1908، كان بالإمكان تشكيل مجموع الذهب الموجود بكل صوره - نقداً ومدخرات ووسائل زخرفة وتزيين - بشكل مكعب يمتد لمسافة عشرة أمتار في كل اتجاه - وهو توسع كبير بالمقارنة مع المكعب الذي يمتد مترين في سنة 1500، والذي يمثل ثلاثة آلاف سنة من المدنية المتطورة⁽⁴⁾.

وإذا تركنا التباين في الكميات جانباً، لرأينا أن طابع الموضوع ككل لا يشبه كثيراً مكتشفات الذهب خلال العقد الأول من القرن السابع عشر. فذهب العالم الجديد وجده مغامرون كانوا قد قادوا جيوش الملك واستخدموا القوة العسكرية للاستيلاء على أمم بأكملها باسم الثروة المكتشفة حديثاً وأعمال النهب. أما الذهب في كاليفورنيا وأستراليا فقد تم اكتشافه من قبل أفراد من

المنقبين كانوا يغسلون التراب والحصى في الأنهار ويعملون لحسابهم الخاص معبرين تماماً عن روح الرواد المبدعين، ثم تبعهم رجال الأعمال الذين استعاضوا عن الأفراد المنقبين بمعدات ثقيلة كرافعات الرمل من الأنهار والحفارات، ومن ثم كان الذهب يُنقل إلى المصارف وخزائن الدول على عربات السكة الحديدية أو على السفن البخارية التي كانت سرعتها الكبيرة ودخانها الأسود يعملان على طمس ذكريات روائية ومخاطر البر الإسباني أو جمال قوافل الصحراء الكبرى. ولم يصل إلى آسيا إلا القليل من ذهب القرن التاسع عشر، بينما استمرت الفضة في اتجاهها نحو الشرق.

وفي العقد الأول من القرن السادس عشر، انضمت إلى المكتشفات من الذهب كميات جديدة من الفضة كانت أكثر أهمية وذلك في كل من بيرو والمكسيك، وهكذا استمرت الفضة الشكل الأساسي من النقد في أوروبا وأمريكا حتى مرحلة متقدمة من القرن التاسع عشر. ولما يقدر لتأثير كل واردات الذهب من أمريكا أن يبدأ حتى في زحزحة الفضة من مكانها في بريطانيا حتى سنة 1717، أي في عصر إسحاق نيوتن، كما تعين انقضاء مائة سنة أخرى قبل أن يضع برلمان بريطانيا المعيار الرسمي للذهب. لكن طوفان كميات جديدة من الذهب في العقد الأول من القرن التاسع عشر أسس في النهاية لسيطرة الذهب على الفضة في النظام المالي العالمي. وبحلول سنة 1900، كان قد جرى العمل بمعيار الذهب في كل مكان تقريباً، وفي كثير من البلدان، لم تعد الفضة تعتبر مالا (لم تعد تقبل كنقد) إلا في الصفقات قليلة الأهمية.

وأخيراً، ورغم التحذيرات المتكررة بشأن إغراق الأسواق بالذهب وحتمية ارتفاع الأسعار، لم يحدث التضخم إلا في نهاية القرن التاسع عشر، وفي فترات قصيرة جداً. وقد كانت تلك التجربة مناقضة تماماً لثورة الأسعار التي حدثت في القرن السادس عشر. والواقع أن مسلك مستوى الأسعار كان

من عدة نواح، النتيجة الأكثر إثارة للدهشة والاهتمام من بين نتائج اكتشافات الذهب في القرن التاسع عشر.

يجري تصوير فورات الذهب خلال القرن التاسع عشر، عادة كحوادث تاريخية نوعاً ما، عثر فيها بعض الأفراد، ممن لم يدر ذلك ببالهم من قبل، على ثروات مفاجئة، ليتشر الخبر بعد ذلك انتشار النار في الهشيم. لا شك بأن هذا التصوير التقليدي يحوي عنصراً لا يستهان به من الحقيقة، وإن كانت ناقصة. لقد كانت فورات الذهب في القرن التاسع عشر أكثر من مجرد ومضات مفاجئة من السماء، فقد كان الناس مدركين لوجود مناطق تحتوي على الذهب في كل من كاليفورنيا وكندا وأستراليا وآلاسكا وجنوب أفريقيا قبل أن يستعر الحماس في تلك المناطق. غير أن التوسع السريع للاقتصاد العالمي وللنظام المالي جعل الذهب كنقد وكمعيار يتمتع بأهمية تفوق تلك التي كان يتمتع بها حتى تلك اللحظة. وكانت الجوائز الكبرى بانتظار هؤلاء الأفراد المحظوظين الذين تغلبوا على الصعاب وتدبروا أمر الظفر بشيء من الذهب من خلال غمرة الهياج والصراع اللذين كانا سمة الحياة اليومية أثناء فورات الذهب.



ومع أننا لا نستطيع وصف الوضع في العقد الأول من القرن التاسع عشر بأنه ندرة في السبائك، إلا أن التدفق السخي للذهب من أمريكا اللاتينية بدأ بالانحسار خلال التسعينات من القرن الثامن عشر عندما بدأت الكميات الواردة من البرازيل بالنضوب. وفي سنة 1810 - السنة التي عقدت فيها لجنة السبائك جلسات الاستماع للشهود - ثارت المكسيك ضد إسبانيا مما أشعل سلسلة من حروب الاستقلال في أمريكا اللاتينية وأدى إلى انقطاع إنتاج المعدنين الثمينين لمدة عشرين سنة. وكانت هذه الاضطرابات في أمريكا اللاتينية أحد الأسباب التي جعلت بريطانيا العظمى تؤجل إعادة إمكانية تحويل

أوراق النقد إلى ذهب لمدة ست سنوات بعد هزيمة نابليون سنة 1815.

تأجل حدوث كارثة نقص عالمي في الذهب، حتى قبل أن يتم اكتشاف الذهب في كاليفورنيا، وذلك نتيجة اكتشاف الذهب في أول مناطق فورة الذهب في القرن التاسع عشر وأقلها أهمية - وهي روسيا. كان الذهب قد اكتشف أول مرة في الأورال سنة 1744، غير أن الإنتاج ظل متواضعاً حتى سنة 1823، عندما قام القيصر الكسندر الأول - وقد أحس بالفرصة السانحة - ببذل جهد كبير لتطوير مصادر الذهب الوفيرة في بلاده. ارتفع الإنتاج السنوي في الأورال من أقل من طنين في سنة 1823 إلى أكثر من خمسة أطنان بحلول سنة 1830، واستمر في الارتفاع. وعندما اتجه المستكشفون شرقاً إلى سيبيريا صادفوا مزيداً من النجاح، فقد وصل الإنتاج في تلك المنطقة إلى أحد عشر طناً سنة 1842. وبحلول سنة 1847، كان الروس يساهمون بستين بالمائة من الإنتاج العالمي للذهب. ونتيجة للاكتشافات التي جرت في بلاد أخرى، انخفضت حصة الروس من مجموع الإنتاج بعد ذلك التاريخ، لكن الروس اكتشفوا كميات كبيرة من الذهب بمرور السنين بحيث كان إنتاجهم قد وصل إلى ستين طناً عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914⁽⁵⁾. وعندما كان سجناء ستالين يعملون في المناجم ذات السمعة المخيفة في جبال الأورال وسيبيريا، كان قد مر على روسيا أكثر من مائة سنة وهي تقوم بإنتاج كميات ضخمة من الذهب.

إن تطور إنتاج الذهب في روسيا لا يحمل أي شبه بالغرب الجامح، ولا بروح الجرأة والمبادرة المميزة لفورات الذهب التي ألهمت خيال المغامرين في أمريكا الشمالية وأستراليا. لاشك بأن معظم هؤلاء المنقبين عادوا إلى بيوتهم صفر اليدين، لكنهم على الأقل كانت لديهم الفرصة للاهتمام إلى مكان الكنز كما أن هناك عدداً لا بأس به منهم صادف نجاحاً أدى إلى استمرار تدفق الجموع. أما في روسيا فكان الأمر مختلفاً، فعمال المناجم التابعين للقيصر، الذين كانوا يحفرون أراضي التندرا الجليدية، كانوا أساساً من الأقنان الذين

يعيشون ويعملون لقاء أجور زهيدة من الخامسة صباحاً حتى الثامنة مساءً، ستة أيام في الأسبوع، في أراضٍ وعرة مليئة بالمستنقعات، ولم يكونوا ليحصلوا على شيء من الذهب الذي يستخرجونه. وكان الموضوع بكامله يجري إما تحت الإشراف المباشر للتاج أو لعدد صغير من ملاك الأراضي الأغنياء، الذين كان القيصر يفرض ضرائب على عائداتهم من الذهب.

لقد كان التباين واضحاً بين العمال المسحوقين وبين رؤسائهم، الذين كانوا يعيشون في ترف رغم الطقس القاسي والأراضي الصعبة. وقد وصف زائر لسبيريا في القرن التاسع عشر، كان يتناول العشاء في منزل أحد هؤلاء السادة، وجبة لا تقل بذخاً عما يقدم في قصور سانت بيترسبورغ. أُسْتُهِلَّ العشاء ببرتقال من الريفيرا الفرنسية قُدِّم على طبق من البورسلين الياباني، أما الوجبة الفخمة التي تلت ذلك فكانت مصحوبة بمشروب من أسبانيا ومن الراين ومن بوردو، واختتم العشاء بقهوة عربية وبسيجار من هاافانا⁽⁶⁾.



في كاليفورنيا، تم اكتشاف الذهب سنة 1848 قبل سنتين من اعتبارها ولاية، وحتى قبل توقيع معاهدة سلام في الحرب المكسيكية. انتشر خبر منشرة سوتر بين أوساط الجوار بسرعة البرق وأوشك على إفراغ سان فرانسيسكو من السكان في غضون أسابيع قليلة. وفي غياب أجهزة الراديو أو التلفزيون أو شبكة الإنترنت، وصل النبأ إلى بقية أنحاء البلاد متأخراً قليلاً. ولم تصل الكمية الأولى من ذهب كاليفورنيا إلى دار السك الأمريكية قبل الثامن من كانون الأول سنة 1848، وعندها قامت إحدى المنشورات الدورية بالترحيب بها واصفة إياها «بالمعبودة الجديدة»⁽⁷⁾.

لكن الفورة الكبرى لم تبدأ قبل سنة 1849، بعد أن تطرّق رئيس الجمهورية بولك إلى الموضوع في كلمة عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس،

وهذا هو السبب في أن المنقبين (وفريق كرة القدم في سان فرانسيسكو) أصبحوا يُعرفون باسم رجال التاسعة والأربعين forty - Niners لا رجال الثامنة والأربعين. إن فترة التأخير بين الاكتشاف وبين تصريح بولك كان الحافز الأساسي للثورة الأولى في مجال الاتصالات عن بُعد - وهي تأسيس شركة ويسترن يونيون وربط الولايات المتحدة بأسرها بأسلاك البرق. ولدى حلول سنة 1853 كان ما يزيد عن مائة ألف شخص قد زحفوا إلى كاليفورنيا، كان من بينهم 25,000 فرنسي و20,000 ألف صيني، وقارب الإنتاج السنوي من الذهب الثمانين طناً مترياً، ولم يطل الأمر إلى ما بعد سنة 1853 ليصل الإنتاج إلى ذروته، أي بحدود 95 طناً⁽⁸⁾.

لقد ارتبط اسم منشرة سوتر على الدوام بإنطلاق فورة الذهب في كاليفورنيا. يا لتعاسة جوهان سوتر. فيما أنه كان في جوهرة رجالاً طيباً ولم يكن جشعاً، شعر بالحزن، لا بالإثارة، لدى سماعه بوجود الشذرات الذهبية في الجدول الذي يجري ضمن ممتلكاته. وكان أن تخلف عن مجارة التطورات، بحيث وقع أخيراً في المتاعب وانتهى نهاية محزنة.

في سنة 1876، عندما كان سوتر في السابعة والستين، استقبل زائراً يدعى بانكروفت، وهو مؤرّخ أقنعه بأن يملّي عليه ذكرياته المتعلقة بمنشرته وبفورة الذهب. وكان سوتر قد احتفظ أيضاً بمذكرات. وفي سنة 1936، قام أدوين غود، أحد أعضاء هيئة التدريس في جامعة كاليفورنيا، بجمع كل تلك المواد وتحريرها لنشرها. وكانت النتيجة مجلداً يسحر الألباب، جاءت معظم محتوياته على لسان سوتر نفسه، يعرض صورة حية عن كل نواحي الحياة السياسية والنشاط العسكري في أربعينيات القرن التاسع عشر. والموجز الذي سنقدمه فيما يلي لا يفي ذلك المجلد حقه.

وُلد سوتر في غرب سويسرا سنة 1803، وفرّ من موطنه سنة 1834، هرباً من ملاحقة الدائنين ومن حكم بالسجن بسبب الدين. ذهب إلى الولايات

المتحدة، وبعد إقامة قصيرة في كل من نيويورك وسانت لويس وسانتافي، توجه إلى كاليفورنيا عن طريق أوريغون وفانكوفر وهاواي وسيتكا في أرخبيل ألوشان قبل أن يواصل سفره إلى يربابوينا، وهو الاسم الذي كانت تُعرف به سان فرانسيسكو في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وفي آب من سنة 1839، أي بعد ثمانية عشر شهراً من مغادرته لسانتافي، اختار موقعاً في وادي سكرامنتو، لا يبعد عن مبنى البرلمان الحالي، بعد إطلاق النار كتحية من زوارقه المبحرة في نهر ساكرامنتو، مما أفزع الغزلان والأيائل وذئاب الغابات وذئاب القيوط التي تعيش في المنطقة. أطلق سوتر على المنطقة التي أصبحت ملكه اسم هيلفيسيا الجديدة، وكان عليه أن يصبح مواطناً مكسيكياً لإضفاء الصفة الرسمية على المناطق التي ادعى ملكيتها هناك.

أدار سوتر هيلفيسيا الجديدة كإمبراطورية صغيرة، وكان هناك ناقوس يقرع كل صباح على غرار نفير الاستيقاظ في مراكز الجيش، كما كان هو يصير على التقيد بالسلوك المهذب من قبل عماله، سواء منهم البيض أو الهنود. وبحلول سنة 1846، كان هناك ستون مبنى في هيلفيسيا الجديدة، تتضمن مخبزاً وأبنية كالشكنات ومدبغة ومصنع للبطانيات، إضافة لأثني عشر ألف رأس من البقر، وأكثر من عشرة آلاف خروف وألفي حصان وبغل، وكانت الحقول تنتج ما يزيد على أربعين ألف صاع من القمح⁽⁹⁾. كان سوتر يعتقد بأن لديه كل الإمكانيات ليصبح أغنى رجل على ساحل المحيط الهادي. ويستعيد الماضي قائلاً: «كانت أفضل أيام حياتي هي التي سبقت اكتشاف الذهب»⁽¹⁰⁾.

برزت الحاجة إلى إقامة منشرة ضخمة. ونظراً لعدم وجود غابات في المنطقة، قرر سوتر البحث عن موقع في الجبال واختار كولوتا على الفرع الجنوبي لنهر أمريكان. أسند مهمة بناء المنشرة إلى جيمس مارشال كبير الميكانيكيين لديه. وفي 24 كانون الثاني سنة 1848، جاء مارشال إلى مكتب سوتر في المركز الرئيسي وطلب رؤيته على انفراد وأصر على إقفال الباب.

سحب مارشال من بنطاله خرقه قطنية بيضاء . فتح قطعة القماش وقربها من سوتر الذي رأى ما يعادل أونصة ونصف من تبر الذهب بشكل شذرات وحبيبات . قال مارشال : «أعتقد أن هذا ذهباً، ولكن الرجال في المنشرة سخروا مني ونعتوني بالأحمق»⁽¹¹⁾ .

شعر سوتر بالتشاؤم حيال النتائج التي قد تترتب على ذلك : «خلال الليل اندفعت إلى ذهني فجأة فكرة أن لعنة ما ستحل على هذا الاكتشاف . . . لقد أدركت النتيجة منذ البداية، وفي الصباح التالي امتطيت حصاني وأنا أشعر بالكآبة الشديدة»⁽¹²⁾ . ذهب سوتر إلى المنشرة وطلب من جميع العمال إبقاء الاكتشاف سرّاً لمدة ستة أسابيع حتى يتم الانتهاء من طاحونة الدقيق التي كان يبنّيها في أسفل الجبل . «ولم يكن ذلك ما حصل، فقد تكفل الخمر والنساء بإفشاء السر»⁽¹³⁾ . ورغم ذلك، نجح سوتر بحصر سر الاكتشاف ضمن منطقة محدودة حول فورت هيلفيسيا لما يزيد على ثلاثة أشهر .

وفي الرابع من أيار تغيّر كل شيء، وذلك عندما قام أحد الجيران الذين زاروا الموقع بالركض في شوارع سان فرانسيسكو يحمل قارورة مليئة بتبر الذهب وهو يصيح : «ذهب، ذهب، ذهب من نهر أمريكان»⁽¹⁴⁾ . وخلال أسابيع قليلة، جن جنون المنطقة المحيطة بالمكان، وحتى المدرسة المفتوحة حديثاً في سان فرانسيسكو كان لا بد من إغلاقها لأن الأساتذة والتلاميذ جميعاً كانوا قد انطلقوا إلى المناجم .

وهنا يبدأ سوتر بالتحسّر : «جميع خططي ومشاريعي آلت إلى لا شيء . فالأشخاص من حولي كانوا يخفون واحداً بعد آخر باتجاه حقول الذهب . . . لم يتخلف سوى المرضى والمقعدين . . . إن الضرر الذي عانيت منه سنة 1848 ليستعصي على التقدير» . استوطن المغتصبون كل مكان : «لقد انكشفت أملاكي بالكامل وأصبحت تحت رحمة الرعاع . . . كنت وحيداً ولم يكن هناك

من قانون⁽¹⁵⁾. لم يكتمل إنشاء مطحنة القمح، لقد سرقت حتى الأحجار، إضافة للماشية والحياد ونواقيس الحصن والجلود والبراميل.

قضى سوتر سنوات في قاعات المحاكم يبذل جهوداً، لم يقدر لها النجاح، في محاولة استرجاع حقوقه عن طريق القضاء، أعتزل في مدينة ليتيتز الصغيرة في بنسلفانيا. وفي سنة 1880، عاد إلى واشنطن يحاول للمرة السادسة عشرة الحصول على إقرار من الكونغرس بحقوقه، لكن الكونغرس أرجأ اجتماعاته دون اتخاذ أي إجراء. وبعد يومين، توفي سوتر وكان في السابعة والسبعين من العمر. لكن ذكرى منشورته بقيت حية في الأذهان.



عندما وصلت أنباء الاكتشاف في منشرة سوتر إلى أستراليا في نهاية سنة 1848، قامت مجموعة من الأستراليين بالإبحار مباشرة عبر المحيط الهادي للمشاركة في بهجة الحفل. كان من بينهم رجل إنكليزي المولد قضى عدة سنوات يكسب عيشه بمشقة في منطقة ويلينغتون في نيو ساوث ويلز على بعد 170 ميلاً إلى الغرب من سيدني. كان اسمه آدموند هاموند هارغريفز، يصفه المؤرخ ريتشارد هيوز بقوله «كان رجلاً ضخماً الجثة كالعجل»⁽¹⁶⁾. وبعد سنتين من غسيل التراب والكفاح المرير دون طائل، أنفق هارغريفز آخر ما تبقى لديه من دولارات ليعود إلى أستراليا. إلا أن الأمل كان لا يزال يراوده: لقد اصطحب معه إلى موطنه معدات البحث عن الذهب فقد فطن إلى التشابه الجيولوجي بين منطقة الذهب في كاليفورنيا ومنطقة ويلينغتون في أستراليا.

وفي الأول من شباط سنة 1851، كان هارغريفز ودليله يطوفان بجواديهما على طول رافد نهر ماكويري عندما شعر هو، حسب وصفه، بأنه «محاط بالذهب». ظهر الذهب في أربعة من الأوعية الخمسة التي قاما بتغطيسها في

النهر. هتف هارغريفز بدليله قائلاً: «هذا يوم مشهود في تاريخ نيو ساوث ويلز. سأصبح أنا بارونيت وستمنح أنت رتبة فارس، وسيصار إلى تحنيط جوادي الهرم ووضعه في ناووس زجاجي وإرساله إلى المتحف البريطاني»⁽¹⁷⁾. لم يحدث شيء من هذا، لكن اليوم كان مشهوداً بالفعل. ويذكر هيوز أنه لدى انتشار الخبر «وكأن سداة قد نزعت من مكانها وأُفرغت نيو ساوث ويلز من سكانها الذكور كما يُفرغ الخزان، وذلك في اندفاعهم نحو المناجم، وكتبت إحدى صحف سيدني تقول: «يبدو وكأن مساً من الجنون المطبق قد أصاب كل السكان تقريباً». وخلال ستة أشهر بلغ عدد الأشخاص المنقبين عن الذهب خمسين ألفاً⁽¹⁸⁾. ومن الطريف أن نذكر هنا أن الثلج من «والدين بوند» في ماساتشوسيتس، والمحفوظ ضمن نشارة الخشب، كان يشحن مسافة خمسة عشر ألف ميل إلى ميلبورن، حيث يفرغ إلى داخل عربات ويجر بواسطة الجياد لعدة مئات من الأميال إلى حقول الذهب لكي يستطيع المنقبون الذين أصابوا حظاً الاستمتاع بمشروبات باردة⁽¹⁹⁾.

وبحلول شهر تشرين الثاني تدفقت الأكياس المملوءة بالذهب إلى السفن الرابضة بانتظارها. كانت أول شحنة وصلت إلى لندن في نهاية سنة 1851 تبلغ 253 أونصة. وبعد ستة أشهر، بلغ معدل الشحنات الأسبوعية نصف طن. وسرعان ما حول الذهب أكثر العمال خشونة إلى سادة يملؤهم الغرور والخيلاء. وقد كتب أحد المعاصرين يقول: «ليس المعيار ماذا كنت، بل ما أصبحت عليه الآن»⁽²⁰⁾. كما سُمع رجال المناجم يقولون: «نحن الآن الأرستقراطيون، والأرستقراطيون هم نحن»⁽²¹⁾.

وعندما تدفق القادمون الجدد إلى أستراليا، حولوا تلك المستعمرة التي كان مرتكبو الجرائم العادية يرسلون إليها كعقاب، والتي كان يقطنها 45,000 رجل، حوّلوها إلى ما سيصبح في المستقبل أمة مزدهرة ذات طبيعة شديدة التنوع. ويلخص هيوز تلك الأوقات المضطربة تلخيصاً جيداً قائلاً: «لقد ألحق

الذهب الاضطراب بنظام المجتمع الأنكلو - أسترالي بأن حرك فيه موجات من الديمقراطية - وشمل ذلك الأرستقراطي الريفى والمجرم المحكوم على حد سواء⁽²²⁾. وبالفعل فقد كانت أوضح نتائج فورة الذهب الأسترالية هي وضع حد لعملية «الإبعاد» - أي النفي القسري للمجرمين الإنكليز إلى أهوال فان ديمين لاند في جزيرة تسمانيا. ولم يعد الهلع مرتبطاً باسم أستراليا عندما صار بوسع الإنسان العثور على الثروة التي يحلم بها هناك. فبعد أن أصبح ربع رجال بريطانيا يتهافتون على شراء بطاقات للذهاب إلى أستراليا، اضطّر الحاكم العام للاعتراف بأن «قلة من المجرمين الإنكليز... لن تعتبر سفرة مجانية إلى حقول الذهب... بمثابة نعمة كبرى»⁽²³⁾. في العصور الوسطى، كان الذهب ينقذ الأرواح عندما كان يدفع كفدية، وفي أستراليا القرن التاسع عشر، أدّى الذهب إلى وضع حد لتلك الظروف الهمجية في جزيرة تسمانيا في كانون الأول سنة 1852، أي بعد أقل من مائتي سنة من شعور هارغريفز بأنه «محاط بالذهب».



رغم أن فورة الذهب في كلونديك كانت تتميز بالإثارة ونبض الحياة بسبب موقعها وطبيعة أراضيها القاسية، إلا أن كلونديك لم تكن نسبياً ذات أهمية في التاريخ الطويل للذهب. ففي هذا المكان، كان بعض صيادي السمك يقومون بالبحث عن سمك السلمون في أحد روافد نهر يوكون، واسمه ثرون ديوك - غُيّر فيما بعد إلى كلونديك - عندما اكتشفوا وجود الذهب في المياه وكان ذلك في عصر ذات يوم من شهر آب سنة 1897. وقد جاءت طليعة المندفعين وراء الذهب من مدينة سيركل سيتي على نهر يوكون، وكانت مركزاً صاحباً للمنقبين عن الذهب يضم كل ما يستتبعه ذلك عادة من قاعات الرقص والحانات. ولم تقلع أول شحنات ذهب كلونديك جنوباً باتجاه كاليفورنيا قبل ربيع السنة التالية. وفي غضون عشرة أيام من ورود أول نبأ بهذا الشأن، أبحر

ألف وخمسمائة شخص من سياتل باتجاه الشمال، بمن فيهم رئيس البلدية. وقبل أن ينقضي الأمر، كان مائة ألف شخص قد قصدوا مدينة دوسون سيتي، وكان أقل من نصف هؤلاء قادرين وراغبين في التلكؤ خلال تلك الرحلة القاسية، وقد استطاعوا فعلاً الوصول إلى المناطق الحاوية للذهب. عثر أربعة آلاف منهم على الذهب، وكان الثراء من نصيب أربعمائة. كانت المناطق الغنية قليلة العدد، وما إن حلّ سنة 1900 حتى كانت قد استنفدت في معظمها. ومع كل ما رافق العملية من ضجة، فإن كل الذهب الذي تم تعدينه في ألاسكا اعتباراً من سنة 1880 كان أقل من عشرة بالمائة من الذهب المعدّن في كل المناطق الأخرى في الولايات المتحدة خلال نفس الفترة⁽²⁴⁾.



أما القصة في جنوب أفريقيا، فكانت ذات نكهة مختلفة. صحيح أن جنوب أفريقيا وُجد فيها من لعب دور جيمس مارشال أو إدوارد هارغريفز وذلك في شخص جورج هاريسون الذي عثر مصادفة على صخور حاملة للذهب سنة 1886 أثناء تكسير بعض الأحجار لبناء منزل لأرملة من جيرانه، وذلك في مكان لا يبعد عن مدينة جوهانسبرغ. إلا أن ذهب جنوب أفريقيا لا يتبدّى بشكل شذرات ولا يظهر على الصخور السطحية سوى القليل منه فقط، بل إنه يكون دفيناً داخل كتلة كبيرة من الخامات في ما يدعى بالعروق التي تصل سماكتها في المتوسط حوالى قدم واحدة، فقط وتكون غائرة في باطن الأرض على عمق ميل. والعمق، على أية حال، هو أبسط المشاكل التي يعاني منها عمال المناجم: فالخام لا يحوي إلا على نسبة صغيرة بحيث أن الطن منه لا يعطي أكثر من أونصة من الذهب الخالص، وهي لا تنفصل بسهولة عن الصخر الخام.

ورغم أن فورة الذهب في ذروتها قد جلبت إلى جنوب أفريقيا أعداداً لا

تقل عن ألفي مهاجر أسبوعياً، إلا أن تعدين الذهب هناك كان يتطلب رأسمال ضخماً بحيث أنه كان يعتبر عملاً كبيراً منذ بدايته، وكان المنقبين عن الماس من كمبرلي هم الرواد في هذا المجال⁽²⁵⁾. ومع ذلك، فإن فترة الازدهار في جنوب أفريقيا بدا وكأنها انتهت خلال ثلاث سنوات من اكتشاف هاريسون للذهب في مزرعة الأرملة أوسثويزن: لقد دفنت الآمال الكبيرة داخل تلك الأكوام البشعة من الحَبَب الذي تراكم بهيئة قبيحة ولم يكن قد استخرج منه غير كميات ضئيلة من الذهب - كانت أرباحها تعادلها ضالة. بالرغم من الجهود المتكررة التي أستخدمت فيها عمليات كيميائية من مختلف الأنواع، لاستخلاص مزيد من الذهب الخام، استمرت أطنان الصخور الحاوية على الذهب في التكسد، وهي تأبى التخلي عن محتوياتها الثمينة بكمية تكفي لجعل العمل مربحاً.

وعندما أخذت الخامات التي كانت تجلب إلى سطح الأرض تبدو أرق فأرق، استحال الحماس السابق إلى تشاؤم. وانهارت أسعار أسهم شركات التعدين، وهبطت أسعار بعضها بنسبة 95٪ من قيمتها السابقة. تنبأ أحد المراقبين قائلاً: «سينمو العشب في شوارع جوهانسبرغ خلال سنة»⁽²⁶⁾. وكان ذلك تكهنات سطحية آخر من تلك التكهنات الشهيرة التي ثبت خطأها بمجرد أن قيلت كلماتها. وكما يحصل غالباً للأشخاص الذين يستسلمون للذعر، ثبت فيما بعد أن بيع أسهم تعدين الذهب في تلك اللحظة سيتكشف عن خطأ فاحش.

وفي أواخر سنة 1889، حط آلان جيمس رحاله في المكان، وكان ممثلاً لشركة إسكتلندية تدعى أفريكان غولد إكستر آكتينغ. أعلن آلان جيمس أن شركته قد قامت بتطوير عملية تسمى المعالجة بالسيانيد من شأنها حل كل مشاكل جنوب أفريقيا. ورغم أن العلماء في بريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلندا كانوا قد أجروا تجارب على السيانيد منذ أربعينات القرن التاسع عشر، دون نجاح يذكر، إلا أن العملية التي جاء بها جيمس كُتِبَ لها أن تنجح.

كان يجري تحريك السيانيد وتصفيته بعد عدة ساعات. وكانت تلك الخطوات تؤدي إلى فصل الذهب عن الخامات، ومن ثم كان يستخدم الزنك لترسيب الذهب⁽²⁷⁾.

جرى إنشاء معمل تجريبي في أيار من سنة 1890، حقق المعمل كل المعجزات التي كان جيمس قد وعد بها. مكنت العملية من إنتاج الذهب بصورة مربحة من الخامات المعدنة حديثاً، لكن ذلك لم يكن كل شيء. لقد أصبح بالإمكان الانقضاء على أكوام الحَبْث وتحويلها بصورة مربحة إلى المعدن الأصفر الجميل. وسرعان ما قامت شركة أفريكان غولد أكستراكتينغ بالتفاوض مع شركات التعدين بشأن جعالة تبلغ 1,35 دولار عن كل أونصة من الذهب الخالص، تدفع عن كل طن من الخام تجري معالجته بالسيانيد، وكان سعر الذهب العالمي في ذلك الوقت بحدود 21 دولار للأونصة، لقد كانت جعالة لا بأس بها.

كانت عملية المعالجة بالسيانيد قد طُوِّرت من قبل جون ستيوارت ماك آرثر، وهو كيميائي من غلاسكو، كان قد اشترك مع طبيين يهتمان بمسائل من هذا النوع، وإن بدا ذلك غريباً، وهما روبرت ويليام فوريس. ويصف ماك آرثر الجهود التي قاموا بها: «في جحر مجيد يقع تحت غرف الاستشارة للطبيين فوريس... كنا نقوم بمعظم العمل بين الساعة الثامنة مساءً والثانية فجراً بعد أن يكون الطبيبان قد أنهيا عملهما اليومي... وقد جرت العادة أن نأكل الفطائر ونشرب أباريق الشاي التي كان يجري إحضارها من أقرب مطعم... وعندما كان يغالبنا النعاس أكثر من المعتاد، كان الدكتور روبرت يحضر قارورة فيها مزيج غريب كتب عليها «منشط للأطفال» ويطوف بها علينا لإبقائنا مستيقظين»⁽²⁸⁾.

حققت عملية المعالجة بالسيانيد نجاحاً ساحقاً وفورياً. وجعلت دقة وتطور إنجازات ماك آرثر - فوريس من إنتاج الذهب في جنوب أفريقيا واحدة

من الصناعات ذات التقنية العالية في القرن التاسع عشر⁽²⁹⁾. لقد كان المهندس الاستشاري لسيسيل رودس على حق سنة 1890 عندما تنبأ بأنه، بفضل عملية المعالجة بالسيانيد، سترتفع قيمة الإنتاج السنوي من الذهب في جنوب أفريقيا لتتجاوز 20 مليون باوند إسترليني قبل انقضاء القرن، في الوقت الذي لم يكن مجموع الإنتاج العالمي من الذهب أكبر من ذلك بكثير⁽³⁰⁾. ارتفع إنتاج الذهب من أقل من طن سنة 1886 عند الاكتشاف الأول في مزرعة الأرملة استويزن، إلى أربعة عشر طناً سنة 1889 ثم إلى ما يقرب من 120 طناً سنة 1898 قبل اندلاع حرب البوير. كانت قيمة المائة والعشرين طناً في السوق سنة 1889 تبلغ 16 مليون باونداً إسترلينياً تقريباً⁽³¹⁾.

بعد أربع سنوات من دفع تلك الجعالات الدسمة إلى ماك آرثر وشركائه، توصلت شركات تعدين الذهب إلى نتيجة مفادها أن شركة أفريكان غولد ريكفري (كما أصبحت تُعرف فيما بعد) كانت تتقاضى أكثر من اللازم. دخلت غرفة المناجم في مفاوضات من أجل تخفيض نسبة الجعالة، ولكن ماك آرثر وشركاؤه تشبثوا بموقفهم بقوة. وكان طمعهم هو ما أودى بهم. فبعد أربعة أشهر، تخلت الغرفة عن المفاوضات وأقامت دعوى في المحكمة العليا للاعتراض على جواز تمتع ماك آرثر بامتياز الاختراع وكانت حجة الدعوى أن أصحاب الامتياز لم يكونوا المخترعين الحقيقيين، وأن العملية لم تكن جديدة عندما سُجلت اختراعاً، وأن المواصفة النهائية كانت تحوي بعض العيوب، وأن آخرين في جنوب أفريقيا كانوا قد استخدموا العملية قبل أن تبدأ مجموعة ماك آرثر بذلك⁽³²⁾.

وكانت النتيجة قضية استهلكت الكثير الكثير من الوقت والتكاليف. استدعي للشهادة خبراء تعدين من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وهنغاريا وكوريا واليابان وأمريكا الجنوبية والهند وروسيا. كما أن رئيس الجمعية الملكية في بريطانيا ومجموعة من الفيزيائيين والكيميائيين من عشرات الجامعات قاموا

بالإدلاء بشهاداتهم أو قدموا شهادات خطية تحت القسم. وقد استغرقت التحضيرات مدة سنتين قبل أن تبدأ جلسات الاستماع للشهادات، ولم يصدر القضاة حكمهم قبل تشرين الثاني من سنة 1896، أي بعد تسعة أشهر من بداية جلسات الاستماع. كانت النقاشات المطولة ذات طبيعة فنية عالية - قد تكون أخاذاً بالنسبة للكيميائيين لكنها مملّة للقارئ العادي. وجاء قرار القضاة (اثنان مع، وواحد ضد) في سبعين صفحة.

كانت خلاصة القرار واضحة وصريحة: «استناداً للحقائق، تبين لمعظم أعضاء المحكمة أن العمليات المشار إليها أعلاه لم تكن مستحدثة وأنها كانت معروفة ومتوقعة، وبالتالي قضت المحكمة ببطلان حقوق الامتياز المذكورة... فليس هناك من جديد في أمر إضعاف أو تخفيف محلول أو كاشف معروف بهدف استخلاص الذهب من الكوارتز»⁽³³⁾.

ورغم ذلك الحكم، كانت عملية المعالجة بالسيانيد التي جاء بها ماك آرثر قد ارتبطت بتعدين الذهب في جنوب أفريقيا منذ أن بدء باستخدامها، مع وجود تعديلات طفيفة أدخلها عليها أصحاب الامتياز الأصليين. وفي سنة 1988، أي بعد مائة سنة تقريباً من وصول الآن جيمس إلى المنطقة وهو يحمل أخبار عملية المعالجة بالسيانيد، قدّم س. ي. فيفاز، وهو مستشار في علم المعادن لدى غرفة المناجم، تعليقه التالي على الموضوع في سياق خطابه الرئاسي لمعهد جنوب أفريقيا للتعدين والمعادن:

لولا اختراع عملية المعالجة بالسيانيد من قبل ماك آرثر وفوريست، لكان التطور الاقتصادي في جنوب أفريقيا سيواجه الموت لا محالة حتى قبل أن تتاح له فرصة حقيقية لأن يبدأ نموه الحقيقي. وأنا أضع هذا الاختراع... في مصاف الاختراعات العظيمة في مجال التعدين كتطوير المتفجرات وحفارة الصخور الترددية... كان [الاختراع] أهم تطور تكنولوجي في مجال صناعة استخراج المعادن خلال القرن الماضي⁽³⁴⁾.

إذاً، كان يجب أن يصبح ماك آرثر رجلاً ثرياً ومشهوراً. ولكن الأمر لم يسر على هذا النحو. لقد لحق ماك آرثر بجوهان سوتر إلى مهاوي الفقر والسيان. لقد توفي رجلاً فقيراً سنة 1920. جاء دمار سوتر نتيجة عدم شعوره بالطمع لدى رؤية الذهب، أما ماك آرثر فقد دمره طمعه الشديد.



في خريف سنة 1857، نُشرت سلسلة من المقالات المثيرة للقلق في صحيفة ريفو دي موند الباريسية، وكانت تتحدث عن التضخم الحتمي المترتب على الكميات المتنامية من الذهب الناتج عن فورات الذهب في روسيا وكاليفورنيا وأستراليا. كان المؤلف، ميشيل شيفالييه، رجلاً مرموقاً يحمل آراء قوية وأفكاراً جريئة. كما كان أستاذ الاقتصاد الوحيد في فرنسا في عصره، والمستشار الاقتصادي لنابليون الثالث ومؤلف «رسائل من أمريكا الشمالية» Letters from North America وهو وصف مطوّل لأسفاره في الولايات المتحدة. كان شيفالييه يحمل مشاعر قوية حيال حقوق النساء - وبأن من الواجب تحريرهن من قوانين العفة في الزواج إذا كن سيتحققن المساواة مع الرجل - بحيث أنه قضى سنة في السجن سنة 1832 بتهمة «الإساءة للتعالم الأخلاقية». وفي أوقات أخرى، كان ينادي بمد خطوط سكة حديدية عبر جبال الأنديز وعبر سيبيريا، وبحفر نفق تحت القنال الإنكليزي⁽³⁵⁾.

نشر شيفالييه تحذيراته الواردة في المقال بشكل كراس أيضاً، بلغ طوله ضعف سلسلة المقالات المنشورة في الصحيفة، بعدها ترجمت أعماله ونشرت في لندن سنة 1859 تحت عنوان ضخّم: «حول احتمال هبوط قيمة الذهب: النتائج التجارية والاجتماعية التي قد تترتب على ذلك والتدابير اللازمة». كان «احتمال هبوط قيمة الذهب» يتضمن احتمال أن يؤدي إغراق الأسواق بكميات جديدة من الذهب إلى هبوط قسري في سعره بالنسبة للفضة، ولكن النتيجة التي

كانت تشير قلق شيفالييه أكثر من غيرها في فقدان الذهب لقيمتها الفعلية - أي التضخم، أو ارتفاع سعر كل شيء ما عدا الذهب.

كانت كتابات شيفالييه تحمل قدراً كبيراً من الدقة مما يجعل قراءتها أمراً ممتعاً، لكن كتابه يعتبر في المقام الأول، عملاً إحصائياً بديعاً. فهو يمتلك مجموعة تأخذ بالألباب من الحقائق المتعلقة بكميات الذهب الواردة وإنتاج الذهب ومنظومة المصارف واستعمالات الذهب في دينا المال كما في «أساليب البذخ» «The habits of luxury»، بل إن الكتاب يضم تقديرات أولية بشأن ما يشير إليه خبراء الاقتصاد اليوم باسم إجمالي الناتج الوطني الاسمي، أو مقياس القيمة النقدية لمجموع الإنتاج الوطني من السلع والخدمات.

وفي أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر، عندما كان شيفالييه يؤلف كتابه، أصبحت أسعار البيع بالجملة أعلى بخمس وثلاثين بالمائة من المستويات التي كانت سائدة قبل اكتشاف الذهب في كاليفورنيا وأستراليا. وكانت نهاية عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر تشكل المرحلة الأخيرة في مسار انخفاض الأسعار الذي كان قد بدأ لدى انتهاء الحرب مع نابليون. لم تكن الأسعار سنة 1857 أعلى بكثير من المعدل الذي ساد خلال السنوات العشرين التي سبقت، وكانت أقل بنسبة 40٪ عن الذروة التي بلغت سنة 1813، بل إن أداء الأسعار خارج الولايات المتحدة كان أقل قوة⁽³⁶⁾. كان شيفالييه يدرك تلك الحقائق جيداً، وحتى أنه كان يشير بشيء من الإطالة إلى التأثير العابر لازدهار الأعمال مؤخراً على مستوى الأسعار. ويؤكد منذ البداية «سأناقش الأمر بشكل عام كما لو أن تلك المناجم من الذهب لم تُحدث بعد أي تأثير ملموس»⁽³⁷⁾.

وبعد تحليل معقد لطبيعة المال ومقدار كميات الذهب الجديدة المتوفرة بالنسبة للماضي والتفاعل بين أسعار الذهب والفضة، يستنتج شيفالييه أن، «الطريقة الوحيدة لمنع انخفاض قيمة الذهب، والارتفاع الذي سيتلو ذلك في أسعار السلع، هو استنباط نوع جديد من الطلب يعادل في مداه المقدار الزائد

[من الذهب] الذي سيطر في أسواق العالم الغربي». ومن ثم يتساءل: «هل إن إيجاد مخرج كهذا ممكن أو محتمل؟..»⁽³⁸⁾ وكان جوابه على هذا السؤال هو النفي الذي لا يحتمل اللبس. وهو يصل إلى هذا الاستنتاج بعد أن يضيف تقديراته بشأن زيادة الطلب على الذهب التي قد تنشأ نتيجة رغبة بعض البلدان في زيادة نسبة المعدن في عملاتها، ونتيجة الاحتياجات المتزايدة للنقد الذهبي التي يفرضها تنامي الأعمال وعدد السكان، ونتيجة الحاجة لتخفيف أثر اختفاء الذهب من التداول المالي بسبب الاهتراء والتخزين «وعادات البذخ»⁽³⁹⁾.

ويصل شيفالييه إلى أعلى درجات التشويق عندما يجادل قائلاً «إن تزايد المال الذي سينتج لا محالة عن التوسع التجاري» سيكون أقل بكثير من إمكانية استيعاب كمية الذهب التي ستغرق النظام المالي عندما تتدفق إليه⁽⁴⁰⁾. وهو يدافع عن موقفه بأن يلفت النظر إلى أن النظام المالي «قد أجريت عليه، ولا تزال تجري، تحسينات كبيرة، قد تصل في عظمتها إلى التحسينات التي أجريت على المحرك البخاري». - وهو الاختراع التكنولوجي الرئيسي في عصره⁽⁴¹⁾. ويضيف شيفالييه، قبل خمسين سنة كان المحرك البخاري الذي تبلغ قوته أربعين حصاناً يكلف 4000 باونداً إسترلينياً، ولكن الآن، أي سنة 1857، ونظراً لأن عملية التصنيع قد حَفِضَتْ وإلى حد كبير، الكمية اللازمة من الحديد الصلب أو الحديد المطاوع دون أن يمس ذلك قوة المحرك أو درجة الأمان فيه، فإن محركاً بخارياً بالطاقة ذاتها لن يكلف أكثر من 1000 باوند إسترليني. ويؤكد: «يمكن أن نقول الشيء نفسه عن وسيلة المبادلات، ففي السابق كانت [صفقات الأعمال] تتطلب كمية كبيرة من المعدن، سواء الذهب أم الفضة. أما الآن، فتكفي كمية أصغر بكثير من أجل نفس المجال من الأعمال»⁽⁴²⁾.

وبقدر ما أدت المواد المحسنة إلى تخفيض كلفة المحرك البخاري، يؤدي «عدد من الابتكارات البارعة» بالمثل إلى تخفيض كمية المعدن اللازم للصفقات

التجارية. بل إن معظم الصفقات، في الحقيقة، تجري دون تدخل «قطعة كروان واحدة... فرسائل الاعتماد والفواتير والشيكات، وسواها من الوسائل من نفس النوع، قد ازدادت بمعدل يناسب اتساع مجال التجارة، لكن النقد اللازم لهذه الصفقات يكاد لا تظراً عليه أية زيادة»⁽⁴³⁾. بل إن استعمال النقد الورقي قد ازداد بسرعة الحززون: فخلال السنوات العشر ما بين 1846 - 1856، ازداد تداول النقد الورقي في بريطانيا العظمى - مركز التجارة العظيم - من: 30,925,123 إسترليني إلى 31,001,027 باوند إسترليني فقط⁽⁴⁴⁾.

وعلى الصعيد المالي يذكر شيفالييه أنه في غرفة المقاصة في لندن، حيث تسوي المصارف الحسابات فيما بينها، «[حيث توجد] كتلة صفقات تصل إلى 1,500 مليون أو 2,000 مليون إسترليني سنوياً... لا تستدعي الحاجة وجود شلن واحد... بل تجري تسوية الأمور عن طريق تحويل المبالغ من حساب لآخر في دفاتر بنك إنجلترا»⁽⁴⁵⁾.

إن الحجج التي يوردها شيفالييه بهذا الشأن تشبه إلى حد كبير الظروف التي كانت سائدة في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين. وكما كان الأمر بالنسبة للمحرك البخاري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد أخذ سعر الاختراع التكنولوجي الرئيسي في عصرنا - وهو الكمبيوتر - ينخفض إلى حد كبير بمرور السنين مع تحسن النوعية لا تدنيها، وفي نفس الوقت، وكما كان الحال في عصر شيفالييه، أدى ذلك التسارع الذي يأخذ بالأنفاس في الابتكارات المالية، كبطاقات الاعتماد والبدايل الأخرى للنقد، إلى اتساع حجم صفقات الأعمال بوتيرة فاقت سرعتها سرعة الزيادة في مقادير المال المتوفرة. إضافة لأن الوسائط المالية الغريبة، كالعديد الخيارية المؤجلة والعمليات الآجلة التسليم وعمليات المبادلة، قد أدت إلى إحداث ثورة في كامل مجال المتاجرة بالموجودات المالية بأن رفعت مستوى الفعالية إلى درجات لم يكن أحدٌ ليحلم بها قبل عشر سنوات.

ويتطرق شيفالييه لسؤال ما إذا كان هناك احتمال أن يزيد الطلب على الذهب اللازم للمجوهرات وأشكال الزينة الأخرى نظراً لتوفر كميات سخية من ذلك المعدن. وهنا أيضاً لا يبدو أن هناك أي أمل، فالعالم، على ما يبدو، قد تغير كثيراً عما كان عليه في أيام فرانسيس الأول وهنري الثامن:

«فالعصر أقل أبهة مما كان يفترض به أن يكون، أو أنه لا يعبر عن تلك الأبهة بوسائل الزينة الذهبية»⁽⁴⁶⁾ ففي بريطانيا، كانت صناعة المجوهرات لا تتجاوز مقدار «ذرة بالمقارنة مع الإنتاج ككل»⁽⁴⁷⁾ وينطبق الشيء ذاته على فرنسا. وبعد أن أخذ أوروبا و«الدول المتمدنة في أمريكا الشمالية والجنوبية» معاً وحسب كل شيء دون وضع أية تحفظات، كان أعلى تقدير استطاع شيفالييه وضعه لاستهلاك المجوهرات هو 25 طناً في السنة⁽⁴⁸⁾.

إلا أن المجوهرات ليست الشكل الوحيد للتحلي بالذهب. «فباريس لا تبخل على نفسها بالطلاء الذهبي، كما أنها تدمن التحلي بالأربطة المذهبة لدرجة تبعث على الدهشة»⁽⁴⁹⁾. وتقوده هذه الملاحظة للقيام بمجموعة من الحسابات المعقدة لكي يُظهر كيف أن قابلية الذهب الكبيرة للتشكيل تجعل من كمية صغيرة منه تغطي مساحة كبيرة. مثلاً، إن طناً منه يكفي لتذهيب مساحة تبلغ 179 فداناً أو 144,000 صالوناً - «عشرون ضعفاً على الأقل من عدد الصالونات التي يجري تزيينها بهذا الشكل خلال سنة واحدة في كل تلك المدن التي تكون فيها البيوت ذات جو يتطلب تذهيبها من الداخل»⁽⁵⁰⁾. أما فيما يتعلق بالأربطة الذهبية، فإن قطعة ذهبية من فئة العشرين فرنكاً تحوي من الذهب ما يكفي لتذهيب خيط يمتد ما بين كاليه ومرسيليا.

وباختصار، فإن «البشرية ليست من الشراء، ولن تصبح ذلك سريعاً، إلى الحد الذي يسمح لها بأن تدفع هذا الثمن الغالي لمثل هذه الكتلة الضخمة [من الذهب]. وللعثور على مخرج، لا بد من أن يترافق هذا الإنتاج الضخم مع

تخفيض كبير للقيمة»⁽⁵¹⁾. ويخلص شيفالييه للقول إن الطريقة الوحيدة للتصرف بتلك الكتل من الذهب هي:

ضربها نقداً ودفعها قسراً إلى تيار التداول. إن هذا التيار . . . يتلقى كل ما يلقي فيه ويحمله بعيداً، ولكن عملية الامتصاص والاستيعاب هذه تتم بشرط واحد، وهو تناقص قيمة الذهب إلى الحد الذي يجعل الصفقات التي تكفي فيها عشر قطع من الذهب مثلاً، تتطلب الآن إحدى عشرة أو اثنتي عشرة أو خمس عشرة قطعة أو أكثر. وباختصار، إذا كان للذهب أن يدخل في التداول بمقادير غير محدودة، فيجب أن يكون ذلك بإخضاعه للقانون الذي لا يرحم، وهو انخفاض القيمة باستمرار وبشكل متزايد^{(52)(*)}.



ثبت أن التوقعات التي حملها تحليل شيفالييه الرائع والمحكم والمقنع، قد أخطأت الهدف إلى حد كبير، فالتتابع الفعلي للأحداث لم يكن يحمل أي شبه بنبؤته القائمة أو حتى بتلك الفترة الطويلة القاسية من التضخم التي أعقبت اكتشافات المعدنين الثمينين - في المكسيك وأمريكا الجنوبية في القرن السادس عشر. فالأسعار لم ترتفع خلال السنوات الأربعين الأخيرة من القرن التاسع عشر بأكثر من نسبة خمسة بالمائة فوق مستويات أواخر عقد الخمسينات من

(*) أقر شيفالييه أن العملية، رغم أنه ليس بالإمكان تفاديها، إلا أنها ستتأخر بتأثير صادرات الفضة الفرنسية إلى الهند. أي أنها «المظلة» التي ستهدىء من سرعة سقوط قيمة الذهب. إن هذه الملاحظة لا تفني بحق تلك القصة المعقّدة والساحرة المتعلقة، منذ قرون، بقدرة الشرق على استيعاب كميات ضخمة من المعادن الثمينة. انظر بشكل خاص، فلاندر و 1996، وكيندلبرغر 1989.

نفس القرن، وبقيت دون تلك المستويات بنسبة كبيرة اعتباراً من سنة 1875 وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى⁽⁵³⁾. إن التباين مع ما كان قائماً في سني العقدين الأولين في كل من القرنين السادس عشر والسابع عشر كان أكبر بكثير من الكميات التي تبدت للعيان بعد أن اجتاز كولومبس المحيط الأطلسي لأول مرة سنة 1492.

إن أحد التفسيرات للفرق الشاسع في الأداء الاقتصادي بين سنوات العقدين الأولين من كل من القرن السادس عشر والتاسع عشر هو تواتر حدوث الحروب في العقد الأول من القرن السادس عشر. فرغم أن مستويات الحياة تحسنت خلال القرن السادس عشر، إلا أن الحروب استهلكت دون رحمة الكثير من الإنتاج والقوة البشرية بصورة رهيبة. إن السنوات المائة التي انقضت ما بين سقوط نابليون واندلاع الحرب العالمية الأولى كانت أيضاً موسومة بالحروب، بما في ذلك الحرب الأهلية الأمريكية، والحرب الفرنسية - البروسية سنة 1870، والحملة البريطانية على القرم في خمسينات القرن التاسع عشر، لكن تلك النزاعات، على دمويتها، كانت قصيرة نسبياً، وقد تمتعت كل من الولايات المتحدة بالسلام طوال ما تبقى من الوقت.

لقد استخف شيفالييه كثيراً في تقديراته بمعدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمسين التي تلت - فقد كان هذا النمو هائلاً أستوعب كل «الإنتاج الضخم» للذهب الذي كان قد دفع شيفالييه لقرع ناقوس الخطر. لكننا لا نستطيع أن نحكم على خطئه الفاحش في التنبؤ، لأن ما حدث كان خارج نطاق ما كان أي إنسان قد جربه قبلاً. وإذا كان هامش الخطأ في توقعات شيفالييه كبيراً بهذا الشكل، فلنتخيل دهشة واضعي تقرير الشبكة سنة 1810 إزاء مدى السرعة الذي سيبقى به النشاط الاقتصادي الزيادة في مخزون الذهب.

لنأخذ مثلاً عقد السبعينات من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة - وهو عقد تميز بالانحدار المستمر للأسعار وبركود خطير بدأ سنة 1873، وكانت

آثاره لا تزال ملموسة إلى حد ما سنة 1879. ازداد عدد السكان، بفضل الهجرة إلى حد كبير، بنسبة 30٪. كما ازداد عدد الأميال في خطوط السكك الحديدية العاملة إلى أكثر من الضعف (الخط الذي يربط منظومة الطرق بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي كان قد أنشأ سنة 1869). وفي ولاية نيويورك، تجاوزت حركة النقل بالسكك الحديدية في سبعينات القرن التاسع عشر، ولأول مرة، حركة النقل على الأبنية والأنهار. إزداد عدد المزارع بنسبة 50٪، كما ارتفع سعر الفدان بالدولار مع أن أسعار منتجات المزارع كانت تنخفض - وهي شهادة دامغة على الكيفية التي كانت الإنتاجية الزراعية تخفض بها تكاليف الإنتاج. وارتفع إنتاج الفحم والحديد الخام المصهور والنحاس إلى أكثر من الضعف، أما إنتاج الرصاص فارتفع ستة أضعاف⁽⁵⁴⁾. وجملة القول، كان الإنتاج الصناعي ينمو بمعدل سنوي يزيد على 5٪ في السنة اعتباراً من نهاية الحرب الأهلية وحتى سنة 1900، مما يعني أن الإنتاج وصل في نهاية القرن إلى خمسة أضعاف ونصف عما كان عليه سنة 1865.

وهذا معيار آخر يدل على ضخامة عملية النمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر. ففي سنة 1800 استهلكت الولايات المتحدة ما مجموعه ثلاثة تريليونات وحدة حرارية بريطانية من الطاقة - فحم، خشب، قوة كهربائية مائية، بترول. وفي سنة 1850، زمن اكتشافات الذهب في كاليفورنيا وأستراليا، ارتفع استهلاك الطاقة إلى 219 ترليون وحدة حرارية بريطانية. ارتفع الرقم إلى ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس عشرة التالية ثم إلى اثني عشر ضعفاً خلال السنوات الخمس والثلاثين التالية. وعند نهاية القرن، كان استهلاك الطاقة قد وصل إلى 7322 ترليون وحدة حرارية بريطانية، أي أن معدل الإنتاج بلغ 7,3٪ سنوياً اعتباراً من اليوم الذي عثر فيه جيمس مارشال على الذهب مصادفة في منشرة سوتر⁽⁵⁵⁾.

وفي عصر مثل عصرنا، يجري فيه تقبل التغيير التكنولوجي والقفزات

الإنتاجية على أنهما من المسلمات، يصعب علينا إدراك ما الذي كان يعنيه الابتكار التكنولوجي في عصر كانت فيه الانقطاعات كبيرة ومفاجئة في آن واحد. فهذه على سبيل المثال رسالة من أحد النبلاء كان قد ذهب من مانشستر إلى ليفربول سنة 1833 لزيارة قبر صديقه القديم ويليام هاسكيسون، ذلك التعس الذي كان قد شارك في إعداد تقرير لجنة السبائك ثم قتل تحت عجلات قاطرة ستيفنسون الشهيرة «روكيت» أثناء حفل افتتاح خط سكة الحديد بين ليفربول ومانشستر سنة 1830:

وصلت إلى مانشستر في الساعة الحادية عشرة من الليلة الماضية. استيقظت هذا الصباح في الساعة السابعة، وفي الساعة الثامنة، كنت على متن عربة القطار. . وفي التاسعة والنصف كنت في ليفربول - وهذا يعني أنني قطعت 32 ميلاً خلال تسعين دقيقة. . لبتك شاهدت تومبسون وجيمس في مقصورة العربة، عندما كنا نظير أحياناً على سكة الحديد نقطع ميلاً خلال دقيقتين، كان المنظر سيجعلك تضحك. فقد كان تومبسون يحاول الابتسام ولسانه يبرز خارج فمه وأصابه كلها مشدودة، أما جيمس فكان كما تعهده، إلا أنه كان يفقد قبعته من حين لآخر⁽⁵⁶⁾.

لدى قراءة هذه السطور علينا أن نتذكر أنه طوال تاريخ البشرية وحتى ذلك الوقت، لم يحدث أن كان بإمكان أحد السفر بأسرع مما كان الحصان يستطيع حمله إليه، وحتى الحصان ما كان له أن يحتفظ بأعلى سرعة لديه إلا لفترات قصيرة من الوقت. فقد كانت جدتي لأمي، التي ولدت سنة 1860، تشير دائماً إلى سيارة العائلة باسم «الآلة» وهو تعبير دأبت على استخدامه حتى وفاتها في السادسة والثمانين من العمر سنة 1946.

لقد كانت هناك درجة من الترابط بين إنتاج الذهب وتضخم الأسعار، وبخاصة بعد سنة 1870، لكن أحداً لم يلحظ ذلك. فقد كانت تقلبات الأسعار من سنة لأخرى، على أية حال، من عدم الانتظام والفوضى بحيث لم يكن

بالإمكان أن يتضح للعيان أي توجه تضخمي قد يكون كامناً. وذلك إلى حين فرضت اكتشافات جنوب أفريقيا الالتفات إلى تأثيرها الكامل على النظام الاقتصادي العالمي بعد سنة 1900 - وحتى عندها، تأخر هذا الإدراك للتضخم أو جرى التخفيف من شأنه^(*). إن أصدق دليل على وجهة نظر الرأي العام المسترخية حيال احتمال حدوث التضخم تمكن ملاحظته في مسلك معدلات الفائدة التي تراوحت صعوداً وهبوطاً دونما أي رابط منهجي مع ما كان يحدث لمستوى أسعار السلع والخدمات⁽⁵⁷⁾.



إن عجز شيفالييه عن إدراك ما ستؤول إليه إنتاجية النظام الاقتصادي كان كافياً لدحض توقعاته القائمة. ولم يكن هذا الجانب فقط من المسألة هو التطور الوحيد الذي حكم على تنبؤاته بالفشل.

يخصّص شيفالييه صفحتين للتحدث عن عملية التخزين، وهو يصفها قائلاً: «إخفاء المال في أماكن سرية». وهو يدين هذه العادة قائلاً أنها «تنتمي لطبقة غير متحضرة في المجتمع، تلجأ فيها الثروات إلى باطن الأرض للخلاص من السلب»⁽⁵⁸⁾. وقد قلّل شيفالييه، بوصفه مشاركاً مخلصاً متحمساً في عصر قوامه التحسن المادي الكبير لأسلوب الحياة وإسباغ الديمقراطية على النظام السياسي، قلّل من احتمال أن يكون للتخزين، كما عرفه هو، شأن كبير. بل أنه

(*) كان التعبير الفني عن هذه النقطة بلغة الاقتصاد كالتالي: «إن إجراءات بوكس - جينكينز بتواتر ربعي وسنوي تعرّف مستوى السعر خلال الفترة 1870 - 1914 على أنه مسيرة عشوائية مع انحراف ضئيل، وبالتالي يكون التضخم هو عبارة عن ضجة بيضاء كميتها الوسطية صفر، في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة». (انظر بارسكي وديلونغ، 1991، ص 824).

يمضي إلى الحد الذي يقترح فيه «في أوروبا، وفي يومنا هذا، تفوق كمية المعادن الثمينة التي تغادر مخابئها، على الأغلب، كمية المعادن التي تسعى للإختباء هناك»⁽⁵⁹⁾.

ومع أنه لا تتوفّر لدينا معطيات كافية لاختبار فرضية شيفالبيه حول التخزين، إلا أننا نعرف دون شك أنه أخفق في التعرف على وجود حاجة للتخزين لدى «الطبقة المتحضرة في المجتمع»، وهو ما كان سيتكشف عن كميات مخبوءة لا تعد ولا تحصى تفوق أي مقدار من الذهب قد يخفيه الأفراد للخلاص من السلب. إن التقبل المتنامي لمعيار الذهب، الذي جاء عقب الخطوات الأولى التي قامت بها بريطانيا في ذلك الاتجاه في العقد الأول من القرن التاسع عشر، قد خلق طلباً هائلاً على الذهب من أجل التخزين - لا من قبل الأفراد بل من قبل المصارف المركزية، مثل بنك إنجلترا أو بنك فرنسا أو وزارة الخزانة في الولايات المتحدة. كان تخزين الذهب هو خط الدفاع الرئيسي ضد اندفاع مفاجيء للواردات أو تدفق رؤوس المال الخاصة بالاستثمار نحو الخارج إلى مراكز مالية أخرى. ومع ذلك التوسع الكبير في النشاط الاقتصادي والتجارة والاستثمار العالميين، كانت مخزونات الذهب تعتبر أمراً جوهرياً من أجل تزويد الأمم بحرية الحركة ولجذب رؤوس أموال جديدة إلى أراضيها. وأصبح «النقد الموثوق» و «المصارف الموثوقة» يعرفان حسب إمكانية توفر الذهب عند الطلب لأي شخص يأتي إلى الكوة ليطلبه. كانت الدول التي تكسب الذهب تتمتع بصيت ممتاز، بينما كان يُنظر للدول التي تخسر الذهب على أنها متورطة في مصاعب كبيرة.

وكانت النتيجة، أن جزءاً قليلاً من «الإنتاج الهائل» للذهب الذي أفضّ مضجع شيفالبيه، صار يجري تداوله من يد ليد. أما الجزء الأعظم منه فقد تم نقله إلى مخازن صامته داخل أبنية ضخمة تشبه المعابد الإغريقية، حيث أُطلق

على هذه الأكداس من الذهب أسم أكثر تهديباً وهو «الاحتياطات». لنر الآن ماذا كانت نتيجة ذلك، وما هي أنواع المشاكل التي برزت في أعقاب وضع معيار الذهب العالمي؟

15

دلالة الشرف

من بين ثنايا الماضي، يَوْمُزُ المعيار الدولي للذهب كذكرى للفردوس المفقود، حاوياً كل الحنين إلى عصر الملكة فيكتوريا والعصر الإدواردي - ذلك الحنين إلى الاستقرار والانسجام والاحترام. والألق المرتبط بهذا الحنين لم يقم على أساس أسطورة إنما يستمد أصله من حقيقة حية. فخلال الفترة ما بين الحرب الأهلية الأمريكية وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى - وهي فترة وجيزة تمتد خمسين سنة فقط - اكتسب معيار الذهب سحراً غامضاً تجاوز إشعاعه حدود الإلتزام البسيط الذي كان يفرضه على أعضائه. إن تحكُّم الذهب بشؤون البشر لم يصل سابقاً إلى ذلك الشكل المطلق، كما أن عبادة الذهب من قبل رجال المال والسياسة، الصعبي المراس، لم تكن أبداً بمثل ذلك الخنوع.

وكما سنرى لاحقاً، فإن معيار الذهب قد تهيأت له كل زخارف فلسفة مكتملة الأبعاد: معتقدات مشتركة، وكهنة رفيعو المقام، وقواعد صارمة للسلوك وعقيدة وإيمان. والكتاب المقدس لهذه الفلسفة كانت قد صاغته «لجنة السبائك» سنة 1810، بوحى من ريكاردو. أما المذابح التي تعبَّدت عندها جماهير المؤمنين بهذه الفلسفة فكانت تلك الأكداش المصفوفة بعناية من اللِّبَنات الذهبية البراقة في أقبية المصارف. والكهنة الكبار كانوا رجال السلطة

المالية، وهم في معظم الحالات مدراء المصارف المركزية كبنك إنجلترا أو بنك فرنسا، وفي بعض الحالات هم وزراء المالية أو وزراء الخزانة، وهناك جدل حول ما إذا كان هناك باباً لهذه المجموعة أو من يساويه منزلة. ومعيار الذهب. شأنه شأن الكثير من الفلسفات الكبرى، يتوعد أولئك الذين يجروون على الانحراف عن الطريق السوي بالعقوبات الرهيبة، لكنه أيضاً يعد بالغفران لأولئك الذين يتعهدون بالرجوع عن الردة مُقسّمين على العودة إلى حظيرة الإيمان بأسرع ما يمكنهم. إن معيار الذهب يسبغ على المؤمنين به إحساساً بالراحة والانتماء والفخر وشعوراً بالخلود.

إن مجموعة الأمم التي تبنت معيار الذهب قد تطورت لتتحول إلى أخوية من نوع ما - مجموعة يرمقها الجميع بعين الحسد تقتصر حصراً على أعضائها الذين يحملون بعضهم بعضاً من المخاطر ودواعي القلق التي يفرضها عليهم العالم فيما وراء حدودهم. وقد وصف المؤرخ والاقتصادي الكبير جوزيف شومبيتر جاذبية معيار الذهب بأنها سعي وراء الهيبة الوطنية، «رمز للتصرف السليم ودلالة الشرف واللياقة»، تحمل قيمة مستقلة عن الفوائد الاقتصادية الصرفة⁽¹⁾. وقد قام مؤخراً أحد أعضاء البرلمان النمساوي بتحذير زملائه من مغبة فقدان «الاعتبار» الذي عانت به البلاد لتحوّلها إلى دولة «ذات اقتصاد عماده القصاصات الورقية»⁽²⁾. كما أكّد اقتصادي روسي أن «لا سبيل إلى العضوية في الحضارة العالمية دون عضوية في الاقتصاد المالي العالمي»⁽³⁾. وصرح جون شيرمان، وهو عضو بارز في الكونغرس الأمريكي وفي الدوائر الرئاسية، أن عملة لا تتمتع بقابلية الصرف إلى ذهب هي «عار قومي»⁽⁴⁾.

كانت بريطانيا هي العضو المؤسس لهذا النادي، بل إنها كانت صاحبة فكرة إنشائه. ومع أن الولايات المتحدة كانت في ذلك الوقت تعتمد معيار الثنائية المعدنية فضة/ ذهب، إلا أنها كانت السبّاقة لاقتفاء خطى بريطانيا بأن أعادت حساب العلاقة بين المعدنين من حيث السعر في سنة 1834 لتؤسس

معياراً للذهب على أساس الأمر الواقع، أما معيار الذهب المُعترف به فقد قُدر له أن ينتظر بعد ذلك ستاً وستين سنة أخرى، أي إلى ما بعد حسم الخلاف بين دعاة الفضة ومؤيدي الذهب ليستقر الرأي في النهاية لصالح الذهب. انضم الألمان للمجموعة سنة 1871، بعد أن مَوَّلوا احتياطي الذهب لديهم بجزء من التعويضات التي دفعها الفرنسيون بعد هزيمتهم في الحرب الفرنسية - البروسية - وتصل هذه التعويضات إلى خمسة بلايين فرنك، أي ما يعادل تقريباً ثلث مجمل إنتاج فرنسا من السلع والخدمات⁽⁵⁾ (*). وبعد ذلك تبنى الفرنسيون الذهب، لا عن طريق خطوة كاملة فورية بل عن طريق تحديد الحجم المسموح به من النقد الفضي. وكما سنرى لاحقاً، اعتُبرت تلك الخطوة «احترازية وقابلة للإلغاء» وكانت تحركها الرغبة في إرباك جهود الألمان الساعية للتخلص من مخزونهم من الفضة⁽⁶⁾. وبحلول سنة 1876، كانت إيطاليا وبلجيكا وسويسرا والدول الإسكندنافية وهولندا قد انضمت جميعاً. وفي نهاية العقد، كانت الهند والصين وحدهما، من بين الدول الكبرى، لا تزالان تعتمدان معيار الفضة.

كان احترام الذهب في القرن التاسع عشر من الرسوخ بحيث أنه أدى إلى انحدار مطَّرد في مقام الفضة، ومن ثم في قبولها كنقد في نهاية الأمر. وخير من لخص تلك النظرة للأمر هو رئيس الوزراء الإنكليزي لورد ليفربول، حيث أشار إلى أن «النقد يجب أن يُضرب من معادن تكون ذات قيمة إلى حد ما...». وذلك تبعاً لثراء وتجارة الدولة التي يُشكِّل فيها هذا النقد مقياس المُلْكِيَّة⁽⁷⁾. لم تكن الفضة فحسب هي من انحط قدرها بهذه الصورة. فما إن استقر معيار الذهب حتى صارت العملات الورقية وودائع المصارف وكذلك النقد الأجنبي

(*) لم يقدّم الفرنسيون بدفع التعويضات نقداً، بل إنهم أصدروا سنداً مستمراً Perpetual bond (سنداً دون موعد استحقاق)، ضمنه آل روتشيلد بكل مهارة، ووجد هذا السند مشترين كثيرين خارج فرنسا، وحُوِّلَ النقد الأجنبي الناتج عن ذلك إلى ألمانيا.

المتوفر لا تعتبر أكثر من بدائل ملائمة «للشيء الحقيقي»، موجودات تستمد إمكانية قبولها من مجرد كونها قابلة للتحويل إلى ذهب⁽⁸⁾.

إن أقوى سمات نظام معيار الذهب هي ذلك الأسلوب العبقري الذي جمع في هذا النظام بين الثقة البدائية بمعدن بَرَّاق، وهي ثقة ترتد إلى أقدم العصور، وبين ديناميكية بالغه التعقيد هيأت للذهب أن يؤدي المطلوب منه بشكل جيد تماماً خلال سنوات التطور الصناعي والمالي النشط قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. لقد عملت المَزَيَّتان البدائية والمتطورة على تقوية بعضهما البعض بصورة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً وعلى نحو لم يستطع العالم منذ سنة 1914 أن يوجد له نظيراً.

كانت تلك الصورة من القوة بعد هدنة سنة 1918 بحيث أن قلة من الناس تجرأت على القول - أو حتى على ملاحظة - أن معيار الذهب قد عفا عليه الزمن نتيجة الزلازل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أُطلقت من عقالها بفعل الصراع الدموي خلال الحرب العالمية الأولى. وقد وصف أندرو بويل، مؤرخ سيرة مونتاجو نورمان الذي كان حاكم بنك إنجلترا في الفترة بين 1920 - 1944، الوضع بقوله: «إن أي شخص قد يبلغ به التهور حداً يدفعه للمناداة بمسارٍ مختلف يمكن له أن يُسجن ويوصم بالجنون. إذ أنه لم يكن بالإمكان تصور وجود خطة بديلة»⁽⁹⁾.

وقد أقدمت كل البلدان تقريباً على مخاطر سياسية استثنائية لاستعادة معيار الذهب حتى لو تطلب الأمر تقديم تنازلات تطلّ البنية العامة والتركيبية. وبعد أكثر من خمسين سنةً على صمت مدافع الحرب العالمية الأولى، استمر الاحترام التقليدي، بشكل أو بآخر، لما كان الناس يظنونونه دور الذهب في توجيه دفة الأمور، بينما استمر الذهب بإدارة - أو بزرع الفوضى في - قطاعات واسعة من الاقتصاد العالمي.

وفي حال ثبت في النهاية أن معيار الذهب أصبح مفارقة تاريخية وسط الاضطراب الدولي والاقتصادي في القرن العشرين، فهل سيكون بمقدور القرن الحادي والعشرين أن يأتي بمجموعة مختلفة من الظروف؟.. إن الجواب الممكن على هذا السؤال ينبغي له الانتظار حتى نهاية قصتنا.



تعود المفاهيم الأصلية التي تدعم معيار الذهب بأصولها إلى الاعتبار الذي كانت تتمتع به دنائير كرويسوس وإلى إمكانية قبولها العالمية، حين بدأ الذهب لأول مرة يلعب دور النقد بأسلوب منهجي. وانطلاقاً من هذا الأساس، كان لدين معيار الذهب العالمي وصية جوهرية واحدة فقط: الذهب، والذهب وحده، هو الشكل المطلق للمال، هو المعيار. والدولة التي تعتمد معيار الذهب تحدد عملتها - الباوند الاسترليني أو الفرنك أو اللير أو الدولار - وفقاً لكمية محددة ثابتة من الذهب. كما أن مواطنيها، والعالم من حولهم، ينتظرون من السلطات أن تحافظ على قابلية تحويل كاملة وحرّة لأوراقها النقدية وودائع المصارف (أي الأموال الخاصة كما رأينا في الفصل العاشر) إلى ذهب بمعدل ثابت مهما كانت الظروف.

إن الأرقام تدعو للارتباك، كما أن العرف المتبع في قياس الأوزان بالقمحات يبعث على الضيق، لكن المعدلات تعتبر مهمة لأنها تحدد كم من الوحدات من عملة معينة، كالباوند الاسترليني مثلاً، قابلة للصرف بوحدات من عملة أخرى كالدولار أو الفرنك. فعلى سبيل المثال، القطعة النقدية البريطانية المسماة السفرن، والتي كانت تعادل باونداً استرلينياً واحداً، حُدِّدت سنة 1870 على أنها تساوي 113,0016 قمحات من الذهب، وهذا التحديد يعود بأصوله إلى قرار برلماني اتُخذ سنة 1717، وهو تاريخ ورد ذكره سابقاً. كان ذلك

يساوي ربع أونصة، أي نفس وزن القطعة الحالية من فئة 25 سنتاً. حُدد وزن الدولار ذهباً على أنه يساوي 23,22 قمحة أو 620,67 دولار للأونصة وذلك سنة 1837، بعد أن تراوح ما بين 24,68 قمحة و 22,85 قمحة خلال الفترة ما بين 1791 - 1837^{(10)(*)}.

كانت نتيجة تلك التحديدات النهائية، بجعل الباوند الإسترليني يعادل 113,0016 قمحة، والدولار الأمريكي يعادل 23,22 قمحة، هي وضع سعر صرف آلي ثابت بين العملتين، أي خلق وضع قائم على الثقة بأن باونداً إسترلينياً واحداً يعادل 4,86 دولاراً (نتيجة تقسيم 113,0016 على 23,22) وذلك إلى ما شاء الله. وبموجب تلك الظروف، ظلت التقلبات حول هذا المعدل بمرور الوقت ضمن الحد الأدنى، تقررهما في المقام الأول النفقات المترتبة على شحن الذهب عبر الأطلسي بين لندن ونيويورك.

كانت تلك العلاقات مع الذهب والمعلنة على الملأ غير قابلة للتجاوز. ولم يعد معيار الذهب العالمي يتجاوز أكثر من ذلك. فما دام المكافئ الذهبي سليماً لم يُمسّ، كان الدولار أو الكراون مقبولين في لندن كالباوند الإسترليني، كما كان المارك والروبل مقبولين في باريس كالفرنك، وذلك في عصر أصبحت فيه عملية عولمة رأس المال والتجارة قوية كما كانت خلال الخمس والعشرين سنة الماضية. وقد أعطى روبرت مانديل، الحائز على جائزة نوبل، لهذا النظام وصفاً بالغ الإيجاز والبراعة إذ قال: «كانت العملات مجرد أسماء لأوزان محددة من الذهب»⁽¹¹⁾.

(*) لما كان وزن الأونصة الواحدة يحتاج إلى ما مجموعه خمسمائة قمحة، يمكن أن نلاحظ أن الفرق بين 24,68 قمحة و 22,85 قمحة هو فرق طفيف فعلاً. وكان الدولار في الأصل قد حدد سنة 1795 مقابل 371,25 قمحة من الفضة عوضاً عن أن يحدد بالذهب مباشرة.

وقد نشأت الديناميكية المعقدة لذلك النظام عن التوتر الشديد بين الأنباء الجيدة والأنباء السيئة ضمن معيار الذهب. كانت الأنباء الجيدة تتجلى في الفوائد الجمة المترتبة على امتلاك عملة مقبولة عالمياً لأنها مدعومة بمادة كانت البشرية تركع أمامها منذ قديم الزمان. ويعني ذلك أن من يقتنون عملتك لن يتخلوا عنك عند أول بوادر المتاعب. وفي حالات نادرة، كالبوند الإسترليني البريطاني، كان الأجانب يرغبون، أو أنهم كانوا أكثر رغبة، بالاحتفاظ بالإسترليني والدفع بالإسترليني مفضلين إياه على عملاتهم الخاصة، تماماً كما يستخدم الناس الدولار، في وقتنا الحالي، في كل أنحاء العالم. وقد جنى البريطانيون فوائد كبرى من هذه الترتيبات لأن بنك إنجلترا أصبح قادراً على القيام بوظيفته رغم احتياطات الذهب المنخفضة، التي لا تجلب أي دخل، بخلاف المخزونات الموجودة في المصارف المركزية والخزانات الأخرى. وهكذا نرى أنه في سنة 1913، كان لدى المصرف ما قيمته 165 مليون دولار ذهباً وذلك بالمقارنة مع 678 مليون دولار في بنك فرنسا و 1,3 بليون دولار في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة⁽¹²⁾. وقد تعرض بنك إنجلترا للنقد من قبل بعض الدوائر المحافظة التي كانت ترى أن احتياطات الذهب المنخفضة تدل على أن إدارة المصرف كانت تضع مصالح حَمَلَة الأسهم فوق احتياجات النظام المصرفي البريطاني بشكل عام⁽¹³⁾.

أما الأنباء السيئة فكانت الخسارة المدمرة لإمكانية قبول العملة والتي قد تُلحق بدولة ما جراء سوء إدارتها لشؤونها أو جراء وقوعها في دوامة أزمة اقتصادية عالمية. عندها يندفع المستثمرون والتجار والمضاربون لاسترداد قيمة النقد الورقي وودائعهم المصرفية ذهباً، مما يستنزف مخزون الدولة الثمين. إن نتائج عنيفة وسريعة من هذا النوع كثيرة الحدوث بين الأمم الصغرى، لكن الطموحة، التي يعتمد معظمها على الأسواق المتقلبة للحصول على المواد الأولية. لقد وصل الأعضاء الكبار في نادي معيار الذهب إلى شفير الهاوية أكثر

مما يوحي به الحنين المرتبط بمعيار الذهب، لكن أياً منهم لم يستسلم لإغراء التخلي عن تلك الفكرة رغم كثرة حوادث النجاة التي جرت بشق الأنفس.



لم يَقم أحد باختراع هذا النظام الاستثنائي، ولم تُبتكر له أية خطة كبرى، كما لم يَقم أحد قط بتأليف كتاب يحكم قواعد السلوك فيه. وأقرب ما يمكن اعتباره دليلاً رسمياً في مجال معيار الذهب هو ما جاء في تقرير لجنة السبائك سنة 1810: «إن الذهب ذاته هو مقياس كل قيمة قابلة للتحويل، وهو المعيار الذي تُقوَّم به أسعار النقد... إن السبيكة هي المنظم الحقيقي لكل من قيمة العملة المحلية ومعدل الصرف بالقطع الأجنبي»⁽¹⁴⁾.

لقد لعب الحظ والسياسة والجغرافيا وقوانين الفيزياء دوراً في انتشار معيار الذهب لا يقل عن دور أي من النظريات المالية السائدة في ذلك الحين، والقسم الأعظم من الأفكار الجلييلة، التي دعمت فيما بعد معيار الذهب، تم التوصل إليها بعد أن حدث ما حدث. فقد كان قد حل سنة 1875 قبل أن يقوم ستانلي جيفونز بتوضيح الفلسفة السائدة التي تكمن في أساس معيار الذهب والتي أوردناها في الفصل 13: «إن تحامل الرجال فيما يتعلق بموضوع العملة لا يمكن تفسيره لدرجة أنه لا يبدو معها من الصواب ترك أي أمر لتقرره إدارة تتصرف حسب اقتضاء الأحوال»⁽¹⁵⁾.

أما إسحاق نيوتن، الذي اكتسب شرف - أو ملامة - إطلاق فكرة معيار الذهب، فلم تكن تراوده أية فكرة من هذا النوع سنة 1717. بل إنه قد وضع تقويمياً خاطئاً للنسبة الصحيحة بين أسعار الذهب وأسعار الفضة، مما ترك بريطانيا، دون قصد منه، مرتبطة بمعيار الذهب. ورغم حسابات نيوتن الخاطئة، إلا أن البريطانيين لم يتخلوا رسمياً عن معيار ثنائية المعدن، أي الذهب والفضة، حتى سنة 1816، حين تم تحويل القطع الفضية إلى فئات

أصغر من عملة قانونية محدودة. وظل المدافعون البريطانيون عن الفضة ينادون بها لمدة ثلاثين سنة أخرى⁽¹⁶⁾.

وحتى السبعينات من القرن التاسع عشر، كانت كل حركة، تنحو باتجاه معيار أوروبي للذهب، أشبه بحركة نيوتن في هذا الاتجاه، من حيث افتقارها للتخطيط. كان وجود معدنين أمراً ضرورياً، فقد كانت العملات الذهبية ذات قيمة عالية بحيث أن النظام ما كان له أن يقوم بوظيفته دون وجود نقد إضافي مساعد مقبول على نطاق واسع. وفي معظم الدول، كانت إمكانية تحويل العملة الورقية والودائع المصرفية لا تعتبر سوى شكل آخر لمعيار ثنائي المعدن يقوم على الذهب والفضة، وفي أماكن أخرى، كانت الفضة هي المعيار الوحيد. وكان الأمر الوحيد الثابت أن القطع النقدية - أي المال ذا الأساس المعدني - شكّلت على الدوام حاجة ملحة. ولم يتمكن العالم من تجاوز هذا المفهوم الأساسي لعدة عقود تلت.

وبالرغم من بريق الذهب وروعته وسمو مكانته في العديد من نواحي الحياة، كانت الفضة هي الشكل الرئيسي للمال حتى منتصف القرن التاسع عشر. وبرأي أنجيلا ريديش، وهي عالمة اقتصادية بريطانية، أن السبب الرئيسي لنجاح لمعيار الذهب خلال القرن التاسع عشر هو أن «التقنية الحديثة التي استخدمتها دار السك جعلت بالامكان صنع قطع نقدية [فضية] لم يستطع المزورون تقليدها بكلفة رخيصة، إضافة لأن دار السك قبلت تحمل مسؤولية ضمان قابلية تحويل تلك المسكوكات المعدنية»⁽¹⁷⁾. إن الكميات الوفيرة من العملات الفضية الجيدة الصنع، خلافاً للعملات التعمسة في أواخر القرن السابع عشر التي تم اقتطاع أجزاء منها، هيأت سبيل مدفوعات الصفقات الصغيرة، أما الذهب فقد تبوأ مكان الصدارة في نظام الصفقات الكبرى واحتياطات السيولة.

لقد كانت الفضة على الدوام أكثر وفرة من الذهب، كما تُذكرنا بذلك بنسات أوبا. وليس من قبيل الصدفة أن الكلمة الفرنسية التي تعبر عن النقود هي

Argent ومعناها الفضة، أو أن كلمة «Sterling» (اسم لعملة فضية قديمة) قد عرّفت النقد الإنكليزي لعدة قرون حتى عندما كان الباوند يحدّد بالذهب فقط⁽¹⁸⁾. وقد كانت الفضة محوراً رئيسياً للاهتمام حتى أثناء الجدل القائم حول الذهب في أيام لجنة السبائك وفيما تلاها من أحداث مباشرة. وكان كل من ريكاردو ولوك يُؤثران معدناً واحداً لا اثنين كميّار، ولكن في سنة 1816 اختار ريكاردو الفضة عوضاً عن الذهب لهذه الغاية. وبني حجته على أساس «الانتظام الأكبر للفضة من حيث حركة العرض والطلب»، واستخدامها من قبل كل الدول الأجنبية، مضيفاً أن الصعوبة الناجمة عن كتلتها الكبيرة يمكن التغلب عليها تماماً بالاستعاضة عنها بنقود ورقية لاستخدامها «وسيلة التداول العامة»^{(19)(*)}.

كان من الممكن أن تتبوأ الفضة المكانة الأولى إلى الأبد، لكنها تعاني من نقيصتين. الأولى، أنها تفتقد إلى ألق الذهب، لأنها تفقد بريقها بشكل أسرع منه بكثير، كما أن الفضة لم يسبق لها أن دفعت بالرجال والنساء إلى أقصى درجات الطمع التي دفعهم إليها الذهب. والنقيصة الثانية، أن كتلتها أكبر بكثير من كتلة الذهب. ففي أيام لوك ونيوتن، كان وزن ما قيمته ألف جنيه ذهبي بسعر 3 باوندات استرلينية و17 شلناً و10,5 بنساً يبلغ 18,5 باونداً، بينما كان نفس المبلغ - 1050 باونداً استرلينياً - بالعملات الفضية يزن تقريباً 280 باونداً. لذا فقد كانت كلفة نقل مبلغ معين من النقود بالعملات الذهبية أرخص بكثير من كلفة نقل نفس المبلغ ولكن بالعملة الفضية. ومع ذلك النمو المتسارع باندفاع لا مثيل له في ميادين التجارة الدولية والصناعة خلال القرن التاسع عشر، كان

(*) غيّر ريكاردو رأيه سنة 1819 وانحاز إلى الذهب بسبب قلقه من أن آلات التعدين الجديدة في مناجم الفضة سينتج عنها إغراق الأسواق، الأمر الذي سيؤدي إلى «تغيير» في قيمة الفضة، «في حين أن نفس السبب لن يؤثر في الغالب على قيمة الذهب».

(انظر فريدمان، 1992، ص 153). كان ينبغي أن تتاح له فرصة مناقشة الأمر مع شيفالييه بعد سنة 1848.

هذا الفارق الفيزيائي البسيط لغير صالح الفضة، يشكل عبئاً على التحركات الدولية، وقد يكون قد اكتسب في النهاية أهمية تعادل أهمية «الشرف واللياقة» في ترجيح كفة الذهب⁽²⁰⁾. وهناك عامل آخر يميل لصالح الذهب وهو أنه في حال وجود حجم معين من كلٍّ من المعدنين في دار السك، يمكن لهذا الحجم أن يُنتج من العملات الذهبية ما قيمته أعلى بكثير من العملات الفضية.

والواقع أن نظام ثنائية المعدن كان له مزاياه، رغم أن أية ترتيبات تُبنى على أساس المعدن مُقدَّر لها أن تكون عرضة للهزات، كالعثور على مكامن جديدة أو استخدام تقنيات تعدين جديدة أو الحروب أو حدوث تغير في أذواق الآسيويين أو ما يترتب عن النهب. وفي سنة 1791 قدم ألكساندر هاملتون تبريراً مقنعاً لمبدأ ثنائية المعدن وذلك في وثيقة شهيرة وضع فيها أسس النظام النقدي الأمريكي، بما في ذلك معايير المعدنية، والنظام العشري، وفئات العملة والكثير من التفاصيل الدقيقة. كانت قطع النقد ستشتمل على ثلاث قطع ذهبية - فئة 10 دولارات و 5 دولارات و 2,5 دولار - ثم على دولار واحد ونصف دولار وربع دولار وعُشر دولار (دايم) ونصف دايم من الفضة، إضافة لبنس ونصف بنس من النحاس. كان التركيب العشري للفئات يعتبر انفصلاً جذرياً عن التقليد الذي كان متبعاً منذ زمن طويل في بنسات أوفاء، التي كان الباوند يضم منها 240 بنساً، كما كان يُعتبر ابتعاداً عن استخدام مضاعفات الرقم، اثني عشر، في الكثير من النظم المالية الأخرى التي تطورت في أوروبا.

ورغم أن هاملتون وضع نموذجاً يحتذى به الاقتصاديون ممن جاؤوا بعده، بأن قدم حججاً لا حصر لها، من نوع «من جهة» ومن ثم «من جهة أخرى»، إلا أنه يستنتج بعد تفكير متأني أن «الوزير بوجه عام شديد الميل للرأي القائل أنه لا يجب منح الأفضلية لأي من المعدنين فيما يخص الوحدة النقدية»⁽²¹⁾. وتؤكد وثيقته على أهمية إيجاد نقد يكون مقبولاً في النظم المختلفة لكل الدول والتالي فهو يحذّر من مغبة تحويل أحد المعدنين إلى

«مجرد سلعة [كذا]»⁽²²⁾. ويمضي فيوضح نقطة أكثر أهمية تكشف عن نظرتة المستقبلية الخارقة: «إن إلغاء استخدام أي من المعدنين، كنقد، هو بمثابة تقليص لكمية وسيلة التداول، وسيكون هذا الإلغاء عرضة لكل الاعتراضات الناشئة عن المقارنة بين المزايا المتأتية عن تداول كامل وبين الشرور الناجمة عن تداول هزيل»⁽²³⁾. لقد ثبت أن عدم كفاية كميات الذهب المتوفرة - ما عدا خلال فترة قصيرة في خمسينات القرن التاسع عشر - سيكون من شأنه خلق حالات متكررة من القلق بشأن الاقتصاد العالمي طوال القرن التاسع عشر.

وهناك حالة تدل على أن معيار الذهب العالمي ليس بحال من الأحوال تطوراً محتوماً. فقد صرح مارك فلاندر، وهو اقتصادي معاصر، أن استبعاد الفضة والاستعاضة عنها بالذهب كمعيار وحيد في سبعينات القرن التاسع عشر كان «فشلاً سافراً للتعاون الدولي - ولا يعدو أن يكون قراراً بخفض سعر الفضة يدل على ضيق أفق الفرنسيين الذين اتخذوه بهدف التضيق على الألمان الذين كانوا يحاولون التخلص من مخزونهم من الفضة وإقامة معيار الذهب»⁽²⁴⁾. وفي سنة 1911، ذهب أبرز اقتصاديي الولايات المتحدة، وهو البروفيسور إيرفنج فيشر من جامعة ييل، أبعد من ذلك مؤكداً أن النقص المتزايد للذهب في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان سيدفع العالم إلى التخلي عن الثنائية المعدنية وتحويل ولائه إلى معيار الفضة لولا اكتشاف الذهب في كاليفورنيا وأستراليا «كما لو أن ذلك قد حصل لإنقاذ الموقف»⁽²⁵⁾.



إن تسلسل الأحداث المؤدية للانتصار النهائي للذهب في أوروبا لهو تسلسل دراماتيكي دون أدنى شك. فقد استمرت أمريكا الشمالية وآسيا، كما كان شأنهما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بإحداث التطورات النقدية

في كل الاتجاهات في أوروبا، كما أنهما كانتا المصدر لمعظم الاضطرابات العنيفة التي لم تنته.

تبدأ القصة في الولايات المتحدة الوليدة، التي قامت سنة 1791 باتباع نصيحة ألكساندر هاملتون بأن حدّدت سعر الذهب في دار السكّ بما يعادل 19,3939 دولاراً، وسعر الفضة في دار السكّ بما يعادل 1,2929 دولاراً، مما يجعل النسبة بينهما تصل إلى 15 : 1، وصادف في الوقت نفسه أن كميات الذهب الواردة من البرازيل بدأت بالتناقص، وسرعان ما تلى ذلك حدوث ثورات في أمريكا اللاتينية مما أدّى إلى هبوط حاد في كميات المعدن النفيسة المشحونة من نصف الكرة الغربي. ثم جاء إصرار نابليون على قيام نظام مالي في فرنسا مدعوم بالنقد المعدني، وتبع ذلك محاولة إنكلترا العودة إلى إمكانية تحويل الإسترليني إلى ذهب. ومع تناقص العرض وازدياد الطلب، سرعان ما ارتفع سعر الذهب في الأسواق العالمية ليصبح خمسة عشر ضعف سعر الفضة في دار السكّ. وأصبح بإمكان المرء أن يحمل إلى دار السكّ في الولايات المتحدة خمس عشرة أونصة من الفضة ليحصل مقابلها على أونصة واحدة من الذهب، ثم يذهب إلى السوق ويشتري بأونصة الذهب خمس عشرة أونصة من الفضة ليعود ويكرّر العملية.

كان إغراء تلك العملية لا يقاوم إلى الحد الذي وجدت فيه الولايات المتحدة نفسها في وضع لم يعد فيه سوى الفضة قيد التداول، بينما أخذ الذهب يختفي رويداً رويداً من النظام النقدي. ومن الناحية العملية، كانت البلاد قائمة على معيار الفضة. وبحلول سنة 1834، تغيرت نسبة سعر الذهب - الفضة في الأسواق العالمية من 15 : 1 إلى ما يعادل 15,625 : 1. وصار النقص المتزايد في النقد الذهبي يترك بصماته على الصفقات التجارية والمالية. ذهب ميشيل شيثالييه، وهو الاقتصادي الفرنسي الذي كان يشعر بالقلق جراء طوفان الذهب

القادم من كاليفورنيا أثناء فورة الذهب، إلى الولايات المتحدة ليقضي هناك ما يزيد على السنة، في الفترة ما بين 1833 - 1834، وكتب في رسالة إلى بلاده قائلاً: «منذ أن جئت إلى الولايات المتحدة، لم تقع عيني هناك على قطعة واحدة من النقد الذهبي، ما عدا على موازين دار السك. كان الذهب ما إن يُسك حتى يُحمل إلى أوروبا ليعاد صهره»⁽²⁶⁾.

وأخيراً أقر الكونغرس، في سنة 1834، أن نسبة 15 : 1 لم تعد هي النسبة الملائمة لسعر الذهب في دار السك إلى سعر الفضة في دار السك، وبأن الوضع لم يعد يحتمل تأجيل إجراء تعديل يكون أقرب إلى واقع الأسواق العالمية. لكن الكونغرس لم يحدّد نسبة 15,625 على أنها النسبة الجديدة لأسعار دار السك. بل إنه وضع مباشرة نسبة 16 : 1 مما أوصل سعر أونصة الذهب إلى 20,67 دولار، وقد ظل هذا السعر سارياً لمدة 99 سنة أخرى.

لقد قلبت هذه الخطوة موازين الأمور، وعكست الاتجاه السائد لتدفق المعادن. أصبح الآن من المريح إحضار أونصة من الذهب إلى دار السك والحصول على ست عشرة أونصة من الفضة، ومن ثم العودة إلى السوق لشراء أونصة من الذهب لقاء أونصات من الفضة بنسبة 15,625 فقط، وإعادة الكرة. كان أعضاء الكونغرس مدركين تمام الإدراك أنهم من خلال اختيارهم لنسبة 16 : 1، إنما كانوا يحفزون الطلب على الذهب. وقد كان وراء اتخاذ هذا القرار عاملان سياسيان إلى حد كبير. العامل الأول، هو الرغبة «في القيام بشيء ما من أجل الذهب» قد كانت قد اكتُشفت مقادير ضئيلة إلى حد ما من الذهب في فيرجينيا وكل من كارولينا الشمالية والجنوبية وجورجيا. والعامل الثاني هو أن تلك القرارات تزامنت مع الحرب التي شتها أندرو جاكسون ضد البنك الثاني في الولايات المتحدة - المعروف ببنك بيدلز -، الذي كانت أوراقه النقدية تعتبر الوسيلة المفضّلة للمبادلات في ذلك الوقت. كان السياسيون يأملون في أن

طرحاً متزايداً للنقد الذهبي سيشكل بديلاً جاهزاً للأوراق النقدية مما سيضعف موقف بنك بيدلز.

من الناحية الفعلية، كانت الولايات المتحدة في تلك اللحظة، قائمة على معيار الذهب، ولو أن قانوناً رسمياً باعتماد معيار الذهب لم يصدر حتى سنة 1900. لقد استمرت الفضة في لعب دور النقد الثانوي، لكن الذهب كان هو الملكية الأساسية التي يمكن أن تُحوّل إليها الودائع المصرفية والعملة⁽²⁷⁾.

وقد كانت تلك التحولات هي النتيجة الحتمية لاستخدام سلعة كمعيار للقيمة في نظام مالي. والطلب على الذهب والفضة كان يعتمد على ما هو أكثر من العوامل المالية، لأن هذين المعدنين كانت لهما استعمالات إضافية كالزينة مثلاً أو كمخزونات ضد تقلبات الزمن. وفي الوقت نفسه، لم يكن أحد ليدري متى تتم الاكتشافات الجديدة. وهكذا نرى أن قوى عدة قد أثرت على الأسعار العالمية للذهب والفضة في القرن التاسع عشر، مما خلق اضطرابات دائمة داخل النظام المالي، وذلك لدى ظهور الاختلاف بين الأسعار القائمة في السوق وتلك الموضوعة في دار السك. إن تجربة سنة 1834 تعتبر الفصل الأول في الرواية، فقد كانت هناك اضطرابات أشد عنفاً تنتظر المستقبل.



إن الاكتشافات في منشرة سوتر في كاليفورنيا سنة 1848 واكتشاف هارغروف في أستراليا سنة 1852 قد أحدثت هزة في العالم. فقد تزايدت كميات الذهب الواردة إلى الأسواق بسرعة لتحث انخفاضاً في سعر الذهب في السوق. وبدأت الفضة وكأنها أغلى نسبياً. توقف الناس عن إحضار الفضة إلى دور السك لتضرب نقداً وبدأوا بتخزينها عن طريق استبدالها بعملتهم الورقية أو ودائعهم المصرفية، بل وحتى عن طريق التخلي عن الذهب لقاء الفضة. وفي

سنة 1850، كان النقد الفضي المتداول يبلغ ثلاثة أضعاف النقد الذهبي، وبحلول سنة 1860 أصبح المعدلان متساويين إلى حد ما⁽²⁸⁾.

لقد كانت الفضة هي العامل الرئيسي الذي حمى الذهب من التحول إلى فائض في السوق بعد اكتشاف المكامن في كاليفورنيا وأستراليا. ففي خمسينات القرن التاسع عشر، كانت الفضة، كما كان شأنها منذ وقت طويل، تذهب بكميات وافرة إلى آسيا، وبخاصة إلى الهند. وقد أشار شيفالييه إلى أن صادرات الفضة كانت بمثابة «المظلة» التي تمتص صدمة هبوط سعر الذهب وتضخم كميات النقد المتوفرة، وبالتالي فهي تؤجل حدوث التضخم المريع الذي كان ريكاردو يخشى من أنه سيحدث لا محالة. ارتفعت شحنات الفضة إلى الهند إلى أربعة أضعاف خلال الفترة ما بين أربعينات القرن التاسع عشر وحتى الخمسينات منه، فقد ارتفعت الصادرات الفرنسية وحدها بشكل مطرد من 82 مليون فرنك سنة 1850 إلى 458 مليون فرنك سنة 1857. ثم جاءت الحرب الأهلية الأمريكية، التي أوقفت الصادرات الأمريكية من القطن وأدت إلى ازدياد مفاجئ في طلب القطن الهندي، وكانت استجابة الهند هي استيراد مزيد من الفضة على سبيل المبادلة⁽²⁹⁾.

وفجأة، وبعد انتهاء الحرب الأهلية، انعكست الآية. فلم تبد على الطلب على الذهب أية علامات تنذر بالتناقص بينما هبط طلب الهند على الفضة هبوطاً حاداً. وخلال الفترة 1870 - 1875، كانت واردات الهند من الفضة أقل مما كانت عليه خلال سنة 1865 فقط. وعندما تم اكتشاف مخزون كبير من الفضة، يعرف باسم كومستوك لود، في نيفادا سنة 1859، أصبحت الفضة هي من يعاني مشكلة إغراق الأسواق.

بالنسبة للفضة، جاء كل ذلك في أسوأ توقيت. فبالنظر للمكانة الاقتصادية الرائدة التي تبوأها بريطانيا في مجال التجارة الأجنبية، بدأت الدول الأخرى بالتفكير جدياً بالتحول إلى معيار ذهب خالص كالمعيار البريطاني -

لكن صعوبة التخلص من مخزوناتهم من الفضة في سوق متخم كان يشكل العائق الرئيسي. كان الألمان، بشكل خاص، تواقين للتحويل إلى الذهب، لأنهم كانوا يرغبون في أن يعتبرهم العالم قوة كبرى. كما أنهم كانوا يريدون أن يعتمدوا نفس المعيار كالبريطانيين وذلك لتأمين احتياجاتهم المتزايدة من الإسترليني الضروري من أجل دفع أسعار المواد الخام المستوردة من المناطق النائية للإمبراطورية البريطانية. وقد اعترف بذلك لودفيغ بامبيرغر، وهو سياسي لعب دوراً أساسياً في جعل ألمانيا تعتمد معيار الذهب، بقوله: «لقد اخترنا الذهب، لا لأن الذهب هو ذهب، بل لأن بريطانيا هي بريطانيا»⁽³⁰⁾.

اغتنمت ألمانيا فرصة انتصارها على فرنسا سنة 1871، فالتعويضات التي دفعتها فرنسا أغنت الألمان عن ضرورة تحويل الفضة إلى نقد لتمويل مشترياتهم من الذهب. وانتظر الألمان حلول سنة 1873 ليبدأوا ببيع ما لديهم من الفضة، بل إنهم كانوا يتوقعون أن يقوم الفرنسيون بشراء بعض هذه الفضة. لكن الفرنسيين لم يكتفوا برفض التعاون معهم، وإنما اتخذوا خطوة أكثر عنفاً وتطرفاً. ففي الخامس من أيلول سنة 1873، وهو اليوم الذي أعقب تسديد آخر دفعة من التعويضات، أقدمت فرنسا على تحديد ضرب نقدها الفضي بمبلغ 280,000 فرنك في اليوم، ثم خفضته مرة أخرى في تشرين الثاني إلى 150,000⁽³¹⁾. وكانت النتيجة هبوطاً حاداً آخر في طلب الفضة.

وقد انتهى الأمر بالفرنسيين إلى إلحاق الهزيمة بأنفسهم. فقد انضم عدد كبير جداً من الدول إلى موجة البيع هذه، في محاولة لتجنب استبقاء مخزون من النقد الفضي الذي كانت قيمته تتناقص كل ساعة تقريباً. تحولت اللعبة إلى نبوءة حققت نفسها بنفسها. فالقرار الذي اعتبرته فرنسا مجرد خطوة تكتيكية، لا مجرد إجراء استراتيجي، أدى إلى هبوط مطرد في سعر الفضة من ما يزيد على ستين بنساً للأونصة في الستينات من القرن التاسع عشر، إلى 3/4، 52 بنس فقط في سنة 1876 ثم إلى 51 بنساً لدى نهاية السبعينات من القرن التاسع

عشر⁽³²⁾. وفي هذا الوقت، كانت قيمة أونصة الذهب في السوق أكبر بثمانية عشر ضعفاً من قيمة أونصة الفضة، وعند حلول نهاية القرن، كان المقدار قد ارتفع إلى ثلاثين ضعف قيمة أونصة الفضة. وفي الوقت الذي كان فيه إغراق السوق بالفضة يبعد النسبة القائمة في السوق أكثر فأكثر عن النسبة بين سعر المعدنين في دور السك، أصبح بإمكان أي شخص، يستخدم الذهب لشراء الفضة بسعر السوق المنخفضة، ومن ثم يحملها إلى دار السك لتضرب نقوداً، أن ينعم بعمل رابح وآمن بشكل لا يمكن مقاومته. وقد هزت تلك العملية أسس معيار الذهب وهددت بتقويض التركيبة بأكملها. كان الدفاع الوحيد هو استبعاد الفضة كمعدن للنقد، إلا للقطع من الفئات الصغيرة.

وقد كان هذا ما حدث تماماً خلال سبعينات القرن التاسع عشر، بدءاً بفرنسا سنة 1873، وكذلك في الولايات المتحدة، كما سنرى في الفصل التالي. إن تتابع الأحداث هذا يوضح السبب الذي دفع بهذا العدد الكبير من الدول إلى الإسراع في أن تحذو حذو ألمانيا في اعتماد نظام معيار الذهب الخالص.

وهكذا نرى أن معيار الذهب العالمي الأسطوري قد بُني من أنقاض كارثة الفضة - وعندما حلت سنة 1893، كانت دور السك الهندية قد أغلقت أبوابها في وجه النقد الفضي. إن اكتشاف مكامن الذهب في كاليفورنيا وأستراليا ومكامن كومستوك لود في نيفادا، وشهية الهنود للفضة، والحرب الأهلية الأمريكية، وطموح ألمانيا الطاغية لأن تكون قوة عظمى قد قامت كلها، في الواقع، بدفع العالم إلى نظام لم يكن أحد ليتوقعه، نظام تردد الكثيرون في قبوله، إلا أنه ما إن اتخذ موقعه حتى أبدى صموداً لافتاً خلال نصف القرن التالي.



إن اعتماد معيار الذهب العالمي خلال سبعينات القرن التاسع عشر، لم

يشكّل ضمانة لمسيرة هادئة للاقتصاد العالمي، لكن هذا النظام كان من شأنه الحد من خطر الأزمات التي لا مفر منها والناشئة عن المضاربات والاستثمار الزائد عن الحد والمبالغة في المنافسة، ضمن منظومة لم تكن فيها الحكومات توفر ضمانات ضد الانهيار، حتى عندما كانت نيران الجحيم كلها تبدو وكأنها أُطلقت من عقالها. وكان تدفق الذهب إلى الخارج بمثابة نذير خطر سرعان ما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات دفاعية من قِبَل المصارف المركزية، كانت تتمثل في رفع معدلات الفائدة. وفي حال أخفقت هذه الجهود في صد التيار، كانت المصارف تهرع لمساعدة بعضها بعضاً، وكثيراً ما تم ذلك بالاشتراك مع المؤسسات المصرفية الخاصة الكبرى.

إن مجرد فكرة أن تسمح دولة كبيرة لنفسها بأن ينفذ ما لديها من ذهب كانت بعيدة عن التصور - وبعبارة أخرى، كانت المصادقية أمراً لا يتطرق إليه الشك - ما يعني أن تلك الأنواع من القروض كانت في متناول اليد قبل انفلات الأمور، وكان تخفيف وطأة الأزمة يجعل بالإمكان القيام بتسديد القروض، وهذا التسديد كان يجدد المصادقية التي حفظت للنظام ككل قدرته على أداء مهامه. ويجب أن نؤكد هنا أن تلك التسهيلات كانت تتوافر في التعامل بين القوى الكبرى. أما الدول الواقعة خارج نطاق تلك القوى - بما في ذلك الولايات المتحدة - فكانت تضطر لحماية نفسها بنفسها وقد تعرض لنفاذ ما لديها من احتياطات الذهب أو الفضة.

كان الالتزام بالنظام كاملاً لدرجة أن بعض الدول كانت تستطيع، ضمن ظروف خاصة، اتخاذ خطوة متطرفة تتمثل بتعليق إمكانية صرف عملتها بالذهب، والاستمرار في ممارسة أعمالها كما لو أن شيئاً لم يحدث. وفي المناسبات النادرة التي حدث فيها أن اضطرت إحدى الدول الأعضاء إلى تعليق إمكانية الصرف، تفهّم الجميع أن الدولة المعنية قد اتخذت تلك الخطوة لتحمي مخزونها من الذهب بحيث تكون قادرة على البقاء ضمن المنظومة بعد انقضاء الأزمة.

ظهرت معظم تلك الحالات الخاصة في أيام الحروب . وقد سبق ورأينا كيف أن بريطانيا كانت السبّاقة في هذا المجال خلال الحرب ضد نابليون . كما علّقت إمكانية الصرف في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1862 وحتى 1879. وفي كلا الحالتين ، أعيدت إمكانية الصرف في نهاية الأمر بموجب النسبة القديمة . كان لهذه الأحداث السابقة تأثير عميق على قرار بريطانيا سنة 1925 بالعودة إلى إمكانية الصرف بالذهب بموجب النسبة القديمة بعد توقفها خلال الحرب العالمية الأولى . أما الفرنسيون ، فقد سلكوا سبيلاً أقلّ تزمّناً في عشرينات القرن العشرين ، وذلك عندما أعادوا تحديد العلاقة بين الفرنك والذهب بنسبة مثّلت اعترافاً كاملاً بالارتفاع الكبير في الأسعار الفرنسية خلال السنوات التي مرت . اعتباراً من سنة 1915 نَعِمَ الفرنسيون بحياة أكثر رغداً من البريطانيين إلى حين ، ولكن ليس إلى الأبد . إلّا أنه في حالة كل من فرنسا وبريطانيا ، كان أي سبيل آخر غير العودة إلى معيار الذهب أمراً غير وارد على الإطلاق .

لقد حدثت إحدى أكبر الأزمات - ولو أنها ليست الوحيدة من نوعها بأي شكل من الأشكال - في تاريخ معيار الذهب في سنة 1890 ، وكانت في جانب كبير منها نتيجة استثمارات أسيء فيها تقديم المشورة والإدارة قامت بها دار بيرنغ بروذرز اللندنية ، ذات السمعة المحترمة ، في الأرجنتين . وقد كان الأخوان بيرنغ على وشك دفع بنك إنجلترا ذاته للانهيّار .

إلى جانب ولاء البريطانيين لمعيار الذهب ، كان هؤلاء ومنذ وقت طويل ، السباقين بين الأمم الأوروبية في ميدان تطوير أسواق ومؤسسات مالية . ولدى اتساع موارد المنطقة التجارية في لندن The City ، أصبح سوق العاصمة البريطانية المصدر الرئيسي للموارد المالية الخاصة بالنمو الاقتصادي في كل أرجاء العالم . كانت بريطانيا أكبر ممولّ لرأس المال الخاص بتطوير نظام السكك الحديدية في الولايات المتحدة ، لكن الرساميل البريطانية كانت تتدفق أيضاً على الكثير من الاقتصاديات النامية في أمريكا اللاتينية وفي آسيا . وكانت

الأرجنتين تتمتع بأفضلية خاصة في هذا المجال. ويقول هنري دانا نوييس، وهو أحد أكبر المطلعين من بين المعلقين الأمريكيين على الوضع المالي في نهاية القرن التاسع عشر، «ما من بلد أجنبي تدفق إليه الرأسمال الإنكليزي بمثل ذلك الحماس المتهور كجمهورية الأرجنتين»⁽³³⁾. وكان نوييس يشعر بالتشاؤم فقد كان جو الأرجنتين «محفوفاً» بالمخاطر لا يشجع على الإنتاج، كما خُفّضت قيمة عملتها، ولم تكن حكومتها أهلاً للثقة⁽³⁴⁾.

إن لملاحظات نوييس ميزة النظرة المدركة لطبيعة الأحداث بعد وقوعها. فالحماس للأرجنتين خلال الفترة ما بين 1870 و1890، كان له ما يبرره خير تبرير وهو النمو المثير للإعجاب الذي حققه هذا البلد. وقد ضاعفت الهجرة إلى الأرجنتين، خلال الفترة المذكورة، عدد السكان بأشخاص أوروبيين كانوا شديدي الاختلاف عن تلك «البقايا الغريبة» التي كانت تتجه إلى الولايات المتحدة. وقد جلب الكثير من هؤلاء معهم رأسمال استخدموه في الحصول على الأراضي الشاسعة التي كانت متوفرة لإنشاء المزارع وللزراعة وقاموا بتطوير تلك الأراضي. وكانت النتيجة زيادة متنامية في الحاجة للطرق والسكك الحديدية ومحطات المياه والمنشآت الصناعية. وخلال الفترة الوجيزة بين سنوات 1882 - 1889 وحدها، قام المستثمرون الأوروبيون بإنفاق بليون دولار في الأرجنتين⁽³⁵⁾. وكما أشار أحد المراقبين المرموقين، لم يكن هناك «بلد أوروبي ذو حكومة جيدة يستطيع الحصول على قروض بهذا الحجم بالنسبة لعدد سكانه»⁽³⁶⁾.

وقد استنفذت هذه الدراما نفسها بأسلوب كلاسيكي. ففي نهاية ثمانينات القرن التاسع عشر، كانت القروض تتدفق بسرعة هائلة إلى الحد الذي أخذت فيه الخدمات على الديون المستحقة تتجاوز القدرة على الدفع، كان ذلك الفيض من المال يلتصق بأصابع السياسيين اللزجة، وأخذ التضخم يطل برأسه

القبائح. وخلال سنة واحد فقط، ازدادت كمية المال المتداولة بمقدار 270 مليون دولار.

وفي تلك الأثناء كان نشاط الأعمال في أوروبا آخذاً بالتسارع، ويعود السبب جزئياً إلى قرض ضخيم بلغ 11 مليون باوند إسترليني اقترضته الحكومة البريطانية لبناء سفن حربية مدرعة، أعقبته جهود مماثلة في كل من فرنسا وروسيا وألمانيا. كانت أسواق الأسهم في كل أنحاء أوروبا تمضي في مسارها بصخب وتخلق مضارباتها الخاصة، فخلال الفترة ما بين 1884 - 1889، ارتفعت أسعار الأسهم في وول ستريت بنسبة تزيد عن خمسين بالمائة^{(37)(*)}.

وفي الوقت نفسه كان رأس المال يتحرك باتجاه مناجم النترات الحديثة في تشيلي ومناجم الذهب والماس في جنوب أفريقيا.

وفي سنة 1889، أقدم بنك إنجلترا وبنك الرايخ الألماني، وقد أقلقهما الغش والطمع اللذين كانا يحركان جنون المضاربة، على رفع معدلات الفائدة الرئيسية بشكل حاد. كان التأثير فوراً وهدأت الحمى - مما كان يعني انخفاض أسعار الأوراق المالية الأمر الذي كان له تأثير موجه على أولئك المستثمرين المساكين الذين تركوا أنفسهم ينساقون للإغراء إبان الفورة الكاذبة.

كان التوقيت مشؤوماً. فقد كان محصول القمح في الأرجنتين سيئاً، وأعقب ذلك ثورة سياسية دموية في صيف سنة 1890. ساد ذعر مالي في بوينس آيرس. وكان الترجيع فوراً على الدور المصرفية الكبرى في لندن، ولا سيما

(*) انظر ويرث Wirth 1893، الصفحات 219 - 229، من أجل وصف حي للأعمال الجريئة. ومن أجل تحليل أكثر علمية وتقنية للأحداث المؤدية إلى أزمة الخوين بيرينغ والتوتر الحاصل بين بنك إنجلترا ووزارة المالية، والتطور الصعب المضطرب لفن الصرافة المركزية، انظر بريسنل Pressnell، وخاصة الصفحات 167 - 193.

على دار بيرنغ برذرز، فقد كان الأخوان بيرنغ قد ضمنا ما قيمته 42 مليون باوند إسترليني من الأوراق المالية الأرجنتينية خلال ثمانينات القرن التاسع عشر - 28 مليون في سنتي 1888 و 1889 وحدهما - وقد بقي قسم كبير من هذه الأوراق دون بيع - مما ترك الأخوين بيرنغ في وضع المالكين المُرغمين. وبدأت الرسالة الموجودة في شعار العائلة، الذي أصبح رمزاً للشركة *virtus in arduis* (الجلد في مواجهة المصاعب)، بدت وكأن تشويشاً قد أصابها.

ولما كانت عائلة بيرنغ تُعد من أكثر العائلات احتراماً في بريطانيا، كان وقع الصدمة مدمراً، تجاوز حتى المبالغ الضخمة التي تناولتها الخسارة. وقد جاء في مذكرات أحد المعاصرين، عقب حل الأزمة، أن «أسلوب الحياة الاجتماعية المترفة التي يعيشها اللورد ريفيلستوك (الشريك الذي اعتُبر مسؤولاً عن الأزمة) قد أثار حفيظة سوق المضاربات لدرجة أن المسؤولين هناك كانوا على استعداد لإعدامه دون محاكمة»⁽³⁸⁾. كانت عائلة بيرنغ من قادة الأسواق المالية العالمية «عندما كان آل روتشيلد لا يزالون يتاجرون بالثياب العتيقة»⁽³⁹⁾. وفي سنة 1792، لعبت العائلة دوراً رئيسياً في تمويل المجهود الحربي البريطاني ضد الثورة الفرنسية وضد نابليون. وفي سنة 1803، كان للعائلة الدور القيادي في تمويل صفقة شراء أمريكا لأراضي لويزيانا من الفرنسيين. كما أن العائلة قادت حركة التمويل الأوروبي للتجارة الخارجية الأمريكية ولحكومة الولايات المتحدة حتى اندلاع الحرب الأهلية. وفي أوائل أربعينات القرن التاسع عشر، عُيِّنَ الشريك الإداري، ألكساندر بيرنغ، الذي أصبح فيما بعد اللورد أشبيرتن، سفيراً في الولايات المتحدة، وكان هو من قام بالمفاوضات مع وزير الخارجية الأمريكي دانييل ويبستر بشأن حدود مين - كندا. وقد تقلد أحفاد أشبيرتن المباشرين مناصب وزير المالية، واللورد الأول للأدميرالية، ونائب الملك في الهند والحاكم الفعلي لمصر، وذلك اعتباراً من سنة 1883 وحتى 1907.

لقد حدثت أزمة بيرنغ في أسوأ توقيت ممكن. فقد كان احتياطي الذهب

في بنك إنجلترا قد انخفض ليصل إلى 9 ملايين باوند إسترليني سنة 1889، وفي ذروة الأزمة، وصل الإحتياطي إلى أقل من 11 مليون باوند إسترليني. وكانت دار بيرينغ وحدها تتطلب 4 ملايين باوند إسترليني فوراً لتفادي إيقاف أعمالها⁽⁴⁰⁾. كما كان بنك إنجلترا في تلك اللحظة يتوقع سحبات من الذهب من قبل بنك إسبانيا وبنك الدولة في روسيا. ورغم أن معدلات الفائدة في البنك كانت قد رُفعت للتو إلى 6 بالمائة، إلا أن ويليام ليديرديل، حاكم البنك (وهو اسم منصب المدير الرئيسي في ذلك الوقت)، الذي لم ينقصه الدهاء، كان يدرك أن أية زيادات أخرى في معدلات الفائدة في المصرف ستشكل إشارة واضحة لفداحة الصعوبات التي كانوا يواجهونها هناك. وقد شرح ليديرديل فيما بعد وجهة نظره لوزير المالية قائلاً: «إن جلب الذهب بكميات كبيرة كان ليتطلب معدل فائدة عالياً جداً»⁽⁴¹⁾. ورغم ذلك، جاء في مجلة الإيكونوميست في 15 تشرين الثاني أن احتياطي بنك إنجلترا من الذهب كان «بالكاد يكفي للمتطلبات الداخلية العادية، لكنه كان أقل من أن يلبي المتطلبات الاستثنائية»⁽⁴²⁾.

وفي غمرة اليأس، لجأ بنك إنجلترا إلى آل روتشيلد، وكانت العائلة منافساً قوياً لعائلة بيرنغ. وتضافرت جهود آل روتشيلد وبنك إنجلترا في جمع مبلغ وصل إلى 15 مليون باوند إسترليني وذلك للبدء بتلك العملية المعقدة والمؤلمة، وهي تسديد القروض التي كانت عائلة بيرنغ قد اضطرت لاقتراضها من أجل تمويل مخزونات غير المرغوب فيها من الإصدارات الأرجنتينية التي لم يتم بيعها. ثم طُلب من آل روتشيلد أن يقوموا بدور الوساطة من أجل الحصول على قرض من الذهب بقيمة 2 مليون باوند إسترليني من بنك فرنسا (في مناسبة سابقة، عندما اضطرت بنك إنجلترا للاقتراض من فرنسا، سنة 1839، لعبت عائلة بيرنغ دور الوسيط). وافق الفرنسيون على القرض بفائدة لا تزيد عن ثلاثة بالمائة، وحتى أنهم قاموا بشحن الذهب عبر القنال إلى الأراضي

البريطانية. وتم الحصول على ما قيمته 5.1 مليون باوند إسترليني بالعملة الذهبية الألمانية من روسيا، في نفس الوقت الذي وافق فيه الروس أيضاً على الامتناع عن سحب إيداعاتهم الضخمة لدى دار بيرنغ. وهنا، عرض بنك فرنسا ما قيمته مليون باوند إسترليني إضافية من الذهب. وعندها تقدمت مجموعة من المصارف المحلية في لندن كانت دائماً تواقّة للحصول على رضا بنك إنجلترا، تقدمت يحدوها دافع أتباع خطى القائد، ووافقت على دفع معظم ما تبقى من الأموال المطلوبة للتسديد لدائني دار بيرنغ بروذيرز⁽⁴³⁾.

قد يكون أبرز النواحي التي تلفت النظر في العملية برمتها هما الحذر والسرية اللذين تمت العملية بهما. فقد كان لدى حاكم بنك إنجلترا مصادر ممتازة للمعلومات بشأن ما كان يجري في المنطقة التجارية في لندن، وفي يوم الجمعة الواقع في 7 تشرين الثاني، بلغته الشائعات الأولى بأن بعض كبار البيوتات المالية قد تكون عرضة للخطر. بعد ثلاثة أيام، طلب ليديرديل من وزير المالية الاتصال بروتشيلد، وقبل أن ينقضي الأسبوع كان الروس قد ظهروا على مسرح الأحداث. وعندما حل الرابع عشر من تشرين الثاني «بدأت تتسرب إشاعة تفيد بأن شيئاً ما يجري إعداده»، وبعد الظهر من نفس اليوم كان العمل قد أنجز بالكامل⁽⁴⁴⁾.

كان عملاً رائعاً دون أدنى شك. ويقول تشارلز كيندلبيغر، وهو مؤرخ مرموق للأزمات المالية، أن عمليات الإنقاذ في أزمة الأخوين بيرنغ اعتُبرت «معياراً لقوة النظام المالي اللندني أكثر مما اعتُبر فشل دار بيرنغ علامة على ضعف هذا النظام»⁽⁴⁵⁾. ويمضي فيورد رأياً عبّر عنه مؤرخ آخر، بعد 25 سنة من انتهاء الأزمة، وهو أن بنك إنجلترا يُعتبر «زُعيماً لأضخم تكتل في ميدان القوة المالية شهده العالم حتى اللحظة»⁽⁴⁶⁾.

ولولا تعاون الفرنسيين والروس، لكانت القصة انتهت إلى نهاية مروعة، إلا أن تقليد التعاون كان قد ترسخ في ذلك الوقت. فقد كان بنك إنجلترا،

المُعتبر عماد النظام، قد استمد الدعم من بنك فرنسا تسع مرات خلال الفترة ما بين سنة 1826 (بمساعدة آل روتشيلد أيضاً) وسنة 1892، إضافة للمساعدة التي قُدمت خلال أزمة الأخوين بيرنغ. وفي أزمت أخرى، خفت مدينة هامبورغ ومصرف رايخسبانك إلى معونة إنكلترا. وفي سنة 1861، تلقى بنك فرنسا دعماً من بنك إنجلترا وبنك دولة روسيا وبنك امستردام⁽⁴⁷⁾. كما أن مصرف ريسكبانك السويدي اقترض من البنك الدانمركي الوطني سنة 1882. وقد تضافرت جهود بنك فرنسا وبنك إنجلترا سنة 1898 لانتشال مصرف الرايخسبانك من مصاعبه، كما أن بنك فرنسا والرايخسبانك هبّا لمساعدة بنك إنجلترا في سنتي 1906 و1907.

لقد انطلقت كل تلك المساعدات من الفرضية القائلة بأن الحفاظ على قابلية الصرف إلى ذهب بمعدلات ثابتة، يشكل الأساس الصلب للسياسة الاقتصادية، الذي يجب أن تتراجع أمامه كل الاعتبارات الأخرى. ولولا تلك الفرضية، لكانت القروض التي تقدمها الدول القائمة على معيار الذهب لبعضها بعضاً أقل كرماءً إلى حد كبير كما أن هذه القروض كانت ستقدم تحت شروط مرهقة أكثر.

إن ذلك التسلسل النموذجي للأحداث لدى تطور المشكلة، هو النقيض لما يمكن أن يحدث في وقتنا الحالي. فَمَنْ، غير السُدج، في عصرنا هذا يمكن أن يولي ثقة راسخة كهذه للمصداقية والتعاون؟... ونحن نرى الآن كيف أن المضاربين يتخلون عن أية عملة تواجه متاعب ما، مما يوقعها في متاعب أكثر صعوبة، ويهز أُسُس استقرار علاقاتها مع العالم الخارجي إلى أن تصبح تلك العلاقات دون جدوى على الإطلاق. في القرن التاسع عشر، كان التعهد بالحفاظ على القيمة المكافئة للذهب يُؤخذ على أساس معناه الظاهري. أما في نهاية القرن العشرين، فقد كان تعهد كهذا يُعتبر عادة إشارة إلى أنه مهما كان نوع القيمة القائمة فسرعان ما سيلقى بها داخل القمامة. وفي حياتنا

المعاصرة، لا نرى أمامنا سوى تعاون يتسم بالشح، وحتى في حال حدوثه، نراه مغلفاً بقيود جارحة بحيث أن الاعتبارات السياسية المحلية قد تستوجب رفض هذه المعونة المقدّمة.

ورغم كل ما حدث، كان ذلك الوضع الطارئ من الأهمية والخطورة بحيث أقنع مدراء المصارف المركزية بضرورة الاحتفاظ باحتياطات من الذهب أكبر بكثير مما كانوا يتصورونه كافياً حتى تلك اللحظة. ورغم أنه لم يجر التخلي عن الإيمان بفعالية سياسة معدل الفائدة في الوقوف بوجه الكوارث، إلا أن التركيز بدأ يتحول باتجاه تجميع مخزون كبير من الذهب يكفي لبناء مصداقية لا يتطرق إليها الشك. ومن شأن هذه الخطوة أن تقلل من الاعتماد الكبير على مجرد معدلات مقبولة للفائدة في إدارة شؤون احتياطات الذهب. إن احتياطي الحرب الألماني الذي تم جمعه بعد سنة 1900 والذي ظل مستقلاً عن احتياطي مصرف رايخسبانك أصبح مثار حسد، ويستدعي ذلك للبال ظلال أباطرة بيزنطة.



ويؤكد باري أيتشنغرين، وهو من كبار الثقة في تاريخ ودور معيار الذهب، أن السبب الحاسم وراء نجاح نظام معيار الذهب هو ارتباطه بالمصداقية ارتباطاً لا مجال فيه للتساؤل - أي رفض مجرد احتمال أن تسمح دولة ما لنفسها أن تهجر الذهب بصورة دائمة أو أن تغير القيمة المكافئة للذهب - إضافة للتعاون الذي تكفله مثل هذه المصداقية. وهناك كتاب آخرون، مثل تشارلز كندلبيرغر، مقتنعون بأن ما ضَمِن للنظام القيام بوظيفته في أوقات الرخاء وأوقات الشدة هو السيطرة التي كان يتمتع بها بنك إنجلترا، الذي كان يمهد الطريق للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة، ويقوم بدور الدائن في نهاية المطاف ويدير شؤون التعاون الدولي. وهنا يردد كندلبيرغر آراء جون مينارد

كينيز، الذي كان يشير إلى بنك إنجلترا بأنه «قائد الأوركسترا الدولية»⁽⁴⁸⁾.

إن جميع الخبراء متفقون على القول بأن معيار الذهب كان يعمل ضمن بيئة اقتصادية وسياسية متجانسة الطبيعة والمصالح. وبالرغم من بعض الاضطرابات المالية التي كان يتكرر حدوثها من حين لآخر، إلا أن الفترة ما بين انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية واندلاع الحرب العالمية الأولى تميزت بنمو اقتصادي وتصنيع بالغى القوة في كل من أمريكا وأوروبا. ولا شك بأن السلام قد ساعد أيضاً: فلم تشب حروب كبيرة في أوروبا خلال الفترة ما بين 1870 و1914، وكان العمل العسكري الوحيد الذي اشتركت به الولايات المتحدة هو الحرب الإسبانية - الأمريكية سنة 1898.

وكان هناك عامل إضافي ذو أهمية بالغة، يطغى عليه الطابع السياسي أكثر من العامل الاقتصادي. إن اقتصاداً ذا معدل صرف ثابت بين عملته وعملة باقي الدول، لا بد له من أن يتوقع رؤية اقتصاده عرضة لهيمنة متطلبات معيار الذهب. ففي حال كان مخزون الذهب آخذاً بالتدفق إلى الخارج، ينبغي رفع معدلات الفائدة وذلك لجذب الأرصدة الأجنبية كما ينبغي وضع حدود للاقتصاد المحلي من أجل تقليص الواردات. لم يكن يُسمح بوضع أية سياسات توفر ضمانات. كانت تلك أنباء سيئة بالنسبة للعمال الذين فقدوا وظائفهم ورأوا أجورهم تنخفض أيضاً، وكذلك بالنسبة لمؤسسات الأعمال التي تقلصت أرباحها. ولكن تلك كانت قواعد اللعبة. فلم يكن بإمكان النظام ببساطة أن يحافظ على وجوده لو أن أهداف الاستقرار الاقتصادي المحلي ومستوى التوظيف العالي طغت على هدف الدفاع عن مخزون الذهب. وبغض النظر عن درجة المعاناة، لم تراود السلطات السياسية للحكومة - سواء منها المجالس النيابية أو السلطات التنفيذية - أية أحلام بالتدخل، لأن المعاناة كانت في سبيل الصالح العام⁽⁴⁹⁾.

يجب ألا يغيب عن البال أن ذلك كان عصر الملكة فيكتوريا والملك إدوارد السادس. وأن نوع الاحتجاج السياسي الذي يمكن أن نتوقعه في عصرنا

الحالي كان يبدو غريباً إلى حد كبير عن بيئة أوروبا القرن التاسع عشر، وحتى في حال ارتفعت بعض الأصوات، فإن الأشخاص الذين يشغلون مواقع السلطة لم يكونوا ليلبوا كثيراً بتلك الأصوات. لم تكن الاعتبارات الاقتصادية الكبيرة وتحليل دورة الأعمال لتشغل بال المُنظِّرين ضمن السياق العام للأمور، حتى بين علماء الاقتصاد، ولم يكن يجري التعبير عن تلك الهموم إلا في عالم الدرك الأسفل لأشخاص من نوع كارل ماركس. فقد كانت الفلسفة السائدة لمعظم تلك الفترة هي مبدأ عدم تدخل الدولة والتعاطي الحكومي مع شؤون الأعمال والشؤون المالية بأقل درجة ممكنة.

إن وجهة النظر هذه تفترض أن نجاح معيار الذهب العالمي كان عَرَضاً أكثر منه سبباً، فقد عَمَلَ ضمن بيئة كان النمو فيها يقوم باستمرار بالتكفل بأمر الأخطاء السياسية، حيث لم تتجاوز أعباء الديون الدولية داخل أوروبا مطلقاً المستويات التي يمكن التحكم بها، وحيث كان التعاون الدولي من المسلّمات بدل الاعتماد على دعم مؤلم ومشروط.

وقد فطن أحد المعاصرين المعروفين في ذلك الوقت إلى هذه النقطة، دون أن تتوفر لديه ميزة إمكانية فهم الحوادث بعد وقوعها، ففي سنة 1895، قال بينجامين دزرائيللي لمجموعة من تجار غلاسكو: «إن من أكبر الأوهام في العالم أن نعزو التفوق التجاري والرخاء في بريطانيا إلى أننا نعتمد معيار الذهب. إن معيار الذهب ليس السبب، بل هو النتيجة، لازدهارنا التجاري»⁽⁵⁰⁾. وإذا كان هناك وقت في التاريخ البشري تضافرت فيه الظروف لجعل النظام الاقتصادي العالمي يعمل وفق ما يشاء له الناس أن يعمل، فقد كان هذا هو ذلك الوقت.

إن العجز العام عن إدراك الحقيقة العميقة في الملاحظة التي أبدائها دزرائيللي هي شهادة بليغة عن قوة السحر الغامض الذي اكتسبه معيار الذهب أثناء القرن التاسع عشر، رغم التاريخ العاصف الذي نشأ هذا المعيار من خلاله. إن الاعتقاد الراسخ بأن معيار الذهب يحمل تعليلاً لبيئته الآمنة، هو

السبب الأكبر وراء إصرار الأوروبيين على خوض كل تلك التجارب والمحن المرتبطة بالجهود الرامية لاستعادة معيار الذهب ومن ثم للمحافظة عليه اعتباراً من سنة 1921 حتى كان سقوطه النهائي سنة 1971.



رغم أن القسم الأكبر مما جاء في هذا الفصل ينطبق بشكل متساوٍ على أوروبا وعلى الولايات المتحدة، إلا أن الفروق بين ما حصل على الساحلين المتقابلين للمحيط الأطلسي، قد تكون أعمق بكثير من أوجه التشابه. لقد كانت الاختلافات تحمل طبيعة سياسية. فقد نشأت كل الفروق المذكورة عن الطبيعة الفريدة لبلد جديد تماماً لم يكن عمره يتجاوز المائة سنة عندما حصلت كل تلك الأحداث. كما أن الولايات المتحدة كانت تقع على مسافة شاسعة عن ألقى سنة من التاريخ المشترك في أوروبا وعن شبكة الأصدقاء القدامى التي هيمنت على المؤسسات المالية فيها. وفوق ذلك، كان المجتمع الأمريكي أكثر انفتاحاً وليونة من المجتمع الأوروبي، وكانت قوى الديمقراطية والولع بالحرية والمساواة أوضح تعبيراً وأكثر تصميمًا، إضافة إلى أن معظم الثروات كانت «ثروة جديدة» لا ثروة موروثية عن أرستقراطية ملاك الأراضي أو عن ثروات الأسلاف مثل ثروات آل روتشيلد أو آل بيرنغ. ولذلك، كان العديد من الأمريكيين، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، يترددون في المشاركة في حماس الأوروبيين إزاء هذا النظام، وخاصة بسبب القيود التي يفرضها على حرية العمل.

شكلت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر نقطة الذروة الملائمة لقصة معيار الذهب في القرن المذكور. وسنرى الآن ما الذي أدى إلى تلك الأحداث، وكيف أن التجليات المحلية لفكرة الكارثة - الوشيكة قامت باستنزاف نفسها.

16

المؤامرة الأعجب والسلسلة المتصلة

تقف الولايات المتحدة اليوم في العالم وقفة عملاق مالي، لكن هذه الصورة لا تشبه في شيء ما كانت عليه أمريكا في القرن التاسع عشر. ففي تلك الأيام، كانت المصارف كثيراً ما تفلس، وكان الأجانب لا يستقرون في إقبالهم على الأوراق المالية الأمريكية، كما أن مخزون الذهب في الولايات المتحدة كثيراً ما وصل إلى شفير التسرب إلى دول أخرى. أما استقرار العملة والقواعد المالية للنمو فكانت على الدوام عرضة للهجوم من خارج البلاد.

ومن حيث الواقع، وكما سيوضح هذا الفصل، فإن ما يدعى «بالتسعينات البهيجة» لم تكن بهيجة على الإطلاق. كما وأن ذلك العصر يعرف أيضاً باسم «العصر المذهب». لا شك بأن كبار الأثرياء كانوا يعيشون عيشة الملوك، لكن تلك السنوات اتسمت أيضاً بعجز دائم في العملات الذهبية في الولايات المتحدة. كان ذلك العقد سلسلة من المغامرات التي تجس الأنفاس فيما يتعلق بمخزون الذهب، ومن مستويات البطالة العالية التي لم يسبق لها مثيل، ومن الاضطرابات السياسية والتلملل الاجتماعي والأسواق الكبيرة للمضاربين على هبوط الأسعار في وول ستريت Wall Street.

لم تتوفر في البلاد أية وسائل سهلة للتخفيف من قوة تلك الضربات. فلم

يكن الأمريكيون يتمتعون بتلك المصادقية التي تسمح للمصارف المركزية الخاصة بالقوى الكبرى - أي تلك المؤسسات المالية المتنفذة كبنك إنجلترا وبنك فرنسا - بالتصرف على أساس أنها مجموعة واحدة، أي اقتراض الذهب من بعضها البعض كلما واجهت إحداها مصاعب ما. وبالتالي، فقد حُرم الأمريكيون فرصة الحصول على قروض من الآخرين لدى احتياجهم لتلك القروض، كما أنهم كانوا يُستبعدون من العملية حتى لو كانوا في وضع يسمح لهم بتقديم القروض. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة كانت بحاجة للذهب إذا كان للأمريكيين أن يواصلوا القيام بالأعمال مع عالم بدأ فيه معيار الذهب يصبح هو النظام النقدي المسيطر بين القوى الكبرى.

لم يكن الأمر مجرد اعتبار الولايات المتحدة أمة ناشئة، أمة لا تزال أحدث من أن تكون أهلاً لأن يُعتمد عليها كشريك مالي. فقد كان ثبات الارتباط الأمريكي بمعيار الذهب موضع شك على الدوام. ولم يكن في سلوك العم سام ما يشجع على تغيير هذه الفكرة. فإدارة السياسة المالية في أمريكا إبان القرن التاسع عشر كانت تبدو للأوروبيين أشبه بسفينة دون دعامة تسند قعرها، يتجمع فيها الركاب على منصة الربان يُخرسون صوته بصراخهم، بحيث أن مسار السفينة يحدده أعلى الصرخات ورغم ذلك يبقى خط سيرها غير مؤكد.

أما الرأي الشائع بين الأمريكيين فكان يعتبر أن معيار الذهب كان توليفة شيطانية من صنع الأجانب، وبخاصة البريطانيين المكروهين ولا سيما منهم اليهود البريطانيين. وقد حمل رسماً كارتونياً نموذجياً، في تسعينات القرن التاسع عشر، عنوان: «الأخطبوط الإنكليزي: لا يتغذى سوى على الذهب». وقد ظهرت خريطة العالم تحت ذلك التعليق، وتبدو فيها أذرع الأخطبوط تمتد من بريطانيا لتلتف حول كل قارة من القارات. ويظهر تحت ذلك تعليق آخر: «يملك آل روتشيلد ملياراً وستمئة مليون من الذهب» - صحيفة شيكاغو ديلي نيوز. وهذا يعادل تقريباً نصف الذهب في مخزن القمح في شيكاغو⁽¹⁾.

وكان لدى الأوروبيين سبب آخر يدفعهم لإقصاء الأمريكيين خارج مجموعتهم: فلم يكن لدى الولايات المتحدة مصرفاً مركزياً شبيهاً ببنك إنجلترا. وبغض النظر عن نوع إدارة السياسة المالية فقد كانت هذه الإدارة بيد وزارة الخزانة في واشنطن، التي كانت قيادتها سياسية بطبيعتها ومسؤولة أمام الكونغرس. ومع ذلك، كان الأمريكيون عنيدون فيما يتعلق بتغيير أساليبهم. فمنذ البداية، كان لدى الأمريكيين، وهم أمة تتألف في معظمها من أشخاص ريفيين وتشعر بالاستقلالية، شك غريزي بأهل المدن وبالمصرفيين وبأي شخص يُشتبه بأنه يعاشر الأجانب. وقد تمسك الأمريكيون بتركيبتهم المصرفية التجارية المؤلفة من أجزاء عدة، والقائمة على آلاف المصارف الصغيرة المستقلة الموزعة في طول البلاد وعرضها، التي تخضع في تنظيمها للولايات لا لواشنطن. وقد ظل قسم كبير من هذا الصرح المتداعي قائماً في مكانه حتى اللحظات الأخيرة من القرن العشرين.

لقد كانت البلاغيات السياسية تعكس تلك الأفكار مرة بعد أخرى. واستمرت هذه الصبغة الريفية لعالم المال في أمريكا حتى عندما أصبحت البلاد ذات طبيعة صناعية أكثر وحين أخذ عدد متزايد من السكان بالتحول تجاه المدن. وحتى سنة 1913، عندما قررت الولايات المتحدة أخيراً الانضمام إلى العالم وإنشاء مصرف مركزي، كانت تركيبة نظام الاحتياطي الفيدرالي مقيدة بضوابط وتوازنات اقليمية شديدة كانت تحد من سلطة الهيئة الحاكمة في واشنطن.

وهناك مشكلة أخرى، وقد تكون أكثر أهمية، بقيت دون حل طوال القرن التاسع عشر: لقد انتظرت الولايات المتحدة حتى سنة 1900 قبل أن تلتزم قانونياً بمعيار الذهب. وحتى ذلك الوقت ظل الأمريكيون رسمياً ملتزمين بمعيار هاملتون القائم على الثنائية المعدنية، الذي تقف فيه الفضة على قدم المساواة مع الذهب. وكانت تلك التدابير مدعومة بالمصالح القوية المرتبطة بالفضة،

وليس فقط لأن تعدين الفضة كان فعالية اقتصادية مهمة في الولايات الغربية. فالمزارعون وغيرهم من كانوا مدينين بصفة تقليدية كانوا يفضلون وجود أكبر مبالغ متوفرة ممكنة من المال، وكانوا يعتبرون التضخم نعمة لا نقمة. وكانت الفضة مضافاً إليها الذهب تعادل ضمن النظام مبلغاً أكبر مما يؤمنه الذهب بمفرده. لكن الفضة أصبحت شيئاً أكبر من مجرد مرشح يصلح لأن يقوم مع الذهب بدور المعيار المالي. كانت الفضة رمزاً قوياً لنضال الإنسان العادي ضد السلطات القائمة. وكانت الصيحات المطالبة بالمساواة والديموقراطية، التي تشجعها المطالبة الشاملة بحق الاقتراع، ترتفع أصداؤها هنا بأعلى مما كانت عليه في العالم القديم.

لا عجب إذاً أن تساور الأجانب الشكوك بنوايا أمريكا فيما يتعلق بالذهب.



وفي سنة 1861، أي في بداية الحرب الأهلية، أدى تناقص مخزون الذهب إلى قيام الكونغرس بتعليق إمكانية صرف الدولار بالذهب، وهو إجراء معتاد في مثل تلك الظروف. وفي إجراء آخر معتاد في ظروف الحرب، قامت وزارة الخزانة بتمويل قسم من نفقات الحرب عن طريق إصدار عملة ورقية جديدة. كانت تلك العملة الورقية، غير القابلة للصرف بأي شيء، على الإطلاق، تحمل ختماً رسمياً «أوراق نقد الولايات المتحدة». وكان اسمها الأكثر شيوعاً هو النقود ذات الظهر الأخضر Green back، وهو اسم لا يزال يستخدم للإشارة إلى الدولار الأمريكي الحالي - وهو أيضاً غير قابل للصرف بأي شيء على الإطلاق. كانت النقود الخضراء، كالنقد الورقي المعاصر، نقداً قانونياً، وهذا يعني أن الدائن لا يستطيع من الوجهة القانونية رفض استلامها كدفعات لديون مستحقة، وكانت النتيجة أن أصبح يُشار إلى النقود الخضراء

أحياناً باسم «النقد القانوني». وخلال الفترة 1863 - 1871 كان هناك ما قيمته 300 مليون دولار تقريباً من النقود الخضراء قيد التداول، ثم صدر تصريح بأن تلك النقود لم تعد تقوم بأية مهمة لا يستطيع نقد الاحتياطي الفيدرالي القيام بها بكفاءة⁽²⁾. واعتباراً من تلك اللحظات، توقفت وزارة الخزانة عن إصدار النقود الخضراء، وفي سنة 1891، قامت الوزارة بإتلاف كل ما بحوزتها من الموجودات المتبقية منها. والجدير بالملاحظة، أن أحد وجهي أوراق نقد الاحتياطي الفيدرالي ذو لون أخضر - كما أن هذه الأوراق ليست قابلة للصرف بالذهب حالياً بأكثر مما كانت النقود الخضراء الصادرة في وقت سابق.

لم يختفِ الذهب عن مسرح الأحداث خلال مرحلة النقود الخضراء، رغم أن كمية النقد الذهبي المتداول انخفضت من أكثر من 200 مليون دولار لدى اندلاع الحرب سنة 1860، إلى 150 مليون دولار فقط سنة 1865 واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 65 مليون دولار سنة 1875⁽³⁾. وقد وفّت الحكومة بوعودها التعاقدية بدفع الفائدة والمبلغ الأصلي للدين الوطني بالذهب، لكنها، في الوقت نفسه، طالبت المستوردين بالتقيد بالقانون وبدفع الرسوم الجمركية المترتبة عليهم بالذهب. استمر الذهب قيد التداول في المدفوعات اليومية في الغرب.

إن دولاراً بالنقود الخضراء لم يكن أبداً مساوياً لما قيمته دولار من الذهب، لأنه لم يكن هناك يقين من أن يوماً سيأتي يستطيع فيه الناس أن يأخذوا نقودهم الخضراء إلى المصرف لاستبدالها بعملات ذهبية. كان ذلك نفس الوضع الذي ساد في إنكلترا خلال حروبها ضد نابليون عندما علّقت إمكانية صرف الإسترليني: إذا لم تعد العملة الورقية والودائع المصرفية قابلة للصرف بالذهب، يكفّ الذهب عن القيام بدور المال ويصبح سلعة يكون سعرها المالي عرضة للتقلبات.

وخلال معظم أيام الحرب الأهلية، كانت قيمة الدولار من الذهب 1,30

دولار تقريباً بالنقود الخضراء. وعندما حاول جي غولد وجيمس فيسك السيطرة على سوق الذهب سنة 1864، قام أحد المشتريين في تجربة متهورة بدفع مبلغ وصل إلى 310,000 دولار لقاء 100,000 دولار ذهبي تقريباً لكن ذلك كان حادثاً عابراً. وبعد انتصار قوات الاتحاد سنة 1865 تحسنت الأمور، وبحلول سنة 1869 بدأت قيمة النقود الخضراء تتجاوز 90 سنتاً للدولار. وفي كانون الثاني من سنة 1875، أقر الكونغرس قانوناً تعهد فيه باستئناف إمكانية الصرف بشكل كامل بتاريخ 1 كانون الثاني من سنة 1879، كما فوّض وزارة الخزانة سلطة اقتراض المال لتأمين احتياطي من الذهب، في حال تبين أن خطوة كهذه كانت ضرورية.

اتسم المسار المؤدي إلى سنة 1879 بحادثتين جديرتين بالملاحظة، يمكن اعتبارهما مثالين صارخين لقانون النتائج غير المقصودة. جرت الحادثة الأولى بعد انتهاء الحرب مباشرة، أما الثانية فجاءت بعد ثمان سنوات.

كانت الحادثة الأولى نتيجة التقرير السنوي المقدم من وزير الخزانة سنة 1865. بعد استخدام مصطلح «نقد قانوني» للإشارة إلى النقود الخضراء، أكد الوزير أن «قرارات النقد القانوني الحالي... يجب ألا تظل سارية المفعول يوماً واحداً بعد المدة اللازمة لتمكين الناس من الاستعداد للعودة إلى العملة الدستورية»⁽⁴⁾. وقد لقي هذا التعبير عن الرغبة في الإصلاح دعماً شعبياً واسعاً. وفي بداية شهر نيسان من سنة 1866، انضم مجلس النواب إلى التيار بأن أجاز قراراً بتأييد الوزير بأغلبية 144 صوتاً مقابل 6 أصوات. وبعد ذلك بعشرة أيام صدر التشريع اللازم لبدء إحالة النقود الخضراء للتقاعد.

كان مقدراً لهذا الإجماع الساحق أن يتداعى فور حدوثه تقريباً. ونادراً ما أخفق الشعب وممثلوه هذا الإخفاق التام في التكهن بنتائج قراراتهم. إن من الصعب فهم قلة التبصر. وخلال التاريخ، كان مجيء السلام يؤدي دائماً إلى انحسار اقتصادي، بما في ذلك من ضغوط لا تكل لإحداث انكماش عند

مستوى الأسعار. وثبت أن انتهاء الحرب الأهلية لم يكن استثناء لهذه القاعدة. فخلال الحرب، ارتفعت الأسعار إلى أكثر من الضعف، ولكن لدى حلول سنة 1866، كان مستوى الأسعار قد انخفض بمعدل 15 بالمائة. وكان الإصلاح المالي سيزيد الأمور سوءاً.

وسريعاً ما صدرت مراجعات تعيد النظر بقرارات سنة 1866، واستمرت الاحتجاجات العامة لأكثر من عقد من الزمن. فلدى هبوط الأسعار، كان من المؤكد أن تخفيض الموجودات من النقود الخضراء، إلى مقدار يعادل مخزون الذهب المتوفر، سيزيد من المعاناة التي كان الانكماش قد سببها للمزارعين وللكتير من دور الأعمال ولكل المدينين. وبدأت فكرة إعادة إمكانية الصرف بسرعة، تواجه معارضة قوية، رغم كل الفضائل التي نسبت إليها قبل ثلاث سنوات فقط.

كانت المشكلة، كما تقول الحكمة المأثورة، أن مبلغ 20,76 دولاراً الذي تمثله أونصة الذهب، لم يعد يستطيع شراء ما كان يستطيع شراءه من قبل. وإن إعادة إمكانية الصرف ستضع البلاد في وضع يصبح معه مخزون الذهب المتوفر قادراً على شراء أقل من نصف ما كان يستطيع شراءه قبل سنة 1860، مما يزيد من إحكام الأزمة المالية الآخذة بخناق الدولة. والأسوأ من هذا، أن القوة الشرائية لذهب الدول الأجنبية ستذوي أيضاً، مما يجعل أسعار الصادرات الأمريكية من القطن والحبوب لا تنسجم مع الأسواق العالمية. وحتى الخبراء، لم يبد أنهم قد أولوا أي اعتبار لفكرة خفض كمية الذهب في الدولار إلى النصف بشكل رسمي، مما يؤدي بالتالي إلى مضاعفة الحجم الفعال لمخزون الذهب. فتخفيض رسمي من هذا النوع لقيمة العملة لم يكن يشكل جزءاً من الفكرة السائدة حول مغزى معيار الذهب في القرن التاسع عشر. وكما حدث في بريطانيا بعد حروبها ضد نابليون، كان على إعادة إمكانية الصرف أن تنتظر

حتى تعود الأسعار إلى مستوى يمكن التحكم به قبل أن يصبح بالإمكان ربط العملة ثانية بالذهب.



أما المثال الثاني على قانون النتائج غير المقصودة، فقد جاء سنة 1873، أي بعد مرور سبع سنوات طوال على تلك التعابير الرنانة حول الرغبة في إعادة إمكانية الصرف بالذهب. وقد تبين أن هذا المثال كان له تأثير القنبلة المدمرة(*).

بحلول سنة 1873، كان الضغط يتزايد من أجل إيقاف التحايل بشأن الوعود المتعلقة بإعادة إمكانية الصرف بالذهب. فقد حان الوقت لتنظيم وضع العملة والانهاء من الأمر⁽⁵⁾. عقد الكونغرس سلسلة طويلة من جلسات الاستماع خاصة بهذا الشأن، ومن ثم قام بإقرار قانون سكّ النقد لسنة 1873، الذي تضمن قائمة بالفئات النقدية المختلفة من القطع الذهبية والفضية التي على وزارة الخزانة أن تضربها اعتباراً من ذلك الوقت فصاعداً. وقد تم إقرار القانون في الكونغرس بأغلبية 110 إلى 13 في مجلس النواب و 36 إلى 4 في مجلس الشيوخ.

وقد لوحظ في قانون 1873 إغفال يثير الروع. فلم يُشر القانون ولو بكلمة إلى المعيار التاريخي للدولار الفضي البالغ وزنه 371,25 قمحة، وهو المعيار الذي يعود تاريخه إلى أيام تأسيس الكساندر هاميلتون لسكّ النقد في الولايات المتحدة. وكانت الإشارة الوحيدة إلى الفضة هي ذكر القطع النقدية الفضية

(*) إن الوصف التالي للأحداث يعتمد إلى حد كبير على مناقشة ميلتون فريدمان، الساحرة لهذه القضية، انظر فريدمان، 1992، الفصل 3، وبخاصة الصفحات 51 - 61.

الثانوية من الفئات الصغيرة. كانت النتائج بالغة الخطورة: لقد أنهى قانون سكّ النقد لسنة 1873 الوضع القانوني للشائبة المعدنية في الولايات المتحدة.

ولو أن قانون سكّ النقد لسنة 1873 قد تضمن الدولار الفضي المتعارف عليه، فإن الطلب على الفضة في الولايات المتحدة، من أجل ضرب دولارات فضية، كان من شأنه أن يجلب إلى الشواطئ الأمريكية مقادير ضخمة من الفضة لسكها. أما الذهب، فكان سيغادر الولايات المتحدة إلى الأسواق العالمية، ليصرف بالفضة بسعر لا يقاوم، تماماً كما حدث في الفترة ما بين 1791 - 1834 عندما كان هناك نقص في عرض الذهب وكانت الفضة هي المعدن ذو السعر المتدني. وضمن ظروف كهذه، كانت إعادة إمكانية الصرف سنة 1879، وبكل الاحتمالات، هي عودة إلى معيار الفضة لا معيار الذهب.

لقد جرت تلك الحادثة في نفس الوقت الذي كان فيه سعر الفضة، على أية حال، يتعرض لضغوط قوية تدفعه للانخفاض في الأسواق العالمية، وذلك استجابة لقرار الفرنسيين بخفض حجم النقد الفضي ولجهود الألمان لاستبدال مخزونهم من الفضة بالذهب. والأسوأ من هذا كله، أن قانون سنة 1873 جاء في لحظة بدأت تشتد فيها ضغوط الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة، وذلك لدى تسارع نمو الإنتاج وقصور كميات النقد المتوفرة عن اللحاق به. هبطت أسعار المبيع بالجملة بمعدل 30 بالمائة سنة 1878 وسرعان ما لحقتها أسعار الأسهم⁽⁶⁾.

وعندما فطن دعاة الفضة إلى ما حصل، شعروا بالصدمة بسبب ما حدث تحت أنظارهم مباشرة. وفيما بعد، وبعد أن هدأت الأمور قليلاً وانجلى الموقف، أشار السيناتور ويليام ستيفارت إلى إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي على أنه «جريمة القرن العشرين». وقد مضى أحد خصومه إلى أبعد من ذلك إذ صرح أن تلك الأحداث قد اشتملت على «أكبر جريمة تشريعية وعلى

أعجب مؤامرة ضد صالح شعب الولايات المتحدة والشعوب الأوروبية، لم يُشهد لهما نظير، لا في هذا العصر، ولا في أي عصر آخر⁽⁷⁾.

وهناك بعض العلماء ممن يعتقدون أن ما أصبح يُعرَف بجريمة سنة 1873 ألهم فرانك بوم قصته الخالدة، ساحر أوز The Wizard of Oz الصادرة سنة 1900. إن بوسع المرء أن يدّعي أن الكتاب هو عبارة عن تورية رمزية لصالح النقد الفضي وضد الذهب فكلمة أوز Oz هي اختصار لكلمة أونصة، وأرض أوز هي الشرق حيث الذهب هو المعدن الأثير. أما الإعصار الذي يهب من الغرب بتلك القوة فهو حركة سكّ النقد الفضي التي لا يحدّها شيء، ودوروثي هي الأمريكية المقدامة العطوفة التي تمثل الناس البسطاء في مواجهة جبابرة المال. أما مدينة الزمرد فهي واشنطن، والساحر الذي يعيش هناك ما هو إلّا تجسيد للمخادعين. وهناك تحليل مفصل ومسلّ بهذا الشأن ظهر في مقالة طريفة لبروفيسور من جامعة روتجرز يدعى هيو روكوف⁽⁸⁾.

أما أن يُعتَبَر قانون سكّ النقد لسنة 1873 جريمة، فلا يمكن قول ذلك، لكنه قد يكون مؤامرة. وتشير الأدلة المعاصرة إلى أن النتائج كانت جلية لكبار صانعي القرار. فقد نصّح ليندرمان، مدير دار السكّ، وزير الخزانة سنة 1872 قائلاً: «هناك أسباباً عديدة تنشط حالياً، وتهدف جميعها إلى زيادة العرض عن الطلب بخصوص الفضة، وما يتبع ذلك من خفض سعر الفضة». كما أنه أشار، في مذكراته الصادرة سنة 1877، إلى أن القانون «وضع الولايات المتحدة على معيار الذهب وحده... والرأي الذي يضغط بثقله في أوروبا وفي أمريكا كان يعارض فكرة أن هناك فائدة عملية من الحفاظ على معيار ثنائي مهما كان أساس اختياره، وذلك لصالح معيار الذهب وحده». واعتباراً من سنة 1867، لم يُخفِ جون شيرمان، رئيس اللجنة المالية في مجلس الشيوخ، تصميمه على إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي، بل إنه مضى إلى حد وضع مسودة قانون بهذا

الشأن في نهاية سنة 1869. وقد أيدته في جهوده هذه كل من ليندرمان ووزير الخزانة⁽⁹⁾.

إن من الصعب العثور على تفسير مُرضٍ للسبب في أن عدداً جد ضئيل من الناس، خارج هذه الدائرة الضيقة، كانوا واعين لما سيحدث بعد ذلك. فلم يكن قد بُذِلَ أي جهد لإبقاء محتويات قانون سكّ النقد سرّاً. كما أن القانون ظل معروضاً أمام الكونغرس لثلاث سنوات قبل إقراره بتلك الأغلبية الساحقة. وقد صرح رئيس اللجنة الفرعية التابعة لمجلس النواب، التي قامت بدراسة مسودة القانون، أن المسودة كانت قد جاءت من إحدى لجان مجلس الشيوخ التي كانت قد أولتها «اهتماماً كبيراً لا يقل عن الاهتمام الذي رأيت كل اللجان توليه لأي قرار». وقد أمر الكونغرس بطبع القانون ثلاث عشرة مرة، وقد احتل نصه 144 عموداً من صحيفة كونغريشينال غلوب Congressional Globe. أما النائب هوبر، الذي أشرف على عملية إقرار القانون داخل مجلس النواب، فقد كان واضحاً في إشاراته إلى إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي. وكان تقرير ليندرمان لسنة 1872 قد نشر لدى تصويت الكونغرس لإقرار القانون. وإذا كان بالإمكان، كما أكد لينكولن، خداع كل الناس لبعض الوقت، فإن هذه الحادثة تعتبر نموذجاً واضحاً لذلك⁽¹⁰⁾.



إن الدراما الرئيسية لسبعينات القرن التاسع عشر، كان مقدراً لها أن تحدث سنة 1879، بعد أن استؤنفت رسمياً إمكانية صرف العملات الورقية بالذهب، كما كان مقرراً لها أن تبدأ، أي في الأول من كانون الثاني. وكان بعض الذهب المتوفر لسد طلبات الصرف قد تراكم من فائض عائدات الضرائب (بشكل إيصالات تعرفه جمركية في معظمها) عن الإنفاق، أما ما تبقى

من الذهب اللازم فقد تم شراؤه من الخارج بأموال كانت وزارة الخزانة قد اقترضتها في أسواق الرساميل .

ومع ذلك، كانت الظروف لا تبشر بالخير، كما أن قابلية عملية استئناف الصرف للاستمرار ظلت محفوفة بالشكوك . ورغم إقرار قانون عودة إمكانية الصرف، إلا أن مصداقية التزام الدولة بالذهب كانت تبدو بكليتها موضع تساؤل كما كانت في الماضي . كانت تجارة الصادرات الأمريكية تفقد توازنها كما ساد التوقع بشكل عام بوجود إمكانية أن تخسر أمريكا كمية كبيرة من الذهب لصالح أوروبا . فكم كان بإمكان المرء أن يثق بأن وزارة الخزانة ستكون قادرة أو راغبة في الوفاء بالالتزامات التي قد يفرضها عليها قانون إعادة إمكانية الصرف؟ . . .

وهنا تدخلت الطبيعة بأسلوبها الخارق لإخراج مخزون الذهب الأمريكي من مأزقه . ففي شهر أيار تساقطت الثلوج في فرنسا كما عانت بريطانيا من موجة صقيع مدمرة تبعتها أمطار تواصلت حتى أواخر فصل الصيف . كانت الكارثة التي لحقت بالمحاصيل البريطانية والفرنسية لا سابقة لها . وضرب الطقس الرديء كلاً من النمسا وألمانيا وروسيا، حيث كانت محاصيل القمح هي الأسوأ منذ عشرة أعوام . وزاد فوق كل هذا، أن محصول القطن الهندي كان شحيحاً . وكما سنرى لاحقاً، فإن هذا التحول السعيد للأمور لم يكن سوى الحدث الأول في سلسلة من المناسبات التي أظهرت فيها الطبيعة من العطف ما يكفي لإنقاذ مخزون الذهب الأمريكي في اللحظة الأخيرة .

وفي حين جعل الطقس الكارثي في أوروبا أسعار القمح تحلق عالياً، كان الطقس في أمريكا في أفضل أحواله وكانت المحاصيل في الولايات المتحدة وفيرة . وبالإضافة لذلك، جاء حدث ذو أهمية مستقبلية كبيرة ليوثر المزيد من الدعم للميزان التجاري الأمريكي : فقد تم الانتهاء من تمديد خط الأنابيب الساحلي الآتي من آبار النفط التي تم اكتشافها حديثاً في بنسلفانيا، مما رفع حجم الصادرات الأمريكية من النفط لتشمل العالم بأسره .

وسرعان ما بدأ الذهب رحلة العودة من أوروبا باتجاه أمريكا. وبحلول منتصف خريف سنة 1879، كان قد دخل الولايات المتحدة ما قيمته 6 مليون دولار. وارتفع مخزون الذهب الحكومي، الذي كان بالأصل آخذاً بالارتفاع، من 120 مليون دولار في نهاية شهر حزيران إلى 157 مليون دولار في أول شهر تشرين الثاني. أصبحت وزارة الخزانة عندها في وضع يسمح لها بدفع الذهب، ليس فقط لقاء الأوراق النقدية المقدمة لها للصرف بل في نواحي الإنفاق الحكومي العادي من سلع وخدمات. كانت تلك مجرد بداية. وبدا الأمر وكأن يوسف كان موجوداً يقدم تنبؤاته عن الطقس لفرعون: فثلاث سنوات على الأقل، استمر الميزان المذهل للتفوق الزراعي الأمريكي قائماً، مما جذب المزيد من الذهب عبر المحيطات⁽¹¹⁾.



نحُثُ الخطى الآن نحو سنة 1890، وهي السنة التي حدثت فيها أزمة الأخوين بيرنغ في لندن. ومثلما حدث في أزمة النقد التي حصلت في آسيا سنة 1998، وأثرت على الأوراق المالية الروسية والأمريكية اللاتينية، كان لأزمة الأخوين بيرنغ سنة 1890، تأثير مدمر على شهية الأجانب للأوراق المالية التي يسيطر عليها الدولار. وقد ثبت أن التأثير الراجع لأزمة بيرنغ لم يعد أن يكون الأول من بين مجموعة القوى التي صاغت السنوات الأولى من تسعينات القرن التاسع عشر لتجعلها أشبه بمركبة تسير على مسارات ذات تقلبات مرعبة من الأحوال الاقتصادية والمالية.

وقبل أن يبدأ الإحساس بتأثير أزمة بيرنغ في الولايات المتحدة، سجل معسكر أنصار الفضة انتصاراً آخر حاسماً كان من شأنه تعميق الشكوك المستمرة بشأن التزام أمريكا بمعيار الذهب. ففي تموز من سنة 1890، أقر الكونغرس قانون شيرمان المتعلق بشراء الفضة (وقد جاء اسم القانون من اسم الشخص

ذاته الذي كان يريد إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي قبل عشرين سنة)، من حيث الأساس، كان القانون يهدف للحصول على دعم لتعرفة جمركية أعلى من قبَل ثمانية عشر سيناتوراً جاءوا من الولايات التسع الواقعة غرب المسيسيبي، حيث كانت تقع معظم مصادر الفضة في الولايات المتحدة. وقد اشترط القانون أن تقوم وزارة الخزانة بشراء كميات شهرية من الفضة بحيث تصل قيمتها السنوية إلى خمسين مليون دولار تقريباً، أي ضعف الكميات المسموح بها في قانون سنة 1878. وبالإضافة لذلك، كانت المدفوعات مقابل الفضة ستتم بالعملة الورقية الجديدة، أي أوراق وزارة الخزانة لسنة 1890، التي كانت تُعتبر أوراقاً نقدية قانونية يمكن صرفها لدى الطلب بالذهب أو بالفضة حسب ما يرى وزير الخزانة.

لم يكن ذلك كل شيء. فقد تم إقرار قانون شيرمان عندما كان الكونغرس على وشك تخصيص مبالغ إضافية ضخمة من أجل الإنفاق الحكومي الاعتيادي مما كان سيزيد من تدفق الأموال من وزارة الخزانة إلى حد كبير. وبما أن وزارة الخزانة كانت تعاني من صعوبات في موازنة النفقات مع الواردات، سرعان ما دفع القانون الجديد بالحكومة إلى وضع العجز. في وقتنا الحالي، يمكن للحكومة أن تخرج إلى الأسواق وتقترض بغية تمويل العجز. أما في تسعينات القرن التاسع عشر، فقد كانت الاستجابة الأولى هي تغطية العجز عن طريق خفض الأرصدة النقدية - سواء منها العملة الورقية القانونية أو الذهب ذاته. وأضيفت للوضع مهزلة قاسية عندما لاحظت كتلة أنصار الفضة أن التحسن السريع المبكر في سعر الفضة سرعان ما تبدد تحت تأثير ضغط حركة البيع الكبيرة إلى الخارج بحيث تم القضاء على المصدر الجديد للطلب.

لم يكن بالإمكان أن يجري ذلك في توقيت أسوأ. فما إن أفلتت أزمة الأخوين بيرنغ من عقالها في لندن، لم يعد الأوروبيون يكتفون بتصفية ما بحوزتهم من أوراق مالية أمريكية، بل إنهم اختاروا أيضاً تحويل عائداتهم إلى

عملاتهم المحلية، مما كان يعني في نهاية الأمر إعادة أموالهم بشكل ذهب. وخلال الستة أشهر الأولى من سنة 1891، فاقت صادرات الذهب من الولايات المتحدة مجموع صادرات الذهب خلال سنة كاملة في السنوات الخمس والعشرين السابقة⁽¹²⁾. وقد أدى هذا التدفق إلى خلل يندر بالخطر في الاحتياطي الذي تحتفظ به وزارة الخزانة من أجل صرف العملة الورقية القانونية إلى ذهب. أصبحت الآن كل الدلائل تشير إلى حدوث تدافع على مخزون الذهب الأمريكي، أصبح فيه الهدف الوحيد لكل حامل لأوراق نقد هو صرف ما يملك من الدولارات بالذهب قبل أن يسبقه آخر إلى منافذ الصرف في وزارة الخزانة.

وفي سنة 1891، تدخلت الطبيعة، دونما إبطاء، لإنقاذ الموقف، كما فعلت تماماً سنة 1879. فقد أصيب محصول القمح في جنوب روسيا، وهو ثاني أهم مصدر للتموين في أوروبا، أصيب بكارثة حقيقية. وكان الموسم الفرنسي الأسوأ منذ كوارث سنة 1879. وفي هذه الأثناء أنتجت مزارع الولايات المتحدة أضخم محصول للغلال في التاريخ، كان أعلى من المحصول القياسي السابق بنسبة 65٪. ومرة أخرى انحسر تدفق الذهب.

لكن المهلة كانت قصيرة في هذه المرة. إذ ما كادت سنة 1892 تنصرم حتى استؤنف نزيف الذهب. ولدى نهاية شهر أيار، كان احتياطي وزارة الخزانة من الذهب قد هبط إلى 114 مليون دولار، أي بالكاد فوق مبلغ 100 مليون دولار وهو الحد الأدنى الذي كان الكونغرس قد حدده لتحافظ عليه وزارة الخزانة. وقررت الوزارة ألا خيار أمامها سوى إيقاف كل مدفوعات الحكومة بالذهب، وأصبحت كل المدفوعات تجري الآن بالعملة الورقية القانونية. ولم يكن من شأن هذا القرار التعس الذي لا مناص منه سوى زيادة الطلب على الذهب بين عامة الشعب وبين الأجانب وزيادة الشكوك المتعلقة بالتزام بالدولة بمعيار الذهب. وفي هذه الأثناء، ارتفعت الواردات من السلع بسرعة شديدة في

الشهور التسعة الأولى من سنة 1893 بحيث تجاوزت قيمتها قيمة الصادرات بمبلغ مذهل وهو 447 مليون دولار. وفي تقريره السنوي لسنة 1892، اعترف وزير الخزانة، والأسى يملؤه، بوجود عجز هائل وشيك الحدوث في العائدات، وحذر من أن آلية الصرف الحكومية برمتها كانت تواجه خطر⁽¹³⁾.

لكن الوضع لم يكن قد بلغ ذروته بشكل من الأشكال. ففي شهر شباط، أفلست شركة سكة الحديد فيلادلفيا آند ريدينغ. وفي نيسان، تدنى احتياطي الذهب إلى ما دون 100 مليون دولار. وفي أيار، حذت ناشيونال كورديج، أوسع وأنشط مؤسسة للأسهم الصناعية في سوق الأسهم في نيويورك، حذو فيلادلفيا آند ريدينغ وأشهرت إفلاسها، وهبطت قيمة أسهمها من 147 في كانون الثاني إلى أقل من 10 في شهر أيار، مما جعل سوق الأسهم بكامله ينهار معها والفرع يملؤه. وبدا الآن أن قدرة المصارف على الدفع أصبحت في خطر مما أدى إلى اندفاع الناس لسحب ودائعهم - حتى أن العملات الورقية بدت الآن أفضل من لا شيء. وقد أدى الاندفاع إلى المصارف إلى زيادة الهستيريا ودفع بمعدل الفائدة على القروض القصيرة الأمد في سوق المال في نيويورك إلى 74٪، أما القروض لأجل ما فقد أصبحت متعذرة⁽¹⁴⁾. وقد شملت حالات الإفلاس التي تلت في شركات الخطوط الحديدية، قبل نهاية سنة 1893، كل من شركات إري، نورذيرن باسيفيك، أتشيسون، توييكا آند سانتا في. ناهيك عن خمسة عشر ألف شركة أخرى وخمسمائة مصرف. وفي مواجهة كل تلك الكوارث، لم يكن من مخرج أمام الحكومة لمعالجة الوضع سوى إلغاء قانون شيرمان لشراء الفضة الصادر سنة 1890.



كان لتلك الأحداث الرهيبة تداعيات جد بغیضة. فقد تجاوز مستوى البطالة في الولايات المتحدة عشرة بالمائة من القوى العاملة في كل سنة وذلك

خلال الفترة ما بين 1893 - 1898، ويعتبر ذلك أسوأ تجربة مرّت بها الولايات المتحدة في أي فترة من تاريخها، باستثناء فترة الركود في الثلاثينات من القرن العشرين.

وفي نيسان من سنة 1894، قامت مجموعة من المعوزين المؤلفة من آلاف العاطلين عن العمل بتنظيم أنفسهم فيما أصبح يدعى بجيش كوكي. وخلال مسيرتهم التي بدأت من الميسيسيبي باتجاه الشرق، قاموا باجتياح المدن وبالاستيلاء على قطارات سكة الحديد قبل أن يتجمعوا أمام مبنى الكونغرس في واشنطن مطالبين بالمعونات. وقد تطلب الأمر استدعاء قوات الجند لتفريقهم. وفي الشهر الذي أعقب ذلك، أدى الضغط باتجاه خفض الأجور إلى حدوث إضراب في شركة بولمان، (واسمها الرسمي بولمان بلاس كار كومباني) استمر لأكثر من شهرين قبل أن يتم إنهائه بموجب إنذار حكومي، كانت تلك هي المرة الأولى التي تُستخدم فيها القوانين المقاومة للتروستات ضد النقابات العمالية، وقد قام الزعيم الاشتراكي أبوجين دبيس بإدارة دفة الإضراب، ليقضي بعد ذلك ستة أشهر في السجن مكافأة له على جهوده. وفي شهر تموز، قامت مجموعات عمالية بالاستيلاء على شبكة السكك الحديدية، ثم تجمعت في شيكاغو حيث أقام زعمائهم مقرات رسمية لهم، ومن هناك أصدروا بلاغات تملؤها «ثقة الفاتحين العسكريين»⁽¹⁵⁾. وهنا كان لا بد من استدعاء جنود المشاة. كما قررت الطبيعة، سنة 1894، تغيير اتجاه منح بركاتها بأن تأتي بغلال هزيلة في الولايات المتحدة بينما تُغرق أوروبا بالمحاصيل الوفيرة. بلغت الأمور حداً من السوء دفع المفوض المسؤول عن الخدمة المدنية تيودور روزفلت لبيع أربعة فدادين في ساغامور هيل للحفاظ على مستوى حياة عائلته⁽¹⁶⁾.

وفي هذه الأثناء لم تكن الأمور في واشنطن تدفع للظن بأن شيئاً ما يبعث على التفاؤل بشأن الوضع المالي لوزارة الخزانة. فمعدل تجاوز المدفوعات للعوائد ازداد سوءاً. وكان الفرق في البداية قد تمتّ تغطيته عن طريق اللجوء

إلى الدفع بالعملية الورقية القانونية، ولكن عندما استُنْفِذت تلك العملات، لم يكن أمام الوزارة من خيار سوى الشروع باستخدام الذهب لسد نفقاتها الجارية. وكانت النتيجة أن أخذ مخزون الذهب بالتدهور بسرعة. وفي شباط من سنة 1894، قرر وزير الخزانة جون كارليس، أن يغطي العجز ببيع إصدار جديد من السندات التي كانت تقتضي الدفع بالذهب. وقد باءت خطته بالفشل عندما أعرض السوق عن إصداره الجديد رغم معدل الفائدة العالي الذي وضعه كارليس لجعل الصفقة مغرية.

تنازل كارل ليسل عن كبريائه وسافر إلى نيويورك ليمارس ضغطاً شديداً على المصارف الكبيرة لجعلها تشتري السندات التي أصدرتها الحكومة، ملوحاً بالدوافع الوطنية ومصرراً على وجوب تفادي حدوث حالة أخرى من الفزع مهما كان الثمن. واستجابت المصارف لطلب المساعدة ولكن بتردد. وسرعان ما وصل إلى وزارة الخزانة 59 مليون دولار بالعملات الذهبية كثمن للسندات الجديدة. كان ذلك هو الجانب المشرق من الأنباء. أما الخبر السيئ فكان أن ما قيمته 24 مليون دولاراً من الذهب، الذي استخدمته المصارف لدفع ثمن السندات، كان قد أتى في الأصل من قيمة مماثلة من النقد الورقي القانوني الذي كانت المصارف قد صرفته بالذهب من وزارة الخزانة قبل وقت قصير فقط. في واقع الأمر إذاً كانت نصف المدفوعات لقاء السندات تقريباً قد تمت بالأوراق النقدية القانونية لا بكمية الذهب الإضافية التي كانت وزارة الخزانة بحاجة ماسة إليها. ولم تُضف تلك اللعبة إلى احتياطي الذهب إلا 35 مليون دولار فقط، لا 59 مليون دولار. وبعد كل تلك الألاعيب المخادعة، ظل احتياطي وزارة الخزانة لا يزيد عن 107 مليون دولار تقريباً. وارتفع العجز الذي كان قائماً في شهر تشرين الأول سنة 1894 ارتفاعاً شامهاً ليصل إلى 13 مليون دولار، بينما تدنى احتياطي الذهب إلى 52 مليون دولار.

توجه كارليس مرة أخرى إلى مصارف نيويورك طلباً للعون. ومرة

أخرى، استجابت المصارف لإلحاحه بشأن قرض. ولكن مرة أخرى أيضاً، قامت تلك المصارف بصرف العملة الورقية القانونية بالذهب للوفاء بنصف الالتزامات المالية التي كانت قد دفعتها للوزارة لقاء السندات. وقد اشتكى رئيس الجمهورية كليفلاند، وهو يشعر بالحزن الشديد، قائلاً، «إننا هنا أمام سلسلة متصلة، سلسلة آخذة بإفراغ الخزانة من الذهب دون أن تلوح في الأفق بادرة راحة نهائية»⁽¹⁷⁾. وفي كانون الثاني من سنة 1895، تمّ تصدير ما قيمته 26 مليون دولار. ذهباً من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تمّ سحب ما قيمته 45 مليون دولار ذهباً من وزارة الخزانة وذلك لقاء صرف عملات ورقية قانونية. كان احتياطي الوزارة من الذهب يقترب من 40 مليون دولار كما أخذ يتدنى بمعدل 2 مليون دولار يومياً⁽¹⁸⁾.

وقد وصف نوييس الوضع في الأسبوع الأخير من كانون الثاني سنة 1895، قائلاً:

«إن التجار والمصرفيين مشغولين حالياً بتنظيم شؤونهم بانتظار الاستسلام المتوقع لوزارة الخزانة... [لقد كان هناك] شعور عام بأنه خلال بضعة أيام، أو بضع ساعات، ستسوى المسألة نهائياً»⁽¹⁹⁾.



إن السنوات الخمس، التي انقضت ما بين إقرار قانون شيرمان المتعلق بالفضة وأزمة الأخوين بيرنغ في أوائل سنة 1890، وصولاً إلى ذروة الأحداث في شهر كانون الثاني من سنة 1895، هذه السنوات تحمل في ثناياها سلسلة من الكوارث المتعلقة بالذهب التي ضربت الاقتصاد الأمريكي بقوة واستمرارية لا مثيل لهما. إن طبيعة كل من أسباب ونتائج تلك الأحداث ستعاود الظهور

بشكل مشابه خلال الكوارث والتداعيات التي أحدثت بالدول الناشئة بعد مائة سنة، من الأزمة المكسيكية سنة 1994 إلى الأزمة الآسيوية خلال الفترة ما بين 1997 - 1998.

إلا أن الفرق بين الفترتين كان حاسماً. ففي تسعينات القرن العشرين، تجمعت الدول المتطورة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بشكل منظمات دولية بغية تقديم قروض سخية أوقفت تعاظم الأزمة وهيأت الأساس لاسترجاع الدول لعافيتها. أما في تسعينات القرن التاسع عشر، فقد وقفت أوروبا تتفرج تاركة الولايات المتحدة تعاني مشكلتها في حالة من العزلة. ولا مجال للإنكار أن تسعينات القرن التاسع عشر كانت فترة صعبة في أوروبا أيضاً، ولكن كان من الواضح أيضاً أن بنك إنجلترا وبنك فرنسا ونظرائهما من المصارف في كل أنحاء القارة الأوروبية، لن تقوم بالتأكيد بتلويث سبائكها الذهبية الثمينة بتقديمها بشكل قروض إلى وزارة الخزانة الأمريكية غير الجديرة بالثقة.

هل غاب عن بال الأوروبيين يا تُرى أن الولايات المتحدة ربما أصبحت «أكبر من أن تصاب بالعجز»؟. . . والواقع أن الروابط بين ساحلي الأطلسي كانت تتطور بسرعة كبيرة سواء من الناحية المالية أو في مجال التجارة بحيث أن الفوضى الاقتصادية في الولايات المتحدة كان من شأنها أن تجعل الأمور في أوروبا أخطر مما كانت عليه في الأصل. أم أن الأمر كان على النقيض من ذلك - هل كان الأوروبيون يفرطون في التركيز على التهديد التنافسي الناجم عن تحول أمريكا الوشيك إلى القوة الصناعية العظمى لذلك العصر؟. . . أيّاً كان الدافع، فإننا سنرى في الفصل التالي أن ذلك الشكل المحدد من قصر النظر سيعاود الظهور في أكثر من دولة، محدثاً نتائج قاتلة، وذلك في العقدين اللذين أعقبا نهاية الحرب العالمية الأولى.

ومع ذلك لم تسقط الولايات المتحدة من على شفير الهاوية في كانون الثاني سنة 1895. ففي اليوم الأخير من ذلك الشهر، قفز سوق الأسهم «سعوداً،

وبدأ الدولار فجأة يستعيد عافيته في أسواق القطع الأجنبي، كما تم بشكل مفاجيء إلغاء أوامر بتصدير الذهب. وتم خلال ليلة واحدة إفراغ ما قيمته تسعة ملايين دولار من الذهب من على السفن الراسية في الميناء⁽²⁰⁾.

ما الذي حدث؟.. إن الأمريكيين، وقد أعوزهم العون من المصارف المركزية الأوروبية، وفي غياب منظمات دولية من نوع صندوق النقد الدولي، كانوا قد تدبروا أمر وصنع صيغتهم الخاصة لما كان سيتحول في أواخر القرن العشرين إلى أساليب الإنقاذ من المآزق المالية. وقد نفذوا عملية الإنقاذ هذه بمهارة فائقة عن طريق الجمع بين العبقرية في الارتجال في مواجهة الخطر وبين الإرادة التي لا تلين في إظهار القوة الغاشمة حين يتطلب الأمر ذلك.

ولم يكن الشخص الذي وضع القوة موضع التنفيذ سوى ج. بوير بونت مورغان، الذي حشد كل ما يملك من سلطة وسمعة فريدتين على كلا ساحلي الأطلسي. ويشير رون تشيرناو، مؤرخ دار مورغان، إلى الخطة التي وضعها مورغان بقوله «الإنجاز الباهر، لقد أنقذ معيار الذهب». ومن محاسن الصدف، أن رئيس الجمهورية، غروفر كليفلاند، كان صديقاً لدار مورغان، بما أنه عمل في شركة حمامة مجاورة للدار خلال السنوات الأربع الفاصلة بين فترتي رئاسته. كما أن الرجلين كانا جارين في منزليهما الريفيين في برينستون، ولاية نيوجيرسي. وكان كليفلاند هو الديمقراطي الوحيد الذي صوّت بوير بونت مورغان لصالحه طوال حياته.

لم يكن فيما حدث أي شيء سهلاً أو بسيطاً. فعلى ضوء الوضع الاقتصادي المتردي، كان الكره الشعبي لمصرفي نيويورك أقوى وأوسع انتشاراً من ذي قبل، مما جعل كليفلاند عاجزاً عن التماس العون منهم كما كان الوزير كارليس قد فعل قبل سنة. وحتى في حال أبدى المصرفيون استعداداً أكبر للتعاون، فإنه لم يكن هناك في الولايات المتحدة ما يكفي من الذهب لإعادة وزارة الخزانة إلى قدرتها في الوفاء بديونها. وهنا لم يكن من خيار سوى التوجه

إلى رجال المال الأوروبيين، الذين كان آل روتشيلد لا يزالون في مقدمتهم. وافق آل روتشيلد على محاولة إصدار سندات أوروبية، وكانت الخطوة الأولى هي السعي لدى الفرع الأوروبي من بنك مورغان في نيويورك - ج. س. مورغان آند كومباني. وقد تردد بنك ج. س. مورغان واشترط لمشاركته أن يوكل لبيير بونت مورغان نفسه أمر اتخاذ الترتيبات لدى الجانب الأمريكي بالاشتراك مع ممثل روتشيلد في نيويورك، أوغست بلمونت الابن^(*).

ورغم أن تدفق الذهب إلى الخارج أَسْتُوْنَفَ في مطلع شهر شباط، إلا أن مجلس الوزراء في واشنطن كان متصلباً في معارضته لأي اقتراح بإصدار سندات من شأنها وضع الحكومة الأمريكية في موضع المدين أمام حفنة من المصرفيين الأجانب. كاد بيير بونت مورغان أن يُصَعَّق. وأبرق إلى شركائه في لندن بأن الولايات المتحدة كانت «على شفير هاوية من الفوضى المالية» وانطلق على الفور في عربة قطار خاصة، مصطحباً بلمونت معه⁽²¹⁾. وعندما أُبلِغَ أن لا فائدة من مقابلة كليفلاند، صرح مورغان «لقد أتيت لمقابلة الرئيس وسأبقى هنا حتى أقابله». وقد وصل إلى ما يريد. إذ أنه سرعان ما انضم إلى اجتماع يحضره كليفلاند وكارليسל والمدعي العام، ودخل أثناء الاجتماع أحد الكتبة ليبلغ وزير الخزانة أنه لم يتبق في أقبية الوزارة سوى ما قيمته 9 ملايين دولار ذهباً⁽²²⁾. فقال مورغان بأسلوبه المقتضب: «سينضب ذلك قبل الساعة الثالثة». أدرك كليفلاند أنه لم يتبق لديه أية خيارات. وسأل مورغان: «سيد مورغان، ما هي الاقتراحات التي تود التقدم بها»^{(23)؟}.

كانت خطة مورغان تتسم بالجرأة والتهور. فقد اقترح بيع إصدار سندات من وزارة الخزانة، بقيمة 65 مليون دولار تقريباً، إلى مجموعة أوروبية يقوم هو

(*) كان بلمونت واسمه في الأصل شوينبرغ، هو اليهودي الوحيد الذي كان مورغان مستعداً لتقبله ضمن مجال الأعمال دون تذمر سنة 1894.

و روتشيلد بتنظيمها، وأن يجري الدفع بشكل 3,5 مليون أونصة تقريباً من العملات الذهبية (أي بحدود مائة طن)، يتم الحصول على نصفها على الأقل في أوروبا. ومن باب تشجيع المصارف الأوروبية، يُرفع معدل الفائدة بنسبة نقطة مئوية كاملة أكثر مما تلقتة مصارف نيويورك بموجب صفقة كارليس سنة 1894.

اشتملت خطة مورغان على ثلاثة عناصر بالغة الأهمية. كان العنصر الأول في نص العقد المبرم بين المجموعة وبين وزارة الخزانة: «يقوم الفريق الثاني، وشركاؤهم فيما يلي... بما في وسعهم لممارسة نفوذهم المالي كما يبذلون كل الجهود المشروعة في سبيل حماية وزارة الخزانة في الولايات المتحدة من سحب الذهب وذلك لحين تنفيذ العقد بشكل كامل»⁽²⁴⁾. وكان ذلك يعني من حيث الواقع، أن مجموعة مورغان - روتشيلد ستقوم بالتلاعب بسوق الذهب. أما العنصر الثاني، فكان يقضي بأن تستخدم المجموعة موجوداتها من العملات الأوروبية لإقراض الأمريكيين الذين كانوا مدينين بالنقد للأوروبيين بموجب صفقات تجارية أو مالية، مما يعني وضع حد لطلب تحويل الدولارات إلى ذهب. وأخيراً، قامت المجموعة بموجب هذا المشروع بربط كل الدور المصرفية في مدينة نيويورك بمجموعات أوروبية مهمة، وجعلتها، بحكم إصدار السندات، جزءاً من الصفقة.

وعندما انتشرت أخبار هذه الصفقة المخادعة، ثارت ضجة عامة تصم الآذان ضد ما بدا وكأنه بيع إلى المصارف الأجنبية. فقد وصفت صحيفة نيويورك وورلد تلك المجموعة بأنها: «مصاصو دماء من اليهود والأغراب». وفي الكونغرس، طلب ويليام جينينغز بريان من أحد الكتّبة قراءة نص صك شايلوك من مسرحية تاجر البندقية⁽²⁵⁾. ولم يحرك رئيس الجمهورية ساكناً. وفي رسالته السنوية بتاريخ 2 كانون الثاني سنة 1895، أوضح كليفلاند أنه «لم يساوره أدنى شك على الإطلاق فيما يتعلق بحكمة هذا التدبير»⁽²⁶⁾.

كانت النظرات المليئة بالشك تراقب التنفيذ الفعلي اليومي لتلك الخطة في كل من لندن ونيويورك، لكن الخطة نجحت. لاشك بأن آلياتها لعبت دوراً في نجاحها، لكن إدراك السوق بأن أوروبا كانت تقدم ذلك النوع من الدعم كان كافياً لتهدة خواطر المصرفيين والمستثمرين. والباوند الإسترليني، انذي كان يُصرف بسعر 4,89 دولار في نيويورك، هبط فجأة ليعود إلى قيمته الأساسية البالغة 4,86 دولار، مما سهّل على المجموعة منح مهل إضافية على قروض القطع الأجنبي المقدمة للمستوردين الأمريكيين. وسرعان ما أخذ الذهب يصل إلى وزارة الخزانة من أوروبا بمعدل 5 مليون دولار شهرياً، وبتاريخ 8 تموز، كان احتياطي الوزارة قد عاد إلى مبلغ 108 مليون دولار⁽²⁷⁾. وشهدت الأسواق الأوروبية تدافعا حقيقياً، بلغ حد الفزع، لشراء الأوراق المالية الأمريكية، وخلال فصل الربيع، كانت كل سفينة تغادر البلاد تحمل أكداً من الأسهم والسندات الأمريكية المخصصة للبيوتات الأوروبية.



رغم أن المجموعة لم تفلح في الإمساك بخيوط اللعبة إلى ما لا نهاية، ومع أن بواذر ضعف آخر ظهرت لاحقاً سنة 1895، إلا أن أسوأ ما في الموضوع كان قد انقضى. وبطرق عدة، وذلك عندما تبين أن سنة 1896 شكّلت نقطة الحضيض في نشاط الأعمال بعد عدة سنوات من الانكماش الاقتصادي. ولدى نهاية العقد، كانت الأسعار قد ارتفعت بنسبة 10٪. وفي شباط من سنة 1896، وعندما طرحت وزارة الخزانة الأمريكية إصدار قرض بمبلغ 100 مليون دولار في الأسواق العامة، تلقت عروضاً وصلت إلى مبلغ استثنائي وهو 568 مليون دولار، مما جعل غرفة التجارة في نيويورك تصدر قراراً تعلن فيه «إن نجاح هذا القرض سيبدد أي شك فيما يتعلق بقدرة حكومة الولايات المتحدة وعزمها على الوفاء بالتزاماتها بمال يعد الأفضل في العالم»⁽²⁸⁾. ومنذ تلك

اللحظة لم يحدث أن تدنى احتياطي الذهب في وزارة الخزانة مرة أخرى إلى ما دون 100 مليون دولار^(*).

ورغم كل تلك الانتصارات الدراماتيكية، قام أنصار الفضة، سنة 1896، بشن أعنف هجوم لهم على معيار الذهب. ففي مؤتمر عقد في سرادق في حقول شيكاغو، على مقربة من موقع جامعة شيكاغو الحالي (وهو المكان الذي يخبرنا ميلتون فريدمان بأنه كان يُعرف باسم «زاوية الخطيئة» في ثلاثينات القرن العشرين)⁽²⁹⁾، أقنع هؤلاء الحزب الديمقراطي بترشيح ويليام جيننغز بريان من نبراسكا، الذي لم يكن يتجاوز السادسة والثلاثين، في مواجهة المرشح الجمهوري ويليام ماكينلي الذي كان يبلغ الثالثة والخمسين من العمر، وذلك في الانتخابات الرئاسية لسنة 1896.

كانت تلك هي الانتخابات الوحيدة في التاريخ الأمريكي التي أنصبَّ فيها التركيز على طبيعة النظام المالي للبلاد، ولو أن أمراً كهذا حدث في وقتنا الراهن لأثار نظرات الدهشة في عيون الناهيين. لم تكن هذه الفكرة واضحة في الحملة عند البداية. فقد هاجم بريان بعنف الاحتكار وارتفاع الأسعار(!)، والفساد الحكومي وإهمال الحكومة لعامة الشعب. أما ماكينلي، فقد كان في الأصل من دعاة الفضة، وكان قد صوّت لصالح إقرار سكّ حر للدولارات الفضية سنة 1877، كما أنه كان قد صوّت لصالح قانون شراء الفضة سنة 1890. لكنه كان أيضاً مقتنعاً بأنه سيكسب الجولة عن طريق التركيز على فضائل قانون التعرفة العالية الذي صادق عليه بحماس شديد، وسرعان ما اكتشف ماكينلي أنه لن يكون قادراً على اجتذاب أصوات الديمقراطيين بشأن قضية كانوا يعتبرونها من

(*) عندما أقرّ قانون معيار الذهب سنة 1900، كان ينص على تخصيص إحتياطي يبلغ 150 مليون دولار لصرف العملة الورقية، وأن يُعاد استكماله إلى مبلغ 150 مليون دولار في كل مرة قد يتدنى فيها الإحتياطي ليصبح أقل من 100 مليون دولار.

المحرمات. كما أدرك أن كثيراً من الديمقراطيين كانوا مترددين بشأن دعم بريان غير المشروط للطلب الذي يقوم عليه البرنامج السياسي لحزبهم والخاص «بسك حر وغير محدود لنقد فضي وذهبي حسب النسبة القانونية السائدة وهي 16 إلى 1، دون انتظار مساعدة أو موافقة أية دولة أخرى». وفي الواقع، كان الديمقراطيون من الولايات الشرقية قد انفصلوا عن الحزب ليؤسسوا جماعة «ديموقراطيي الذهب».

قرر ماكينلي أن يُقلّ من كلامه بشأن التعريفات وأن يكسر الحديث عن تفوق الذهب على مبدأ ثنائية المعدن، وبتاريخ 10 تموز، صرّح بتأييده العلني لمعيار الذهب الأحادي المعدن. ومنذ تلك اللحظة اكتسبت القضية متانة وفقدت المواضيع الأخرى أهميتها. ولدى استمرار الحملة، قام الفريقان بإصدار كميات ضخمة من منشورات الحملة تتعلق بموضوع المعايير النقدية المعقد، وكانا ينصحان أتباعهما بتثقيف أنفسهم فيما يخص تلك القضايا. وقد تبين فيما بعد أن المنافسة الانتخابية لسنة 1896 كانت فريدة من نوعها في التاريخ نظراً للعملية التثقيفية التي دُعي الناخبون للاشتراك بها.

وبالرغم من حداثة سن بريان، إلا أنه كان خصماً لا يستهان به، وكان يشار إليه باسم «الصبي الخطيب الآتي من بلات»، و «الخطيب ذي اللسان الفضي»، و «الشعبي العظيم». كان رجلاً يعرف موقعه على الدوام، لا يتكلم دون طائل. وفي إحدى المناسبات عندما تنهى إلى سمعه أن ج. ب. مورغان علق قائلاً: «إن أمريكا تكفيني»، قال بريان ساخراً: «متى كرهها، بوسعه إعادتها»⁽³⁰⁾. كما أن نظرتة إلى الشؤون الاقتصادية كانت أيضاً مباشرة:

«ينبغي للمال أن يخدم الإنسان، وأنا أعارض كل النظريات التي تمجّد المال وتحط من قدر الجنس البشري»⁽³¹⁾. وقد عبّر أحد أقوى مؤيدي بريان عن الوضع عندما خاطب مجموعة من المزارعين قائلاً: «أغرسوا كمية أقل من الذرة

وكمية أكبر من الشغب . . إن وول ستريت يملك البلاد . . . إن المال هو الذي يحكم ونائب رئيسنا هو مصرفي من لندن»⁽³²⁾.

وقد كان خطاب بريان الشهير في مؤتمر الحزب الديمقراطي بتاريخ 9 تموز 1896، دفاعاً عن الثنائية المعدنية الواردة في البرنامج السياسي للحزب. ويستحق الخطاب أن يُقرأ بالكامل - ولا بد أن سماعه كان يثير الإعجاب. وبساطة اللغة، وفصاحة التعبير، والثقة التي لا يتطرق إليها الشك في الفكرة والتنظيم المحكم للبراهين، والتنقل ما بين الإحساس الرفيع بالمثالية وبين التحليل السياسي الواقعي، تعد كلها من الإنجازات النادرة، لا في مجال الخطابة السياسية وإنما من حيث الصفة الشعرية للنثر الذي كتبه بريان.

بدأ بريان بالإدعاء بأنه يتكلم «دفاعاً عن قضية لا تقل قدسية عن الحرية - ألا وهي قضية الإنسانية»⁽³³⁾. ومضى يقول:

أيها الأصدقاء، إننا لن نتفوه بكلمة ضد هؤلاء الذين يعيشون على ساحل الأطلسي لكن أولئك الرواد الأشداء الذين تحدوا كل مخاطر القفار، الذين جعلوا الصحراء تزهو كالوردة - الرواد البعيدون هناك الذين ربوا أولادهم على مقربة من قلب الطبيعة حيث يمكن لأصواتهم أن تمتزج بأصوات الطيور . . .

هؤلاء الناس يستحقون من حزننا اهتماماً لا يقل عن الاهتمام بباقي الناس في هذه البلاد. ونحن إنما نتكلم لأجل هؤلاء الناس.

ثم يرفع هراوته ضد معيار الذهب:

إذا كانت الحماية [التعرفة] قد أهلك الآلاف فإن معيار الذهب قد أهلك عشرات الآلاف . . . وعندما نعيد العمل بأموال الدستور فإن كل الإصلاحات الضرورية تصبح ممكنة، ولكن إلى أن يتم ذلك ليس هناك من إصلاح يمكن إنجازه . . . لا . . . ليس هناك من شعبية شخصية، مهما

عظمت، بإمكانها حماية رجل... يرغب في وضع سلطة التشريع لقضايانا بأيدي حكام وقوى أجنبية، الانتقام الغاضب للشعب الساخط.

وأخيراً تأتي الفقرات الذروة في نهاية الخطاب :

نحن لا نهتم خلف أية خطوط تجري المعركة. فإن هم قالوا أن ثنائية المعدن هي أمر جيد، ولكن ليس بإمكاننا العمل به دون أن تساعدنا دول أخرى، فإننا نجيب أنه عوضاً عن تبني معيار الذهب لأن إنكلترا تعمل به، سنعيد ثنائية المعدن ولتتبناه إنكلترا لأن الولايات المتحدة تعمل به. وفي حال تجرأوا على الخروج للملا والدفاع عن معيار الذهب فسنحاربهم بأقصى ما نملك من جهد. ونحن إذ تقف خلفنا الجماهير المنتجة في هذا البلد وفي العالم، وتدعمنا المصالح التجارية ومصالح العمال والكادحين في كل مكان، فإننا سنرد على طلبهم بشأن معيار الذهب قائلين: لن نسمح لكم بإجبار العامل على لبس إكليل الشوك هذا، ولن نسمح لكم بصلب البشرية على صليب من ذهب.

لقد خسر بريان الانتخابات وبفارق كبير. وحصل ماكينلي على أغلبية وصلت إلى 95 بالمائة في الهيئة الانتخابية وبأغلبية شعبية وصلت إلى 602,000 في التصويت الشعبي - وهو تفوق كبير على ما أحرزه كليفلاند من أغلبية شعبية وصلت إلى 381,000 في فوزه الساحق سنة 1892⁽³⁴⁾.

كان الأثر الذي أحدثته نتائج الانتخابات على الأسواق المالية غير عادي فقد أثارت حملة بريان الصاخبة موجة عالية من الخوف والقلق خلال الصيف مع تدن حاد في سعر الأسهم، وموجة من بيع الدولارات للحصول على الباوندات الإسترلينية، وارتفاع في مؤشر الأموال الموجودة تحت الطلب بمقدار نقطة ليصل الرقم إلى 125 بالمائة، وطاбор من الأشخاص خارج منافذ الصرف في فروع وزارة الخزانة بانتظار صرف النقد الورقي القانوني بعملة ذهبية⁽³⁵⁾.

وخلال أسبوع من انتهاء الانتخابات، عادت أسعار الأسهم لتحلق عالياً، وهبطت معدلات المال بمقدار 4 بالمائة، وبدأت العملات الذهبية رحلة العودة إلى منافذ الصرف في فروع وزارة الخزانة بغية استرجاع العملة الورقية.

تختلف التفسيرات بشأن الفوز الساحق لماكينلي. ومع أن مبدأ ثنائية المعدن كان لعدة قرون هو الشكل التقليدي للمعيار المالي، إلا أن العديد من الناحيين في تسعينات القرن التاسع عشر كانوا لا يعرفون طريقة عمله بحيث كانوا يتصورونه بدعة لا يمكن الوثوق بها. وبالرغم من التقلبات المثيرة في السنوات القليلة السابقة لذلك، إلا أن معيار الذهب كان، وبكل فعالية، هو المعيار الوحيد في الولايات المتحدة لما يربو على عشرين سنة. وقليلون من كانت لديهم فكرة عن أي مجموعة أخرى من التدابير. ومما ساعد الآراء الغريزية بشأن انتصار الذهب تلك الطاقات الضخمة التي سخّرها الحزب الديمقراطي لتنظيم العملية التعليمية والسير بها قدماً.

وتدخلت الطبيعة مرة أخرى. ففي شهر تشرين الأول، وصلت أخبار تتحدث عن شح في محصول القمح الهندي، وصل في خطورته إلى درجة جعلت الهند مستورداً للقمح بل كونها مصدراً له. قفزت أسعار القمح من 53 سنتاً للصاع في شهر آب إلى 7/8، 74 سنتاً في شهر تشرين الأول ثم إلى 3/8، 94 سنتاً خلال الانتخابات. ورغم ادعاء بريان بأن «قوة المال» كانت تتلاعب بالسوق، فإن الحقائق الأولية أظهرت أن أسعار القمح يمكن لها أن ترتفع حتى في حال وجود معيار ذهب كامل. وفي حين كان الديمقراطيون قد حصلوا على أغلبية شعبية صغيرة في أوهايو وميتشيغان ومينيسوتا في انتخابات سنة 1892، حصل الجمهوريون الآن على أغلبية وصلت إلى 148,000 في هذه الولايات الثلاثة⁽³⁶⁾. وكما يطيب لنا أن نردّد في عصرنا الحالي: «ما يهم هو الاقتصاد، أيها الغبي»!...

لكن ميلتون فريدمان له رأي مختلف، فهو يشيد بذلك «المثال الساحر للتأثيرات البعيدة وغير المتوقعة لما يبدو أنه تطور مالي قليل الشأن». «هو يعزو هزيمة بريان إلى ابتكار ماك آرثر - فوريست لعملية تنقية الذهب بالسيانيد في إسكوتلندا ومن ثم استعمالها فيما بعد في مناجم جنوب أفريقيا سنة 1890. ولم يكن هناك أدنى شك بأن ذلك التطور كان يعدّ بحدوث زيادة كبيرة في الكميات العالمية من الذهب بشكل مال، كما كان، على الأرجح، يعدّ بإمكانية حدوث التحول التضخمي الذي كان المزارعون وكل أنصار بريان يتوقون إليه بشدة»⁽³⁷⁾.



لقد كتب بريان فيما بعد وصفاً لحملة سنة 1896، وسَمّاها «المعركة الأولى»، ولكن تبين فيما بعد أن الحملة كانت المعركة الأخيرة بالنسبة لمبدأ ثنائية المعدن. مما لا شك فيه أن بريان قد ساعد على شن المعركة الأولى لصالح قائمة مؤثرة من القضايا الراديكالية في يومه والتي قيض لها أن تصبح قانوناً خلال ربع القرن التالي، ومنها: التنظيم الحكومي لسكك الحديد والبرق والهاتف، والإشراف على الاحتكارات، وتحديد يوم العمل بثمانى ساعات، وضريبة الدخل، وإصلاح التعرفة، وحقوق الاقتراع للنساء وضبط تعاطي الخمر⁽³⁸⁾.

وعندما توفي بريان سنة 1925، ولم يكن يتجاوز الخامسة والستين من العمر، كان ذلك الخطاب البليغ، الذي ألهم شعور الجماهير في سرادق في شيكاغو سنة 1896، لا يزال يعتبر مناسباً ومعاصراً كما كان قبل 29 سنة. فقد كانت هناك قرارات كبيرة تأخذ مجراها في سبيل إجبار العمال على رتداء تاج الشوك ولصلب البشرية على صليب من ذهب. ترى أية لغة عنيفة كان بريان سيستخدم لو أنه عاش ليشهد تلك النتائج؟...